الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان:علوم الأرض و الكون

معهد تسيير التقنيات الحضرية تخصص : تسيير المدينة

مذكرة تخرج مكملة لنيل

شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

السياسة الريفية و دورها في تخفيف الضغط الديمغرافي على المناطق الحضرية

-دراسة حالة مدينة المسيلة-

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

بلبال الهام د.عبد المالك تشريفت

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

يقول الله تعالى : { رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}

ويقول تعالى : { لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ }

ويقول عليه الصلاة والسلام: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

اللهم لك الحمد حتى ترضي و لك الحمد عند الرضا و لك الحمد بعد الرضا، الحمد لله الذي تمت بحمده الصالحات وطرحت به البركات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذه المذكرة والصلاة و السلام على الرحمة المهداة نبيينا وحبيبنا محمد أفضل المخلوقات.

إننا ونحن نضع اللمسات الأخيرة على هذا البحث لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان العظيم إلى الأستاذ المحترم والمشرف «**تاشريفت عبد المالك** » الذي كان نعم المرشد والموجه.

كما يملي علينا الواجب التوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم تسيير المدينة كما يجب أن لا ننسي من كانو عونا لنا وأرشدونا ولم يبخلو علينا بمعلوماتهم القيمة.

الى زميلتي عميري نادية التي ساعدتني في هذا العمل .

إلى كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

وخالص الإمتنان إلى كل من علمنا أن العلم فوق الجميع، وأن التواضع تاج لا يلبسه إلا الرفيع وما عسانا أن نقول إلا أنه ليس بالكثير أن نشكر المحسن على إحسانه.

اللهم اجعلنا من الشاكرين لك ولعبادك .

إهداء

الحمـــــد لله

الذي نفتتح بحمده الكلام و الحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام ، سبحانه لا نحصي له ثناءآ عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام.

و الحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات، و رفع المؤمنين الذين أوتوا العلم درجات ، قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون ، كما لا تستوي الأنوار و الظلمات ، أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و رعاهما، و إلى جميع الإخوة والأخوات، الى زوجي الذي كان سندا لي إلى ابنتي رزان حفضها الله.

الى صديقتي نادية التي كانت عونا لي خلال العام الدراسي.

و إلى جميع الأهل و الأصدقاء، و إلى كل من يكنون لي المحبة والتقدير...

الهام

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نصيب قطاع السكن في الفترة 1967-1979	41
02	تطور برنامج السكن الحضري و البرنامج الريفي في الفترة 1990-2000	42
03	توزيع المساكن حسب النمط	65
04	توزيع المساكن حسب النوع	67
05	توزيع المساكن حسب الحالة الإنشائية	68
06	توزيع المساكن حسب صفة إشغال المسكن	69
07	مساحة التجهيزات- الطرق المساحات الحرة	77
08	مراكز التكوين المهني والتمهين	80
09	*مراكز التكوين المهني الخاصة*	81
10	مراكز الحماية الاجتماعية	82
11	الصيدليات والأطباء في مدينة المسيلة على مستوى القطاعين العام والخاص	84
12	التطور السكاني لمدينة المسيلة من سنة 1966م إلى 2015م	90
13	تطور عدد السكان في المدينة و التجمعات من 1966 /2003	94
14	التركيب النوعي والعمري لسكان مدينة المسيلة لسنة 2014	95
15	مدينة المسيلة- الكثافة السكانية من سنة 1998 إلى غاية 2015	100
16	مدينة المسيلة- الكثافة السكنية من سنة 1998 إلى غاية 2015	101
17	عدد سكان الأرياف الوافدين نحو مدينة المسيلة خلال العشر سنوات الأخيرة	103
18	تركيب القوة العاملة لسكان مدينة المسيلة لسنة 2014م	105
19	تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط الاقتصادي	107
20	مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي بمدينة المسيلة	110
21	توزيع أفراد العينة حسب أماكن إقامتهم الأصلي	113
22	سبب انتقال الأفراد إلى المدينة	114

فهرس الجداول

23	نوع المسكن الحالي	115
24	نوع الشبكات التي يتوفر عليها الحي	116
25	الخدمات في مدينة المسيلة	117
26	الصورة العامة لمدينة المسيلة	118
27	بعد المنطقة التي قدم منها كل فرد عن المدينة	118
28	مدى توفر المواصلات بين المنطقة الأصلية و المدينة	119
29	الخدمات المتواجدة في المناطق الريفية الأصلية لأفراد العينة	120
30	الشبكات في المنطقة الريفية الأصلية	121
31	مدى استفادة أفراد العينة من السياسات المتعاقبة لدعم الريفيين	122
32	امكانية حدوث هجرة عكسية(من المدينة إلى الريف)	123

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفـحة
01	تطور سكان مدينة المسيلة من 1966 الى 2015	93
02	الهرم العمري والنوعي لسكان مدينة المسيلة سنة 2015م	99
03	مدينة المسيلة، توزيع القوى العاملة لسنة 2014	106
04	مدينة المسيلة: توزيع نسبة المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ما بين (1987- 2015)	109

فهرس الصور

الرقم	العـــــنوان	الصفحة
01	بقايا مدينة بشيلقة	53
02	بقايا من أعمدة بشيلقة	53
03	الوالي بوخالفة	55
04	دار ضريح الوالي بوجملين	55
05	الحي الاستعماري	56
06	مقر الدائرة_الأمن الحضري	56
07	محطة البنزين بمدينة المسيلة	58
08	جامع بوجملين	58
09	ساحة الشهداء	58
10	مقر الولاية سنة 1978	59
11	مقر البلدية سنة 1982	59
12	سكن ذو نمط تقليدي	63
13	سكن ذو نمط عادي	63
14	فيلا	64
15	عمارة	64
16	سكن فوضوي	65
17	السكن الفردي	66
18	السكن الجماعي	66
19	مساكن ف حالة جيدة	67
20	مساكن ف حالة رديئة	68

فهرس الخرائط

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	موقع ولاية المسيلة بالنسبة للوطن	51
02	بلدية المسيلة بالنسبة للولاية	52
03	مدينة المسيلة	52

فهرس المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النواة الأولى لمدينة بشيلقة	53
02	مرحلة الأتراك سنة 1500م – 1841 م	54
03	المرحلة الاستعمارية من 1841م – 1962 م	56
04	مرحلة النمو العمراني ما بين 1974م – 1986	57
05	مرحلة النمو العمراني ما بين 1974م – 1986 م	59
06	مرحلة النمو العمراني مابين 1986م –2003 م	60
07	مرحلة النمو العمراني مابين2003م_2015م	61
08	الشكل النهائي لمدينة المسيلة	62
09	التوسع المستقبلي لمدينة المسيلة	62
10	شبكة الطرق – مدينة المسيلة	73

هيكـــــلة المذكـــــــرة

السياسة الريفية و دورها في تخفيف الضغط الديموغرافي على المناطق الحضرية

مقدمة عامـــــــة

الفصل التمهيدي: الإشكالية، الفرضيات، أسباب اختيار الموضوع،أهداف الدراسة،أهمية الموضوع،المنهجية المتبعة،الأدوات المستعملة

الفصل الأول: مفاهيم و مصطلحات

مقارنة بين المدينة و الريف

الفصل الثاني: عوامل النمو الحضري في الجزائر

مشاكل النمو الحضري في الجزائر

الفصل الثالث: السياسة الحضرية في الجزائر

الفصل الرابع: السياسة الريفية في الجزائر

الفصل الخامس: التحليل العمراني لمدينة المسيلة

الفصل السادس: **الدراسة السكانية لمدينة المسيلة**

تحليل استمارة البحث الميداني

خاتمـــة عامـــــــة

اقتراحات و توصيات

مقدمة عامة

إن النمو السكاني في الجزائر الناتج عن الزيادة الطبيعية و النزوح الريفي شكلا ضغطا قويا و مستمرا على المدن، مما أدى إلى استهلاك العقار بشكل كبير و ظهور الأحياء القصديرية و الغير لائقة التي شوهت العمران عبر مختلف ولايات الوطن خاصة في المدن الكبرى.

من خلال ذلك حاول العديد من مسيري المدن تسليط الضوء على المناطق الحضرية و التفكير في إيجاد حلول مناسبة بطريقة مدروسة للحد من الضغط و السيطرة التي تعاني منها،وذلك بتنظيم استهلاك المجال العمراني الذي يعتبر هو المحرك الديناميكي لتحولات المدينة و التنمية العمرانية المحلية.

و يمكن ملاحظة أن أغلبية البؤر العشوائية بالمدن العواصم هي في الحقيقة عبارة عن وحدات ريفية اندمجت في النسيج العمراني للمدينة مع مرور الزمن و هذا ما يعرقل مشاريع التخطيط الحضري،إضافة إلى أن البناء على الأراضي الزراعية دون الأخذ بعين الاعتبار للخطة العمرانية قد أضاف إلى المدينة مساحة جديدة لا تتحملها طاقة الخدمات الموجودة.

كل هذه التداخلات و الفوضى و عدم التحكم في المجال سببه راجع إلى إهمال المناطق الريفية و من أجل هذا أصبح تضييق الفجوة الريفية–الحضرية هو الهدف الرئيسي للاستراتيجيات التنموية في القرن الحادي و العشرين فالريف و المدينة عنصران متكاملان و كل تخطيط لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار معطيات الوحدتين بنظرة شاملة و متكاملة حتى توزع الأدوار وفق مستويات كل عنصر من عناصر التوسع العمراني.

و على هذا التسلسل تندرج مدينة المسيلة التي شهدت توسعا عمرانيا كبيرا نتيجة للزيادة الطبيعية السريعة من جهة و الهجرة نحوها من القرى المجاورة

بحثا عن الأمن و الوظائف و الخدمات التعليمية و الصحية و غيرها من جهة أخرى.

1. الاشكالية:

أنشأت مدينة "المسيلة" على أسس حضرية ابتداء من النواة الاستعمارية إلا أنها في السنوات الأخيرة فقدت ملامح المدينة العصرية بسبب التزايد السكاني العشوائي المستمر الذي بدوره أدى إلى توسع المدينة دون اتباع خطة واضحة، فتغيرت صورة المدينة التي كانت عصرية إلى صورة فوضوية، فظهر ما يسمى بـ"فوضى العمران" ،حيث سيطرت العقلية البدوية على نمط التصاميم، أثناء توطن سكان الأرياف واختيارهم لمواقع سكناهم وتصميمهم لها، فحصلنا على مدينة تعكس تجمعا عمرانيا فوضويا جامعا لأخلاط قبائل ريفية يحاول تلبية متطلبات التفجر السكاني العشوائي الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية دون خطة واضحة .

و للتعرف على هذه الظاهرة بصورة أوسع و للتعمق في الأسباب و الدوافع التي أدت إلى تجدرها في مختلف المدن الجزائرية بصفة عامة و في مدينة المسيلة بصفة أدق يمكننا أن نطرح بعض التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى ظهور مختلف المشاكل العمرانية كالتضخم السكاني،العشوائيات،أزمات المرور،أزمة السكن...

1. ما هي عوامل و انعكاسات التضخم السكاني في الوسط الحضري؟
2. كيف تساهم تنمية المناطق الريفية المهمشة في الحد من الهجرة نحو المدينة و القضاء على الاكتظاظ و التوسع العشوائي بداخلها؟

2. الفرضيات:

1. –يترتب عن الزيادة السكانية و النمو الديموغرافي العشوائي مشكلات عديدة(مشكل الاكتظاظ،مشكل السكن، نقص الشبكات،نقص الخدمات...) تؤثر سلبا على النمو العمراني و تؤدي الى ظهور الهوامش و الأهداب العمرانية مما يؤدي الى فقدان المدينة لطابعها الحضري على النحو التالي:
   - ✓ تعدد أنماط و أشكال المباني.
   - ✓ تغير مورفولوجية العمران في المدينة.
   - ✓ التوسع العمراني غير المخطط.
   - ✓ تحكم و انتشار ظاهرة البناء الفردي الفوضوي و التقليدي.
2. –يعاني الوسط الحضري من التضخم السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية(النزوح الريفي) .
3. –توفير ظروف معيشية جيدة و مستقطبة في الأرياف قد يخلق توازنا بينها و بين المدن مما سيخفف الضغط في المناطق الحضرية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ حداثة الموضوع و قلة الدراسات التي تناولته.
- ❖ التزايد الغير طبيعي و المبالغ لحجم السكان في المدن.
- ❖ تزايد الأحياء القصديرية التي يقطنها سكان البدو المهاجرين عموما و تفاقم مشكل التوسعات العشوائية التي شوهت المنظر العام للمدينة.
- ❖ توضيح العلاقة المتكاملة بين المدينة و الريف.
- ❖ الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- ❖ معانات سكان الأرياف التي تدفعهم الى الهروب نحو المناطق الحضرية.
- ❖ اهمال الموارد الطبيعية و الثروات الحيوانية و النباتية.

4. أهداف الدراسة:

✓ **الهدف الرئيسي:**

التحكم نسبيا في النمو الديموغرافي في المدينة و تنظيم التوسع العمراني و منه القضاء على الاكتظاظ و حل أزمات السكن و المرور و غيرها من المشاكل التي تقف كعائق في وجه النهوض بالمدينة الجزائرية.

✓ **الأهداف الثانوية:**

- ابراز العلاقة او التداخل الموجود بين ديناميكية السكان و الضغط الديموغرافي في المدن التي تتوفر على مؤهلات العيش المشجعة للاستقرار و عوامل الطرد و التهميش التي تتخلل المناطق الريفية،حيث سبب هذا النزوح الغير مراقب نموا حضريا عشوائيا طمس مقاييس الهيكل العمراني الحضري الذي لا بد أن تكون عليه المدينة.
- احياء المناطق الريفية و ارجاع الحياة الى القرية.
- خلق توازن بين الريف و الحضر.
- المحافظة على الموارد الطبيعية و الثروة الزراعية و الحيوانية التي لا تنضب.

5. أهمية الموضوع:

لكل موضوع أهمية يحتلها داخل الحقل المعرفي، و ظاهرة تزايد حجم السكان و النمو الحضري من الدراسات الهامة التي لا بد لمسير المدينة من أخذها بعين الاعتبار و جعلها بداية لكل مشروع عمراني فقد يكون نمو المدن عائقا أمام تنميتها.

4. المنهجية المتبعة:

المنهج هو الطريق الذي يختاره الباحث لدراسة موضوع ما و كذا من اجل الوصول إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة و على هذا الأساس تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهاج عام للبحث ، حيث يسمح للباحث باستخدام التحليل و المقارنة و التقويم من أجل تشخيص الظاهرة كما هي موجودة في الواقع.

6. الأدوات المستعملة:

تتعدد أدوات البحث حسب ما يفرضه و يتطلبه موضوع البحث و ما ترمي إليه أهدافه،و نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و حساسيته تم تنويع وسائل البحث للإلمام بجميع المعلومات التي تساعد على الإحاطة به و بلوغ الأهداف المرسومة كما هو موضح:

أ) الملاحظة:

أول ما يلفت انتباه الباحث هو ملاحظة أو الإحساس بالمشكل لمدة معينة،و يمكن ملاحظة الاكتظاظ و المشاكل الحضرية المتشابكة التي يسببها النزوح الريفي عن كثب دون الحاجة إلى التدقيق.

ب) المخططات:

تم الاعتماد على المخططات باعتبارها وسيلة تمكن من ترجمة و مقارنة الظاهرة خلال سنوات داخل المدينة.

ج) **الإحصائيات و الجداول:**

تم الاعتماد على الأرقام المحصل عليها خلال الإحصائيات الوطنية و جداول تعداد السكان.

د) **الصور الفوتوغرافية والخرائط:** باعتبارها الوسيلة الأقرب لتشخيص الواقع.

هـ) **الاستمارة:**

و هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل بمساعدة أفراد عينة يختارها الباحث عشوائيا حيث تسمح باستجوابهم و استخراج ما يفيد أغراض البحث و يوجهه إلى مسار صحيح للوصول إلى حلول.

السند النظري

مقدمة:

نإ يأ ةسارد عوضوملا ام بلطتت ةلمجن م ميهافملا يتلا معتل على حيضوت تاراسم ثحبلا يملعلا ةدايقو ثحابلا يلإ جئاتن ةنيعم ءعفدت بكل الأشكال الى اثراء الحقل المعرفي بشكل عام.

يوتحي عوضوم"دور السياسة الريفية في تخفيف الضغط الديموغرافي على المناطق الحضرية" على عدة مفاهيم أساسية الى جانب المفاهيم الفرعية و التي تتصل اتصالا مباشرا بالأخيرة ،لذلك يتعين عرض و تحليل مختلف هذة المفاهيم.

I. 1- مفاهيم عامة:

1. مفهوم المدينة:

تعددت تعاريف المدينة واختلفت أراء الباحثين حول تعريف مضبوط وموحد للمدينة، وإن كانت المدينة كمظهر عمراني مألوف يمكن تميزها عن القرية بوضوح سواء بشكلها المورفولوجي الخارجي أو حتى نموها وتطورها التاريخي، وعلى العموم تتفق أراء الباحثين على أن المدينة هي حيز التمركز السكاني والعمل والترفيه ويعد الحجم السكاني عنصرا مشتركا في كثير من الآراء التي قبلت في تعريف المدينة وهو بدوره متباين إلى حد كبير بين الدول بعضها البعض.

2. مفهوم الريف:

هو عبارة عن رقعة جغرافية قليلة السكان و الكثافة بشكل نسبي،اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيسي ،منعزلة نسبيا و سكانها متجانسون الى حد كبير.

3. مفهوم التنمية:

هي عملية شاملة تهدف تغير الظروف و الواقع الى ما هو أفضل،و تشمل هذه العملية استثمار و تطور الموارد و اقامة التنظيمات الضرورية و بلورة الأفكار و المفاهيم بهدف حياة أفضل في جانبيها المادي و المعنوي.

4. مفهوم التنمية الحضرية:

تعمل على ايجاد نوع من التوازن بين النواحي البشرية و متطلباتها كاحتياجات السكن و الشغل و المرافق الأخرى و برزت أهمية التنمية الحضرية نتيجة التحولات السريعة التي شهدتها مجتمعات العالم الثالث من خلال تأثر حواضره بنماذج عمرانية حدثت تحت ظروف و ضغط ديموغرافي.

5. مفهوم التنمية الريفية:

تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

6. مفهوم الهجرة:

تعني انتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة الى رقعة أخرى سواء كانت الهجرة تمدين،بمعنى انتقال من الريف الى المدينة أو هجرة مضادة من الحضر الى الريف تحمل معها في الحالتين أثارا اجتماعية،اقتصادية،ثقافية و سياسية الى المجتمع الجديد و تترك أثارا واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه.

7. مفهوم الهجرة الريفية:

هي عبارة عن هجرة من الريف إلى المدينة بشكل دائم أو مؤقت،و توصف بأنها فردية أو أسرية،كما قد تكون اختيارية أو إجبارية ،و بهدف الإقامة و العمل و الدراسة...

8. مفهوم الضغط الديموغرافي:

هو أن يفوق حجم السكان (الناتج عن الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية) طاقة استيعاب المدينة و الخدمات الموجودة فيها أو هو فجوة بين العرض و الطلب يحدثها التزايد الهائل للسكان مؤديا الى اختلال توازن المدينة و الضغط في جميع المجالات.

9. مفهوم التوسع العمراني :[1]

- هو إلزامية التجمعات السكانية بحيث يكون بصفة منظمة،أو بصفة عشوائية و فوضوية وهذا التوسع ينشا عنه وحدات سكنية جديدة،تعمل على تلبية الحاجيات والمتطلبات المتزايدة من طرف السكان،في جميع الميادين مع العمل على دمج (intégration) هذه الوحدات داخل النسيج الكلي للمدينة.
- التوسع العمراني هو انعكاس طبيعي لنمو وتزايد حاجيات المدينة لمساحات جديدة ، بغية تلبية هذه الاحتياجات على المدى القريب ،التوسط ، البعيد .
- **أنواع التوسع العمراني :**

أ) التوسع الداخلي :

تتجسد في تكثيف البناءات داخل المدينة على حساب الأماكن الشاغرة وإعادة استغلالها .

ب) التوسع الخارجي :

وهي عبارة عن امتداد على حواف المدن ,وتتميز هنا باستمرار النسيج العمراني للمدينة .

- **أسباب ودوافع التوسع :**

تتوسع المدن بشكل دائم ومستمر وهذا لعدة أسباب ودوافع أهمها :

➢ **العوامل السياسية :**

وهذا بإصدار قرارات سياسية في إنجاز مدن بجميع مكوناتها من سكن، تجهيزات، طرق شبكات مختلفة ... وهذا بدوره يساعد على توسيع المدن وخلق أقطاب تنموية ويزداد الطلب على العقار ويتم تكثيف وملئ الأماكن الشاغرة في النسيج العمراني، مما يؤدي إلى توسع المدن ونموها.

[1]: عقو ن سمير و زميله ،تهيئة مخطط شغل الأراضي من منظور التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس جامعة مسيلة جوان 2009 ،الصفحة 05

- **العوامل الاقتصادية :**

إن وجود بعض المنشآت الصناعية التجارية الإدارية يؤدي إلى توفر مناصب الشغل، وتمركز مستوى الخدمات في المدينة، هذا كله يؤدي إلى التوسع العمراني للمدينة.

- **العوامل الاجتماعية :**

إن التحسن الاجتماعي لبعض المدن جعلها كمركز جذب للسكان من بعض التجمعات الأخرى، فالنمو الديمغرافي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوسع المدن ونموها فبتزايد النمو الديمغرافي يؤدي إلى استهلاك المجال بالإضافة إلى عامل الهجرة في هذه المدن نظرا لتحسن المستوى المعيشي بها.

- **العوامل التكنولوجية :**

تعتبر أحد الأسباب في نشأة المدن الجديدة ، فكثير من المدن التي ظهرت فجأة بظهور الصناعة، وزادت حدة التوسع مع زيادة التقدم التكنولوجية .

- **العوامل الديموغرافية :**

يرتبط النمو الديموغرافي ارتباطا وثيقا بتوسع المدينة ونموها، وترتبط أحجام السكنات والمرافق والخدمات بالأحجام السكنية التي تخدمها، وهذا يعني أن استهلاك المجال بصفة أكبر.

- **أنماط التوسع العمراني :**

يوجد نوعان من أنماط التوسع العمراني وهي :

أ) التوسع العشوائي : ونميز نوعين هما :

✓ **التوسع التراكمي :**

هو أبسط توسع عمراني عرفته المدن ، يتم ملء المساحات و الفضاءات داخل المدن أو البناء عند مشارفها وأحيانا عند أقرب الأماكن من أسوار المدينة وذلك إذا كانت أسعار أرض البناء في الداخل مرتفعة ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط من التوسع العمراني مدينة موسكو.

✓ **التوسع المتعدد النوى :**

هو نقيض التوسع التراكمي وهو في أبسط صورته ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة، و قد تتلاحم هده النوى مشكلة مدينة واحدة .

ب) التوسع المخطط :

تتدخل الدولة في توجيه النسيج العمراني وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق الضرورية للسكان "رغبة في توفير المسكن المناسب و التجهيزات في المكان المناسب." اتباعا للخطط الموجودة في أدوات التهيئة و التعمير.

10. البناء الفوضوي:

هو نمط من أنماط البناءات الغير مخططة،و الذي يؤثر بصورة مباشرة في شكل النسيج العمراني الحضري،حيث تتوضع مساكنه بطريقة عشوائية مع ملاحظة التداخل في المساكن و تباين في حجم السكنات و ارتفاعها و ضيق المسالك....

I. 2- مقارنة بين الريف و الحضر:

رغم التباين و الاختلاف الموجود في تعريف المدينة و الريف الا أن هناك نقاط مشتركة بين الدراسات و الأبحاث التي تتناول هذه المواضيع يمكن من خلالها تحديد المعايير التي تميز بينهما.

المعيار الاحصائي:فعدد سكان الريف محدود و قليل نسبيا أما المدينة فتتميز بحجم سكانها الهائل و سريع التزايد.

المعيار الإداري: و يقوم هذا المعيار على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة فالتقسيم الإداري هو الذي يحدد المناطق الريفية و المناطق الحضرية.

المعيار الضريبي:ان بعض دول العالم تعتمد على هذا المعيار كأساس للتفرقة بين الريف و الحضر،فاذا كانت كانت الضرائب المفروضة خاصة بالانتاج الزراعي و الأراضي الزراعية فقط صنفت هذه المنطقة على أنها ريفية،أما اذا كانت الضرائب خاصة بالعقارات أي تلك التي تقع على المباني و المنشات الصناعية و التجارية صنفت المنطقة على أنها حضرية.

المعيار العمراني:تتميز المدينة عن الريف بالمباني الشاهقة و الشوارع العريضة و المرافق المختلفة و الواجهات المتناسقة و مواد بناء عصرية...

المعيار المهني:و أساس التصنيف هنا هو المهنة التي يمارسها غالبية سكان المنطقة،فالبدو يعتمدون على الزراعة أما الحضر فشغلهم هو الصناعة و العمران و التجارة و باقي المهن غير الصيد و الزراعة.

المعيار الاجتماعي:يميز هذا المعيار بين الريف و الحضر اتباعا لسلوكات و ايديولوجيات أفراد المجتمع و علاقاتهم و نمط معيشتهم...

خلاصة:

يعتبر التوسع العمراني عملية حتمية لنمو أي مدينة حيث يكون له عدة أشكال ، ولكن يجب أن يكون مدروسا ومخططا عن طريق توقعات للآفاق المستقبلية و لكن ما تعرفه المدن من نمو حضري فوضوي و مكثف بسبب الزيادة السكانية عامة و الهجرات الريفية المتتالية خاصة أدى الى انفجار ديموغرافي بها و عدم التحكم في توسعها و عجز في توفير مختلف متطلبات الحياة اليومية و عدم القدرة على مراقبتها و توجيهها توجيها صحيحا.

مقدمة:

لقد حملت عملية التحضر السريع في الجزائر و غيرها من الدول النامية في طياتها الكثير من المشاكل في الوقت ذاته و ظهرت أزمات عديدة منها أزمة الإسكان و كذا تشبع المدينة و ضعف طاقتها الخدماتية.

كما عملت على نشر العديد من الأمراض الحضرية و الاجتماعية التي أدت الى تفشي البطالة و الفقر و تعرض البيئة الطبيعية للتدهور المستمر من خلال استهلاكها العشوائي للمجال و كذا تشويه المنظر الحضري .

و في هذا الفصل سيتم التطرق للعوامل الأساسية المؤثرة في نمو المدن الجزائرية كالزيادة السكانية التي يعتبرها بعض الباحثين هي السبب المباشر في مشكل التضخم الحضري و الانفجار الديموغرافي و هناك من يرجع ذلك الى التصنيع باعتباره الدافع الأساسي لهجرة العديد من الأفراد الى المدن الصناعية بحثا عن فرص العمل و مستوى معيشي أفضل،من جهة أخرى تناول هذا الفصل النتائج و المشاكل التي طرحتها كل هذه العوامل مجتمعة كظهور البناءات المتخلفة و الفوضوية التي تسبب فيها النمو العمراني السريع و الغير منتظم و عدم قدرة الدولة على التخطيط للمدينة لمواجهة تلك المشكلات.

II. 1- عوامل النمو الحضري في الجزائر:

يخضع التباين في حجم السكان الحضري في المدن الجزائرية لعوامل متعددة منها ما هو تاريخي و منها ما هو مرتبط بالتغيرات التي تحدث في البناء الاقتصادي المتمثل في التحول من اقتصاد حضري غير منتج الى اقتصاد حديث يعتمد على الصناعة و قد كان لهذا التغيير أثارا ديمغرافية بارزة تمثلت في تصاعد حدة النزوح الريفي كما ازدادت القدرة الاقتصادية للمدن و هو ما أدى الى ارتفاع عدد سكانها.و فيما يلي هناك تفصيل في عوامل النمو الحضري في الجزائر:

1. الزيادة الطبيعية:

لقد عرف سكان الجزائر عامة نموا طبيعيا ملحوظا منذ مطلع القرن العشرين حيث أكدت احصائيات 2008 أن نسبة الولادات في الجزائر 17,11للألف و نسبة الوفيات 4,62 للألف ومتوسط عمر الفرد 74 سنة و ذلك راجع الى تحسن المستوى المعيشي و ما توصل اليه الطب الحديث.[1]

2. الهجرة الريفية-الحضرية :

ان البحث عن حياة أفضل و نزوح سكان الريف نحو المدن هو عامل أساسي في عملية النمو الحضري عموما،و في الجزائر تتعدد عوامل الهجرة الريفية على النحو التالي:

[1] مليحي نجاة،مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة،حي قواجلية و رقايزي نموذجا،رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري،جامعة منتوري قسنطينة،2006،ص 66.

أولا:العوامل التاريخية:

أ) تشريعات الادارة الفرنسية للارض:

من أجل تغيير البنية الفلاحية الجزائرية القائمة على الملكية الجماعية و بغية ادماج الشعب الجزائري في المجتمع الأوربي التجأت فرنسا الى اصدار مجموعة من القوانين حتى تضمن الحصول على أرض واسعة بفضل قرار مجلس الشيوخ لسنة 1831 و قانون نزع الأرض و مصادرتها سنة 1871 و قانون وارنز لسنة 1873 صادرت فرنسا 2700000 هكتار أرض صالحة للزراعة [1].

و لقد دلت الاحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري سوى 10% ممن يعملون بنظام الخماسة، و 12% من الرعاة أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية (دائمون و موسميون)فلا تتجاوز نسبتهم 12% سنة 1954 بالاضافة الى وجود الاف من الريفيين العاطلين و هكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى 120 ألف عامل زراعي دائم [2]و قد أنتج هذا الوضع حركة واسعة للنزوح أخذت ثلاث مستويات :

- اتجاه السكان الى خارج البلاد (أوربا) بحثا عن العمل.
- نزوح السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر و المتمثلة في مزارع الأوربيين في سهول متيجة عنابة و مستغانم.
- الهجرة الداخلية من الريف الى المدن بحثا عن العمل.

[1] قتالي عبد الغاني،عوامل و انعكاسات ظاهرة النمو الريفي في الجزائر،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي،جامعة باتنة،سنة 2010 ص 86.

[2] مليحي نجاة،مرجع سابق ص 80.

ب)قيام الثورة سنة 1954 :

ازدادت منذ نوفمبر 1954 وتيرة النزوح نحو المدن خاصة عندما تصاعدت الثورة بالريف و على اثرها أحرق و دمر المستعمر الفرنسي 800 قرية و نتيجة هذا الوضع الحربي زاد اجمالي السكان الحضر الجزائريين.[1]

عشية الاستقلال وجد الشعب الجزائري نفسه بدون مساكن خصوصا في القرى و الأرياف التي دمرها المستعمر فما كان له الا أن يزحف نحو المدينة بحثا عن السكن و العمل و لكن لم يكن الحصول على العمل من الأمور السهلة و أيضا من الصعب ايجاد مأوى فرغم الذهاب الجماعي للفرنسيين بعد الاستقلال و بقاء قسط كبير من الحظائر السكنية شاغرة بقيت المدينة غير قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين فلجأ البدوي الجزائري الى بناء مأوى بأقل التكاليف بعدما أصبح الريف في نظره مصدر بؤس و شقاء فطغت البيوت القصديرية على المجال الحضري و شوهت المنظر العام للمدينة الجزائرية.

ثانيا :العوامل الاقتصادية:

ان دخول المكينة في الريف و حرمان الفلاح من أرضه و عدم قدرة الأرض الصغيرة المساحة على تلبية حاجاته و انخفاض مستواه المعيشي دفعته أن ينزح نحو المدن و يبحث عن عمل لأنها باتت بالضرورة المكان الأخير و الأمل الوحيد لكسب الرزق هذا النزوح الجماعي الناجم عن اختلال التوازن الاقتصادي بين الريف و المدينة أدى الى تحضر سريع للمدن الجزائرية .[2]

[1] قتالي عبد الغاني،مرجع سابق،ص88.

[2] عبد الحميد دليمي،دراسة في العمران و السكن و الإسكان ،مخبر الانسان و المدينة،طبعة 2007 ص 61.

-سياسة الخوصصة و التصنيع:

ان سياسة الخوصصة في مجال التنمية الاقتصادية العامة و تشجيع القطاع الوطني الخاص على الاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية يمكن أن يشجع ظاهرة النزوح الريفي الى المدن،فظهور قوانين الاستثمار في القطاع الوطني الخاص أدى الى ظهور عدد كبير من الوحدات الصناعية الخاصة في المناطق الصناعية الواقعة بقرب المدن الكبرى و المتوسطة و التي هيأت من طرف الدولة لاستقبال مثل هذه المؤسسات الانتاجية و عادة ما تستقطب مثل هذه المؤسسات الجديدة الأيدي العاملة القادمة من الأرياف،ففي دراسة أجريت حول المناطق الصناعية بالسانية قرب مدينة وهران تبين أن حوالي 75 % من الأيدي العاملة المشتغلة في القطاع الصناعي الخاص أصلها الجغرافي من جهات ريفية أو شبه ريفية .[1]

و التصنيع حركة ديموغرافية أثرت بشكل واضح في توزيع السكان فتوفر فرص العمل في المناطق الحضرية جعل منها مناطق جذب ففي الفترة الممتدة من 1966 الى 1977 تضاعف عدد العمال في الصناعة حيث أنشأت 240 ألف منصب عمل جديد و في المقابل نزح الكثير من الفلاحين الى المدن حيث أن قطاع الفلاحة سنة 1966 كان يشغل 54% من مجموع العمال و أصبح سنة 1977 لا يشغل الا 26%.[2]

[1] بشير التيجاني :التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ،بن عكنون الجزائر ،الطبعة 2002. ص 64.

[2] عبد الحميد دليمي ،السياسات الحضرية ،منشورات جامعة قسنطينة2003 ص 244

ثالثا:العامل الأمني:

لعبت الأحداث السياسية في الجزائر المستقلة دورا لا يستهان به في تحريك السكان و دفعهم الى النزوح نحو التجمعات الحضرية و هنا لا بد من الاشارة الى العشرية السوداء التي عاشها الشعب الجزائري عامة و الريفيون خاصة.

رابعا:غياب المراقبة الادارية المشددة للعمران:

ان غياب المراقبة الادارية في مجال تسيير المدن و النسيج العمراني بصفة عامة أدى الى توسيع مجال البناءات العشوائية بحواف المدن و على حساب الأراضي العمومية حيث أصبحت هذه المستوطنات الفوضوية نقاط استقبال للنازحين من الأرياف و البوادي .[1]

اضافة الى العوامل السابقة الذكر هناك أسباب أخرى قد تشجع النزوح الريفي نحو المدن أهمها:

- ضعف الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي .
- انعدام نسبي و في بعض المناطق كلي للخدمات و الشبكات الضرورية.
- الفقر و عدم توفر وسائل الزراعة المتطورة لدي الفلاحين.

[1] بشير التيجاني:البناءات الفوضوية بحي بوعمامة بوهران،مجلة وهران، 2011 ، ص 24.

II. 2- مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

1-التوسع العمراني السريع و الغير منظم:

تعد ظاهرة التوسع العمراني العشوائي و على حساب الأراضي الزراعية سمة مألوفة لأغلب المدن الجزائرية كما اكتسحت المنشات العمرانية المتمثلة في انجاز السكنات و المناطق الصناعية أغلب المساحات و الأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام و أملاك الدولة[1].

و بالرغم من الجهود و محاولات الدولة الجزائرية من خلال مخططاتها (المخطط الرباعي الأول 1970-1973) و (المخطط الرباعي الثاني 1974-1977) الهادف لايقاف الزحف الريفي نحو المدن الا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك هذا ما انعكس سلبا على المجتمع فاتسعت بذلك رقعة البناءات الفوضوية و المتخلفة في المدن و ضواحيها و بذلك انتقلت الجزائر من معاناة الريف المهمش الى مشكل المدن المتخلفة.

التعمير بالمدن تميز بالتنافس بين القطاع العمومي و المبادرات الفردية مما أعطى للناحية المورفولوجية للمدن أشكالا متناقضة و تلقائية و تسبب في فوضى التوزيع المكاني للمنشات و المباني و الطرقات و الشبكات الى جانب غياب المرافق في وسط هذه المناطق و سوء تنظيم عمرانها و فوضى في استعمالات الارض كل هذا يؤدي الى ظهور العديد من المشكلات كانخفاض المستوى المعيشي و انتشار البطالة و ظهور الأوبئة و انتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة و المخدرات...

[1] بشير تيجاني، مفهوم و اراء حول تنظيم الاقليم و توطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص 86.

2- أزمة السكن:

لقد انعكس النمو السريع مقارنة مع التطور البطيئ للتعمير سلبا على سياق التحضر في الجزائر حيث استطاع أن يخلف أزمة سكانية حادة أهم ما يميزها تراكم العجز في انجاز برامج السكن و المرافق التابعة لها و رغم الجهود التي بذلتها الدولة من خلال انتاجها سياسة متباينة و متعاقبة في ميدان التنمية الحضرية الا أنها فشلت حيث بقيت تتفاقم ظاهرة النمو العمراني مع تعدد أنماطه و استمر التوسع العمراني للمجالات بطريقة عشوائية و غير منظمة أدى الى التشويه الحضري المخطط و المنظم و التوسع العشوائي .

و البداية كانت في السبعينات باقامة أحياء سكنية تتكون من مجموعة عمارات لها طابع الرتابة كان الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير و السريع للسكن قد عرفت باسم المجموعات الكبرى و مع نهاية السبعينات نشأ شكل آخر من التوسعات يهدف الى تحسين نوعيات الحياة أكثر و الى خلق نوع من التوازن في المجال و ذلك بادخال مشاريع السكن الفردي ضمن برامجه في شكل تحصيصات[1]هو الذي عرف باسم المناطق السكنية الحضرية الجديدة و من هنا بدأ اهتمام الدولة بمشاريع التحصيصات بشكل جذري و رسمي و التحصيصات* هي أحد أشكال التعمير المعروفة في الجزائر ظهرت بوادرها بعد الاستقلال و توسعت بشكل كبير و رسمي خلال الفترة (1975-1990)حيث ظهر بعضها ضمن المناطق السكنية الحضرية الجديدة كما وزعت 500000 قطعة للبناء الفردي من طرف البلديات في انجازها علما أن المسير الوحيد و الرئيسي للنمو الحضري هو

[1] عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية و ممارسة التهيئة، حوليات حول وحدة البحث افريقيا و العالم العربي جامعة منتوري، قسنطينة، 1997، ص 10

*هو كل تقسيم لملكية عقارية لهدف انجاز مباني موجهة لنشاط معين سكني /تجاري /صناعي.

الدولة،و مع نهاية الثمانينات تغير نظام البلاد بسبب تحرير السوق العقارية و دخول القطاع الخاص بقوة في ميدان الترقية العقارية فبعدما كانت مشاريع التحصيصات حكرا على سلطة محلية عمومية واحدة أصبحت موزعة على عدة متدخلين اما عموميين أو خواص[1] و هذا ما شجع على ظهور بعض التجاوزات من طرف الخواص لمساهمتهم في انشاء توسعات عشوائية على شكل تحصيصات غير شرعية فوق أراضيهم الخاصة اذن في هذه الفترة عرفت التحصيصات توسعا سريعا أدى الى تنوع أصنافها و زاد من ثقلها داخل النسيج الحضري للمجال الجزائري ، و التجمع حول المدن و المراكز الحضرية جعلت النمو العمراني يأخذ مختلف الاتجاهات مما أعاق عمليات التنمية الجدية في اطار مخططات التعمير التي لم تتمكن من المحافظة على هويتها و على وظائفها الحضرية الجديدة في اطار مخططات التعمير التي لم تتمكن من المحافظة على هويتها و وظائفها الحضرية بسبب نشوء تلك المباني التلقائية حولها.

و قد ترتبت عن أزمة السكن جملة من المشاكل كانتشار البطالة و نقص المرافق و الخدمات و السرقة و تعتبر مشكلة تفشي البطالة و سوء المستوى المعيشي في الجزائر من الأسباب الرئيسية لاحداث الاحتجاج المصحوبة بأعمال العنف التي عرفتها الجزائر في السبعينات.

و من نتائج أزمة السكن الى جانب البطالة نجد تدهور مستوى تجهيز المدن بالمرافق و الخدمات بحيث أصبحت طاقة المرافق و الخدمات التي تتوفر عليها المدن محدودة و غير قادرة على مواجهة تزايد عدد سكان الحضر الذي مازال مستمرا .

[1] قتالي عبد الغاني، مرجع سابق، ص 92.

3. انتشار المناطق المتخلفة:

تشكل ظاهرة الأحياء القصديرية أو المتخلفة قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية التي تشهد نموا حضريا متسارعا لا تتماشى مع وحدات العرض السكنية قد انتشرت هذه الظاهرة من جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الاوربي المكثف الذي كان متواجدا في المدن التقليدية أو احياء في السكن المتدني و عشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها اسم تجزئات السكن العربي التي كانت ماهولة بالجزائريين فقط[1].

و تعد الفترة ما بين 1962 و 1970 فترة ركود بالنسبة لهذه الظاهرة حيث شهدت تراجعا ملحوظا نتيجة لتوفر مجموعة سكنية كافية بعد مغادرة ما يقارب 3 ملايين و نصف من الاوربيين لكنها سرعان ما تزايدت و هذا تزامنا مع ظهور مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970 أو اتباع الدولة لسياسة التصنيع بعد التزايد السريع لعدد السكان في المدن وجمود حظيرة السكن الحضري تواجدت ظاهرة الاحياء القصديرية واستمرار نموها وانتشارها بشكل سريع حول المدن الكبرى خصوصا وباقي التجمعات الحضرية عموما فاق معدل نموها بحوالي 10% سنويا.

فمعدل النمو الديموغرافي المقدر بحوالي 5% كاقصى تقدير بحيث اصبحت اغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة باحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني و بطريقة عشوائية و سريعة عجزت الجهات المحلية من المصالح الادارية و الجماعات المحلية عن ايقافها و التحكم فيها[2].

---

[1] ابراهيم تهامي، الأحياء المتخلفة، التهميش السوسيواقتصادي، مخبر الانسان و المدينة، ص 108

[2] تقارير الطلاب، البناءات الفوضوية بمدينة وهران، مكتبة الجغرافيا، وهران، بدون سنة. ص 32

خلاصة:

لم يكن النمو الحضري في الجزائر من داخل مدنها أي بواسطة الزيادة الطبيعية فقط بل كان أيضا و بالخصوص نتيجة للهجرة الريفية الحضرية الكثيفة، و كانت سياسة التصنيع في الجزائر هي العامل الأكثر بروزا في عملية النزوح الريفي نحو المدن خاصة تلك التي انشأت فيها الصناعة أين أصبحت مقصد سكان الريف الباحثين عن العمل بسبب التهميش و الأوضاع المزرية و الحياة الصعبة التي واجهتهم في موطنهم الأصلي.

فشهدت المدينة الجزائرية نموا خطيرا من حيث الحجم و الكثافة بطريقة عشوائية و تحولت الى نسيج فوضوي يعاني من قصور حاد في شتى المجالات العمرانية و الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية.

مقدمة

بعد الاستقلال الوطني سنة 1962 عملت الحكومة الجزائرية من أجل تنمية شاملة و رفع المستوى المعيشي ووضع سياسة التعليم و التشغيل و التكفل بكل احتياجات المجتمع الجزائري الذي عان من الفقر و الحرمان و التهميش و الجهل و كل عوامل القهر و الاضطهاد فبدأت الدولة بوضع ميكانزمات و مؤسسات و أوكلت لها مهمة تطبيق السياسة الجزائرية بكل أبعادها و وضعت برامج و مخططات لتسهيل إعادة اعمار الجزائر المستقلة.

III. 1-سياسة التخطيط و التهيئة الاقليمية الوطنية بعد الاستقلال:

بعد هجرة الاطارات الفرنسية التي كانت تسير دواليب الاقتصاد و المؤسسات و الهيئات و الادارات المختلفة وجدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام دولة تعاني من الدمار و الخراب و الفقر فكان لا بد لها من الشروع في عمليات مؤقتة و عاجلة رغم قلة الامكانيات و صعوبة الظروف السياسية و هي:[1]

- البرنامج الأول للتجهيز لسنة 1962.
- البرنامج التنموي لسنة 1963.
- البرنامج التنموي لسنة 1964.
- البرنامج التنموي لسنة 1965.

لكن فترة اللااستقرار التي ميزت هذه المرحلة حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة لتبدأ مرحلة التخطيط الشامل سنة 1966 الى نهاية الثمانينات(1989) و قد عرفت الجزائر خمس مخططات و هي:[2]

1. **المخطط الثلاثي(1967-1969)**:خصص للولايات الأكثر حرمانا و استهدف مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المناطق مركزا بشكل أساسي على الميدان الصناعي (60% من الميزانية الكلية).
2. **المخطط الرباعي الأول(1970-1973)**:و اعتمد هذا المخطط على مبدأ اللامركزية في التنفيذ (البلديات و الولايات)،كما اعتمد أيضا على تأميم قطاع المحروقات و الشروع في تطبيق الثورة الزراعية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

[1] عمر الصدوق ،الطبيعة القانونية للمخطط الوطني ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1992، ص 26.

[2] رياض تومي،أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية،مدينة الحروش نموذجا،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع الحضري،جامعة منتوري،قسنطينة 2006، ص74.

3. **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)**:واعتمد على تركيز الاستثمارات على الميدان الصناعي بنسبة 43,5% و القطاع الزراعي 15% و قطاع الهياكل القاعدية 14% ثم قطاع الخدمات بـ 22% كما تميز ببرنامج خاص باستصلاح المناطق السهبية سنة 1975 و اقامة السد الأخضر و توفير 400 منصب شغل،ليمتد هذا المخطط الى سنة 1979.
4. **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**:وكان محوره يدور حول معالجة الاختلالات في القطاع الاقتصادي و توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين و تحسين التكوين و الشغل و الاهتمام بالقطاع الخاص و تطبيق المدرسة الأساسية.
5. **المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)**: و ارتكز على توجيهات أساسية من أجل بلوغ الأهداف،على التقليل من اللجوء الى الكفاءات الخارجية و الاهتمام بالفلاحة و الري و احترام آجال و تكاليف الإنجاز و تحقيق زيادة في الانتاج خارج المحروقات و تحسين نوعية الإنتاج.

III. 2-أدوات التهيئة الحضرية في الجزائر و سياسة التخطيط الشامل:

لقد كانت سياسة التنمية الشاملة منذ نهاية الستينات و بداية السبعينات الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة بالتهيئة والتعمير ليستمر العمل بها إلى نهاية الثمانينات،لكن يجب أن نلاحظ أنه مع استقلال الجزائر وجدت نفسها أمام وضعية صعبة و إرث ثقيل جراء الإستعمار عمل على:

أ) إعادة توزيع السكان من خلال سياسة المحتشدات.

ب)تدمير القرى.

ج) القضاء على نمط الحياة الريفية عبر سياسة التهجير و منها ظهور العمران الفوضوي.

من جهة أخرى فإن الرحيل الكثيف للخبراء و المسيرين و الإداريين الاجانب عقد أكثر فأكثر من الوضعية الموروثة و امتدت هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر الحديث إلى غاية 1965 حيث أصدرت التعليمة المقننة للتعمير و البناء الساري المفعول،و كانت السياسة العامة للتنمية تسعى إلى :

أ) إعادة تنظيم البنية الإدارية للبلاد.

ب)توزيع الإستثمارات الإنتاجية في المجال(المناطق الداخلية).

ج) توزيع الاستثمارات غير المنتجة ذات الصيغة الاجتماعية عبر المجال الوطني.

أما سياسة التعمير في الجزائر فهي مرتبطة بالأساس بالجهاز التشريعي المطبق في فرنسا منذ 1919 ،و لكن مع بعض التكييفات الخاصة لخصوصية البلاد.

ففي 1958 انطلق البرنامج العام للتنمية (مخطط قسنطينة) بعد الأزمة و الانهزام اللذان لحقا بالسياسة الاستعمارية وطنيا و دوليا ،أمام الثورة الجزائرية،و كانعكاس لقانون التعمير الذي شرع في فرنسا في نفس السنة حيث امتد سنة 1962 الى الجزائر،و هكذا ظهر مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة إذ وضع قانون 1958 المخططات التالية:[1]

- مخطط التعمير الموجه(PUD Directeur) و هومخطط التوجيه العام للتهيئة و التنمية.
- مخطط التعمير المفصل (PUD Détail) أداة تطبيق للتدابير التي أتى بها مخطط التعمير الموجه.
- برنامج التعمير :أداة وسطية للتخطيط و التدخل.

[1] Zucchelli Alberto, introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, V.1 ,OPU, Alger, 1983.P253

في 1962 أدخل مفهوم جديد في السياسة الحضرية بالجزائر و هو مخطط التعمير المبدئي ،كل هذه الأدوات تتميز بقدرتها على التدخل الفعلي من خلال عمليات التهيئة و التنمية الحضرية مثل مناطق التعمير ذات الأولوية و المجالات الكبرى.

1. مخطط التعمير الموجه(PUD):

مخطط التعمير الموجه (PUD) هو أداة سياسة التنمية و التهيئة الحضرية و الترجمة الفعلية لكل التدابير على الميدان و الواقع الحضري من خلال التنظيم و الهيكلة العامة المعتمدة على مدى 10 الى 15 سنة كما يمكن تعريفه على أنه مجموع الملفات التي تترجم و تتحدد من خلال المعطيات التالية:

- الإطار القانوني للمخطط (مستند على قوانين التعمير و البناء و السكن)
- الإطار الوظيفي للمخطط(المحتوى تعبير عن كل التدابير القانونية في هذا المجال).
- الإطار التقني للمخطط (شروحات المخطط).

أما وظيفة المخطط فهي ضمان إطار للتخطيط بالنسبة للسلوك الفردي و الجماعي عبر المجال و هذا الإطار يتكون من كل التدابير و التوجيهات الإجبارية.

و يتضمن مخطط التعمير الموجه التدابير و الأحكام و التي تتمحور حول المتغيرات التالية:

- الطبيعة و كيفيات التدخل .
- الطبيعة و نمط التهيئة.
- شروط استخدام الأرص و المجال الحضري.
- مراحل التنفيذ .
- عوائق و حدود استخدام المجال الحضري.

وهذه التدابير تصبح قابلة للتنفيذ توازيا مع سياسة البرامج البلدية والتدخلات ضمن النطاق الحضري بالنسبة للقطاع العام أو الخاص مثل مخطط التحديث العمراني PMU) (ومخطط التنمية البلدية(PCD).

إن دراسة وإعداد مخطط التعمير الموجه تتضمن المشاركة الجماعية التشاورية المباشرة وغير المباشرة لكل الهيئات والمصالح التقنية المختلفة .أما عن إجراءات الإعداد والمصادقة الخاصة بمخطط التعمير الموجه فقد حددتها التعليمة رقم 1181- PU/74 -2 عن دراسة وزارة التعمير و السكن و البناء [1]كما تركت الاجتهادات لمكاتب الدراسات في إعداد هذه المخططات .

ولقد زودت هذه المخططات بما كان يعرف بمخططات التحديث العمراني بالنسبة لمدن مقرات الولاية او مدن ذات النمو السريع، يبقى أن الفرق بينهما يكمن في أن هذه الأخيرة هي بالأساس برامج مالية تعتمد على ميزانية إضافية، بينما مخططات التوجيه العمراني هي برامج مجالية .

2. المخطط العمراني المؤقت (PUP) :

ويخص المدن والمراكز السكانية الصغيرة غير المعنية بمخططات التعمير الموجه . ولقد ظهرت هذه الأداة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات،حيث إستمر العمل بها أيضا إلى غاية. 1990 ويعني هذا المخطط أساسا بتحديد التوسع المستقبلي للتجمعات الحضرية على الأمر القريب أي في حدود 5 سنوات، إنطلاقا من إحتياجات السكان من سكن ومرافق وخدمات .ويتم المصادقة عليه من قبل الولاية الوصية.

ولقد حددت التعليمية رقم 1427 PU 2/75 و رقم4 PU 2/7 عن وزارة السكن والعمران مخطط التعمير المؤقت كأداة للتخطيط الحضري بالنسبة للبلديات الصغيرة ويحدد

[1] Zucchelli Alberto, v1.op.cit.p.308

هذا المخطط نطاقات التوسع العمراني بالنسبة للتجمع العمراني على المدى المتوسط مع تحديد المناطق الرئيسية المعنية بالمرافق والخدمات.

أما عن الشروط والمبادئ المساعدة المسولين المحلين والهيئة التقنية، في تحديد المحيط العمراني المؤقت فهي:

- ✓ الحفاظ على الأراضي الفلاحية
- ✓ حساب الأراضي القابلة للتعمير على مدى10 -15 سنة.
- ✓ تحديد علو المباني
- ✓ تحديد المساحات الوحدوية بالنسبة لكل ساكن.
- ✓ تنظيم المساكن عبر وحدات منسجمة ومتناسقة عبر الوحدات الجوارية والأحياء
- ✓ تخصيص رواقات بالنسبة للهياكل(إرتفافات)
- ✓ تخصيص أراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية.

أما عن إجراءات المصادقة على هذا المخطط (المحيط) فهي:

- ✓ تعد البلدية والهيئة التقنية إقتراح بإنشاء محيط عمراني مؤقت ليرسل إلى الولاية قصد إبداء الرأي.
- ✓ لدى الولاية شهرين قبل إبداء آرائها حول المشروع بالرفض أو الموافقة عليه.
- ✓ إذا لم تتلقى البلدية ردا خلال المدة القانونية يعتبر ذلك المشروع مصادق عليه.

يجب أن نشير إلى هذا المخطط أو المحيط المؤقت يعتمد على التحديد للأهداف والتوجيهات دقيقة للوضعية الآتية والتوجيهات المستقبلية التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار

كما نشير أيضا أن ظهور مرسوم الاحتياجات العقارية سنة 1975 قد أعطى دفعا في تحديد هذا المخطط (المحيط) عبر بلديات الوطن ، نشير وإلى غاية 1980 اعتمد نحو 1023 مخطط على المستوى الوطني وبرمج 230 مخطط في الخطة الرباعية80 19- 1984.[1]

كما أن المخطط المؤقت يحاط بشريط إرتقاق غير قابل للتعمير(non- aedificandi) متغيرة العرض حسب خصوصية كل تجمع عمراني معنى بهذا المخطط، بغرض إجتناب التعمير العشوائي حول المنطقة المهيئة للتعمير.

نشير أيضا في هذا السياق أنه وحتى 1979 ومن مجمل 1184 بلدية معنية بالإحتياطات العقارية فإن أكثر من 934 مخطط عمراني مؤقت تم برمجته معتمدين على كل الهيئات والصالح التقنية المعنية بالأمر ومن خلال أيضا المكاتب الدراسات المختصة في مجال التعمير.

وهكذا فإن 534 مخطط مؤقت تمت المصادقة عليها، بينما هناك فقط 42 مخطط عمراني موجه أنجز من ضمن 243 مبرمج وهذا يعكس إلى حد كبير البطؤ الشديد في إجراءات الإعداد والمصادقة، وإتصاف هذه المخططات بالستاتيكية وغير مجدية إقتصاديا . كما ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى ثلاث أسباب رئيسية:[2]

- ❖ غياب فعلي للأدوات التعمير حقيقية على المدى البعيد وخاصة منها غياب مخطط وطني للتهيئة الإقليمية والمخططات الجهوية.
- ❖ غياب ميكانيزمات تفعيل هذه المخططات وإنجازها ميدانيا.
- ❖ مخطط التعمير موجه إلى المدينة فحسب دون النظر إلى علاقات محدوديته بالريف (الهجرة الريفية)

[1] Marc Cote, l'espace algerien, les prémices d'un aménagement, OPU, Alger, 1983,p.226

[2] Cherif Rahmani, la croissance urbaine en Algérie, OPU, Alger, 1982 ;.P316

وتواصل العمل بكل من المخطط العمراني الموجه والمحيط المؤقت إلى غاية 1990 وظهور أدوات التهيئة والتعمير الجديدة وقانون 29/90 وبالتالي تمت المصادقة على معظمها في تلك الفترة.

3-المناطق السكنية الحضرية الجديدة(ZHUN):

لقد ظهرت هذه الأداة سنة 1975 ، حيث ظهرت كإستجابة لتزايد الحاجات السكانية من السكن .وهي أداة تقنية وتطبيقية لتخطيط المجال الحضري كما يجب أن تستجيب لعمل مشترك بين كل الفاعلين في حقل التعمير والسكن والبناء.

كما جاءت هذه الأداة عبر التعليمية الوزارية رقم355 بتاريخ 1975/02/19 المحددة لإجراءات إنشاء المناطق الحضرية ورقم 2015 .1975/12/21 و رقم 515 ,1976/03/08.[1]

إن هذه المناطق جاءت لتملئ الفراغ الذي أحدثه بطئ أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة حتى تلك الفترة.

وتنشئ إختياريا إذا كان المشروع السكني موجه لإستعاب 400 مسكن، وإجباريا إذا كان المشروع مخصص ل 1000 وحدة سكنية ، فما فوق وهو ما جعل العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة تستفيد من هذه العملية.

وقد قدر عدد الوحدات المنجزة في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 مليون سكن جماعي .[2]

[1] Zucchelli Alberto, v1.op.cit.p.316

[2] بشير تيجاني ،مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، مرجع سابق، ص 70.

4-التحصيصات:

وتهدف هذه الأداة إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني والمدمج في إطار المخططات التوجيهية.

حيث تقوم البلدية عبر وكالتها العقارية في إطار دراسة مسبقة بتهيئة المجال وتوفير الهياكل القاعدية من طرق و ماء وقنوات الصرف الصحي وغاز...إلخ.

على أن يتولى المستفيد شراء قطعة الأرض في إطار دفتر الشروط ورخصة بناء مسلمة من قبل مديرية التعمير، حيث تحدد له المظهر الخارجي للسكن وإرتفاعه ومعامل إستخدام الأرض (COS) ومعامل الإستيلاء (CES) ومدة الإنجاز وإستخدام المشروع.....إلخ وتقدر بعض الإحصاءات إنجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين 1966و1992 [1].

5- المناطق الصناعية ومناطق النشاطات (ZI-ZAC):

حيث تعتبر من الأدوات الخاصة بالتهيئة والتخطيط الحضريين إذا أصبحت جزءا مهما من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية على إختلاف أحجامها ومراكزها . ويشترط في إنشائها وجود على الأقل خمس05) وحدات صناعي قادرة على توفير 1000 منصب عمل أو أكثر . كما تتراوح مساحتها مابين 50 و2000 هكتار.

وتندمج هذه المناطق الصناعية ضمن المخططات العمرانية، حيث وصل عدد هذه المناطق سنة 1990 إلى حدود 120 منطقة صناعية.[2]

إلا أن هذه المناطق أصبحت تعاني مشاكل وصعاب عديدة في التسيير والمتابعة وتأثيراتها على النسيج العمراني والبيئة على حد سواء، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى

[1] المرجع نفسه ص 71.

[2] بشير تيجاني،،مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة،مرجع سابق، ص73.

التوقف عن برمجة مناطق أخرى، والإقتصاد على تسيير المناطق الموجودة بأحسن الصيغ الممكنة.

أما مناطق النشاطات فهي مناطق مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتدمج في إطار المناطق الحضرية والمراكز المناسبة .كما تبرمج ضمن أدوات التهيئة والتعمير، هذا إضافة إلى كونها لافت نفس مصير المناطق الصناعية، مما دعى إلى إتخاد نفس التدابير بخصوصها كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الصناعية.

خلاصة:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر بعد الاستقلال لدفع عجلة تنمية البلاد و تحسين مستوى المعيشة و التعليم و الصحة و الخدمات الا أنها لا تزال بل و تتزايد المشاكل الحضرية و منها:

- عدم قدرة الأدوات و المخططات في التحكم في النمو الحضري والعمراني.
- التوسع العشوائي للمدن .
- انهيار العديد من الأنسجة الحضرية.
- بروز العديد من المشاكل الحضرية وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي.
- الاستغلال المفرط للأراضي الفلاحية لصالح المباني و التجهيزات.
- التضخم و الاكتظاظ و عجز في تلبية الاحتياجات.
- تفوق الطلب على العرض في جميع المجالات.

مقدمة:

يعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال جدلا حولها في معظم دول العالم،حيث أصبحت موضوع اهتمام، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار، حيث أن استمرار تدفق الريفيين إلى المدن أصبح دون شك مشكلة حاولت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال الوطني و إلى يومنا هذا محاربتها بعدة تشريعات و قوانين أو ما يسمى بالسياسات الريفية محاولة بذلك ترغيب الفلاح الجزائري في الريف و إعادة الحياة إلى القرية.

1- القرية الفلاحية في تنمية وتحديث الريف الجزائري1972 :

تعتبر الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 جويلية 1972 عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي والرعوي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه، وبعبارة أخرى العمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر وإيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين.

للقرية الفلاحية دور تنموي يقوم على تحسين شروط الحياة في الريف، بالنسبة للمستفيدين وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم، والملاحظ أن سياسة القرى الفلاحية لا تشكل وحدها فقط برنامج الإسكان الريفي، إذ تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز أربعين ألف وحدة سكنية ريفية و ستين ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي.

إن ماهية شروع القرى الفلاحية العامة بسيطة وبالرجوع إلى النصوص القانونية نجد أنه انطلاقا من الإستراتيجية العامة للثورة الزراعية فإن سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث وتجديد بنية نظام الإنتاج الزراعي وهكذا فإن أعمال التحسين والاستصلاح الجارية في هذا الإطار ستكون مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد، ولهذه الأسباب اتخذ القرار لصالح السكن الجماعي، لأن القرية هنا لا تقف عند كونها مجرد تجمع للسكان وإنما لكي تصبح أيضا عنصرا ومحصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج وبناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه والهدف من وراء ذلك اقتصادي بالتأكيد ولكن سياسي واجتماعي كذلك وتبقى الوظيفة الأساسية في نظرنا للقرية الفلاحية الجديدة تتمثل في إيجاد توازن جهوي وطني، عن طريق

توزيع جديد للسكان عبر الوطن، يتسم بالعدالة ويقوم على تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الريف والمدن في الجزائر[1].

❖ **السكن الريفي:**

إن أهم ما جاء به مشروع الثورة الزراعية هو إنشاء القرى الفلاحية من أجل تحسين شروط الحياة في الريف بالنسبة للمستفيدين أولا وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم.

وقد خصص نصيب لقطاع السكن من إجمالي الاستثمارات المخططات التنموية وهي كالتالي :

جدول رقم01 :نصيب قطاع السكن في الفترة 1967-1979 الوحدة 10^9 دج:

المخططات التنموية	نصيب قطاع السكن	
	مبلغ الاستثمارات	النسبة %
المخطط الثلاثي	0,34 مليار	%3,7
المخطط الرباعي الأول	1,52مليار	%5,5
المخطط الرباعي الثاني	8,3 مليار	%7,5

المصدر: جمال جعيل، نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة،2011 ص 119.

و في التسعينات تفاقمت أزمة السكن واشتد الخناق في المدن بسبب النزوح والهجرة الريفية وخاصة المقيمين في الجبال نحو المدن خوفا من الإرهاب، وفي هذه الفترة انصب اهتمام السلطات على المشكل الأمني أكثر من أي قضية، ولكن رغم هذا فالسلطات انطلقت في برنامج السكن الريفي، كسياسة تشجع سكان الريف على الاستقرار في قراهم وعدم الهجرة نحو المدن،

1 محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.ط1984 ص 109،110

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشجع سكان الريف الذين هاجروا إلى المدن بالعودة إلى قراهم، وتخفيف الضغط على المدن بعدما تحسن الوضع نسبيا في بعض المناطق، حيث ارتفع عدد السكنات الريفية خلال الفترة الأولى (1990-1994) إلى 84013 سكن،ثم وصل إلى 215 ألف في الفترة (1995-2000) و تراوحت نسبة الإنجاز ما بين 20% كحد أدنى و 54% كحد أقصى،ورغم هذا الارتفاع يبقى التفاوت في انجاز السكنات بين الحضر والريف، حيث تضاعف إنجاز السكنات الريفية مرتين ونصف في الفترة (1990-2000)[1]، بينما تضاعفت السكنات الحضرية في نفس الفترة خمس مرات،أي ارتفعت من 154 ألف سكن حضري في الفترة الأولى إلى 516 ألف في الفترة الثانية،ويرجع السبب إلى ارتفاع الطلب لسكان الحضر نتيجة للهجرة الريفية بسبب عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم02:تطور برنامج السكن الحضري و البرنامج الريفي في الفترة 1990-2000 (الوحدة:ألف سكن)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
السكن الحضري	27	19,2	36,1	34	37,5	83,4	79,7	84,8	87,4	84,9	95,5
النسبة%	68,8	77,7	72,6	80	46	64	72	77	73	69	74
السكن الريفي	12,2	5,5	13,7	8,5	43,9	48,0	32,5	26,7	33,9	39,2	34,4
النسبة%	31,2	22,3	27,4	20	54	36	28	23	27	31	26

المصدر :جمال جعيل :نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، مرجع سابق الذكر،ص 136.

[1] جمال جعيل، مرجع سابق، ص 134

[2] نفس المرجع، ص 135.

2- إجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000):

من 1987(انطلاق الإصلاحات) وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استنفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشرينات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، المدعوم من قبل الصندوق الدولي ثم الشروع في إصلاحات مهمة و كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي :

-نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4 %.

-النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى.

-محاولات إنهاء تشتيت الهياكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الريفية.

3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004):

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئوية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها،وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج منوعة تتمحور حول:

- ❖ تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي والرعوي.
- ❖ مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف لخلق مداخيل جديدة(رد الاعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة اقتصادية جديدة).
- ❖ تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- ❖ القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل للتنمية الاقتصادية وهذا عبر تحويل الإنتاج وتكييفها.
- ❖ تعجيل مسار تحديث القطاع الريفي بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي ما زالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.[1]

4-المشاريع الجوارية والتحسيس على كل المستويات :

في هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية والحد من النزوح الريفي إلى المدن، وتقوم على فكرة مشروع التنمية الريفية الجواري الذي يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية (فلاحية، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى، قصد تحسين دخلهم، ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

ومشروع التنمية الريفية الجواري أيضا إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي فضلا عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان وهو ما شكل ورشة تفكير ذات أولوية، فإن أولوية العمل المنفذة شملت خصوصا التشاور مع السلطات والسكان المحليين،

[1] قتالي عبد الغاني عوامل و انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر ،مرجع سابق، ص 105

وشرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية والإجراءات التي تدعمها وكذلك توعية السكان حول ضرورة التزام القوى وا لانخراط الكامل في هذا المسعى.

5-إجراءات الدعم :

شمل إعداد أجهزة دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية [1]:

تكييف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، للتكفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير .

استعمال صندوق إصلاح الأراضي بواسطة التنازل 45 صفة انتقالية حتى نهاية 2002 استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة، تم استعمال صندوق التنمية الريفية وإصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشأه قانون المالية 2003.

وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.

إنشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفي بالتعاون مع وزارة السكن وذلك في إطار مشاريع التقييم الجوارية، ويعتزم هذا الجهاز توسيع مساعدات الصندوق الوطني لمساعدة السكن إلى سكان الريف حسب معايير وانتقاء إجراءات خاصة.

وضع برنامج تزويد القرى والأرياف بالتجهيزات والخدمات العمومية (الكهرباء، الماء).

وضع برنامج للتنمية البشرية ومكافحة الفقر في المناطق الريفية والقروية.

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 119.

6- مشروع المرأة الريفية :

وينقسم هذا المشروع إلى قسمين :الأول يخص إنشاء ورشة لصناعة الفخار والثاني يتعلق بإعادة تطوير التربية العائلية للأبقار، عن طريق تمكين عائلات فقيرة من أبقار حلوب، وتشجيع زراعة العلف من أجل إنتاج وافر، وتكوين النساء المستفيدات من هذه العملية، وأسندت هذه العملية لجمعية ترقية المرأة الريفية مع الشراكة للإتحاد الأوروبي تتضمن تكفل هذا الأخير بتمويل 80 بالمائة من المشروع.

وتعلق الدولة الجزائرية آمال كبيرة على هذا المشروع، كونه سيساهم بشكل كبير في مكافحة الفقر والتروح الريفي وإعادة بعث بعض النشاطات الريفية التي أخذت في التراجع في السنوات الأخيرة،مشيرة إلى التغيرات التي عرفتها العائلة الريفية والعالم الريفي على العموم، والتي أدت إلى تدهور وتقهقر العديد من النشاطات التي كانت تشكل سندا لدخل العائلات الريفية بما فيها التربية العائلية للأبقار،وصناعة الفخار التي ظلت مصدر دخل الكثير من العائلات الريفية في الجزائر.

7- البرنامج الوطني لمخطط التجديد الريفي (2005-2008):

تخصص الدولة الجزائرية حوالي 05 ملايير دولار سنويا للفضاءات الريفية المنتشرة في 979 بلدية تضم 13 مليون نسمة .غير أن هذه المشاريع لم تكن عند تطلعات سكان الريف، مما استدعى مراجعة سياسة التنمية الريفية.

وتمثلت السياسة الوطنية للتنمية الريفية في التجديد الريفي، مؤكدا أن حالات التشخيص للواقع الريفي في 979 بلدية من أصل 1541 بلدية على المستوى الوطني استدعت مراجعة الرؤية والأهداف ووسائل التدخل تجاه 13 مليون ساكن في

الريف منهم 70 %يبلغون أقل من 30 سنة[1] قصد ضمان مستقبل الوطن وتثمين الثروات وتنويع النشاطات لاستقرار المواطن باستشارة القاعدة حول تطلعاتها،وأن سياسة التدخل تنحصر في ثلاث محاور هي:

الاستثمارات الكبرى والسياسات القطاعية الاقتصادية والنشاط الإقليمي للتنمية الريفية على أساس القدرات الطبيعية والفاعلين ومصادر التمويل.

ولقد واجهت هذه المشاريع السالفة الذكر مشاكل كثيرة في الاتصال والآليات والقدرات والتنسيق، مما استدعى تصحيح هذه السياسة وفق سبع مبادئ لتجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى كل بلدية بالوطن.

وهذا من خلال إنشاء خلايا للتنشيط الريفي تضم منتخبين وموظفين وممثلين عن المجتمع المدني.

يتولون اقتراح المشاريع الريفية وبلورتها حسب أربعة مواضيع تخص عصرنة القرى والمداشر والأرياف وتعدد الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأرياف، إضافة إلى حماية الثروات الطبيعية وتثمين التراث الريفي.

وأكد الوزير المكلف بالتنمية الريفية أن 566 بلدية في 40 ولاية اندمجت في هذه السياسة الوطنية لبلوغ التحول الجذري في العمل والحياة مع احترام الأصالة والتراث وإشراك الجامعة في هذا المسعى،مشيرا بأن الموالين بإمكانهم الالتحاق بهذه السياسة الجديدة للتنمية الريفية باعتبارهم يمثلون 37 بالمائة كأعلى نسبة من الثروة الوطنية في قطاع الفلاحة.[2]

---

[1] لبعير عباس،الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع،جامعة سيدي بلعباس،2011، ص 98.

[2] هاشمي الطيب،مرجع سابق، ص 221.

خلاصة:

من خلال العرض الموجز الذي قدِم بشأن سياسة التنمية الريفية و مقارنة بالواقع الذي نشهده نرى أن سياسات التنمية الريفية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال فشلت نسبيا حيث كانت النتائج جد متواضعة والأهداف كانت بعيدة المنال، سواء من حيث تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي من جهة، وربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم الريفية لوقف الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة من جهة أخرى، وذلك نتيجة لسببين وهما :الإدارة الجزائرية من خلال ممارستها البيروقراطية ومركزية القرار، وفي المقابل ذهنية الفلاح الريفي الذي بقي متمسكا بفكرة الاعتماد والاتكال على الحكومة، بحيث كل الخسائر التي يتكبدها الفلاح تتحملها الحكومة، وهي التي تقوم بعملية التعويض، ومسح الديون...إلخ، إضافة إلى المشكلة الكبرى التي أثرت بل أخرت من تنمية البلاد، وهي مسألة التدهور الأمني التي دامت عشر سنوات، وكانت لها آثارا سلبية في كل المجالات منها انعدام الاستثمار الأجنبي، ضعف أداء القطاع الفلاحي، قلة الإنفاق الحكومي...، ثقل المديونية التي لم تتوقف عن الزيادة، فراغ المناطق الريفية من السكان هروبا إلى المناطق الحضرية،و إلى غير ذلك من الآثار والنتائج السلبية.

السند التطبيقي

مقدمة:

إن الدراسة التحليلية هي مرحلة من المراحل الهامة في أي دراسة عمرانية ، ولكي نقف عند أهم العناصر التي تحتاج إليها الدراسات العلمية و العملية وجب علينا انجاز دراسة شاملة لكل العناصر المتعلقة بالموضوع محاولين قدر الإمكان في هذه المرحلة تشخيص المدينة في مجال ما.

و يقودنا موضوع الضغط و العجز و الفوضى و سوء التخطيط الذي تعاني منه مدينة المسيلةالى دراسة عمرانية و أخرى بشرية(سكنية و سكانية) من أجل الالمام بأهم المعطيات التي قد تساعد في ايجاد حلول ايجابية،حيث شهدت مدينة المسيلة.

زيادة كبيرة في النمو السكاني والعمراني مما جعل المدينة في توسع عمراني غير مخطط و سريع وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بالكثير من الشرح و التفصيل.

I. العمران:

تمهيد

تقع مدينة المسيلة بالجهة الشرقية من الجزائر على بعد 260 كلم من الجزائر العاصمة و مدينة المسيلة كغيرها من مدن الجزائر بعد ترقيتها إلى مقر ولاية سنة 1974 أصبحت نقطة جذب لمختلف فئات السكان سواء من التجمعات المجاورة أو الأرياف ، و الذي كان سببا مباشرا في زيادة حجمها سواء من الناحية العمرانية أو السكانية .

هذه الزيادة السريعة كان لها الأثر الواضح في اختلال التوازن والتنظيم في المدينة في جميع الميادين مما صعب على المسيرين التحكم فيما بعد في وضع خطط وبرامج يمكن أن تقلل من المشاكل الموجودة، من الناحية العمرانية والعمرانية والبيئية.....الخ.

1- تقديم المدينة:

1-1- الموقع الجغرافي:

تقع بلدية المسيلة في الجهة الشمالية الغربية لحوض شط الحضن حيث يحدها من الناحية الشمالية سلسلة جبال الحضنة، ومن الناحية الجنوبية شط الحضنة، وهي نقطة تقاطع لكل من الطريق الوطني رقم 40، والطريق الوطني 45 والمجرى المائي (واد القصب)، وهي من أهم الأسباب التي جعلت مدينة المسيلة ذات أهمية جهوية كبيرة.

خريطة رقم 01 :يبين موقع ولاية المسيلة بالنسبة للوطن

المصدر : مديرية السياحة 2015

1-2- الموقع الإداري:

بالنسبة للموقع الإداري، تقع بلدية المسيلة في أقصى الحدود الشمالية لولاية المسيلة، حيث يحدها:

- من الشمال: ولاية البرج (بلدية العش).
- ومن الجنوب: بلدية أولاد ماضي.
- ومن الشرق: بلدية المطارفة + السوامع.
- ومن الغرب: بلدية أولاد منصور

خريطة رقم 02:موقع بلدية المسيلة بالنسبة للولاية **خريطة رقم 03 :** مدينة المسيلة

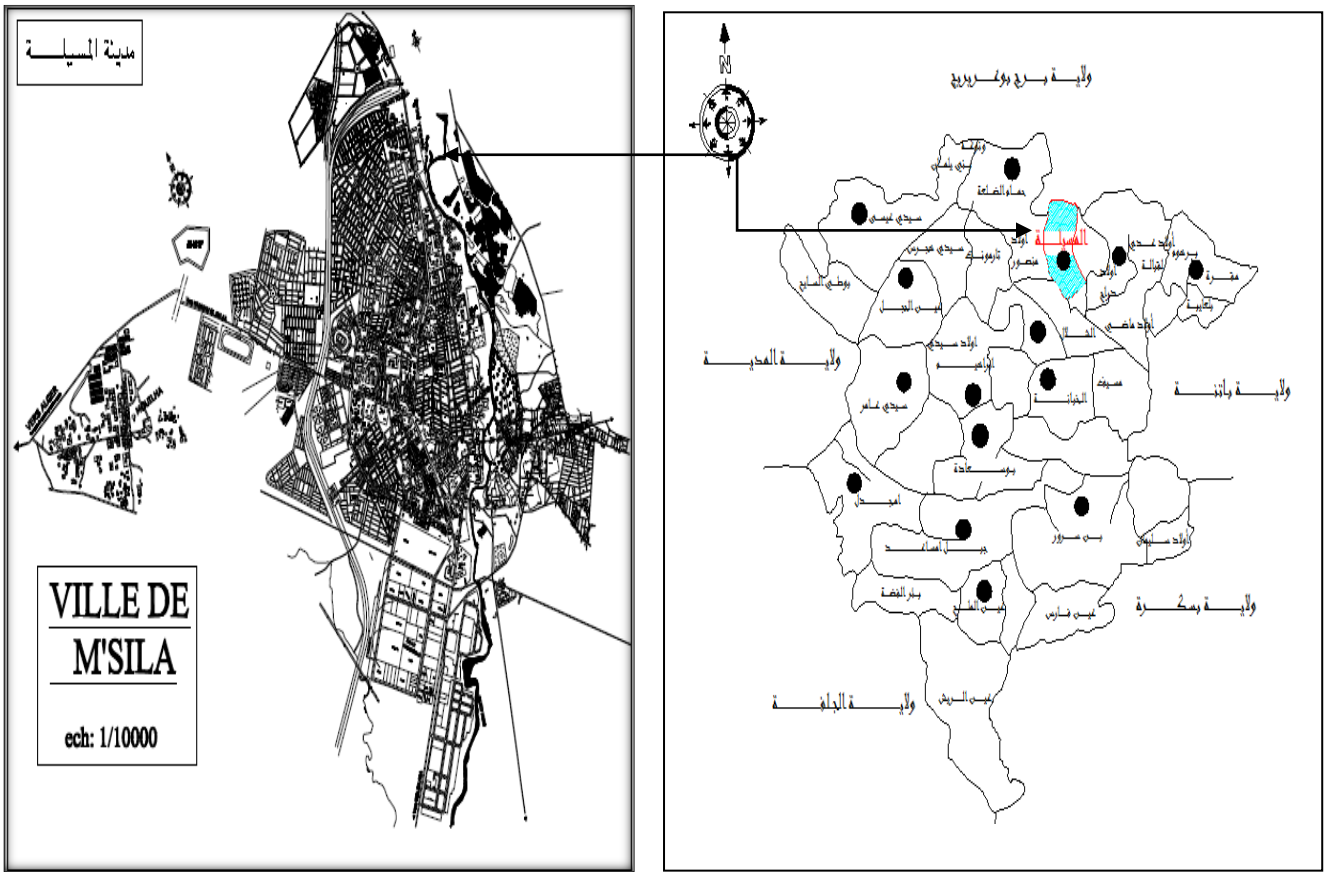

المصدر:مديرية السياحة 2015

2-مراحل النمو العمراني لمدينة المسيلة

تمهيد:

مرت مدينة المسيلة بعدة حقب تاريخية تركت كل حقبة بصمتها الخاصة وذلك بالوقوف على كل مرحلة من مراحل التطور العمراني للمدينة.

2-1- المرحلة الأولي: مرحلة الرومان 106 قبل الميلاد[1]

أ- استوطن الرومان منطقة المسيلة نتيجة لخصوبتها ووفرة إنتاجها من الحبوب وكانت تدعى آنذاك " زابي جستنيانيا " غير أن هذه المدينة اندثرت في الوقت الحاضر ولم تبقى لها معالم

[1] مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة سنة 2008

واضحة حالياً وتسمى المنطقة في وقتنا الحالي " بشيلقة " وتقع على بعد 3 كلم شرق المدينة وكانت تقدر مساحتها بحوالي 30 هكتار.

مخطط رقم(01) : يوضح النواة الأولى لمدينة بشيلقة

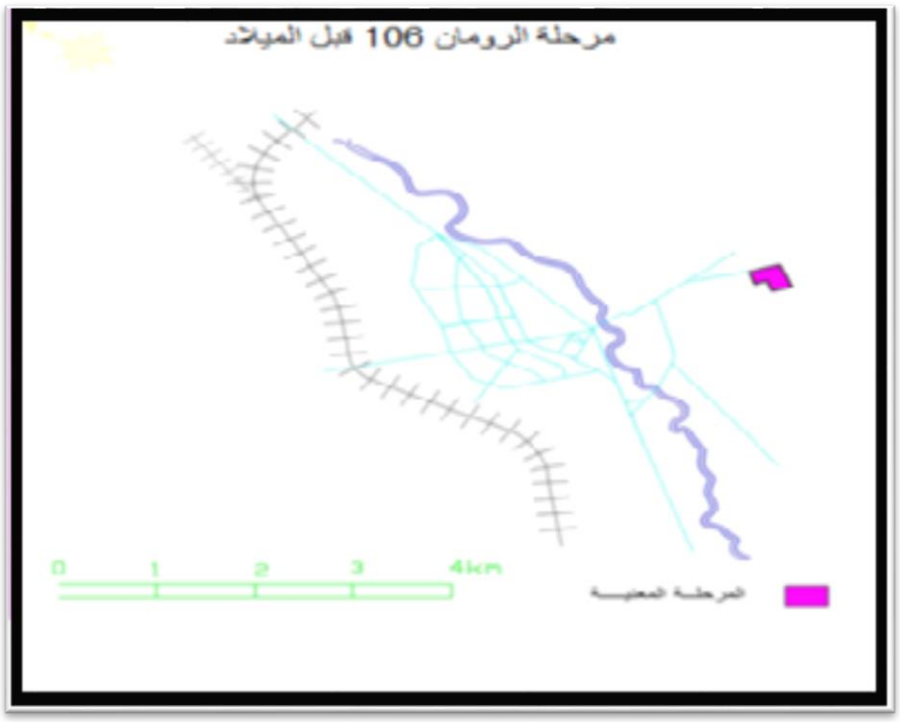

صورة رقم 01 : بقايا من أعمدة بشيلقة

صورة رقم 02 : بقايا من مدينة بشيلقة

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة المسيلة 2008

2-2- المرحلة الثانية : مرحلة الأتراك 1500 م-1841 م[1]

وتتمثل هذه المرحلة في دخول الاتراك إلى المدينة، وإقتصرى دخول الاتراك على الضفة الشرقية للوادي، والتي تعتبر النواة الأولى للمدينة والمتمثلة في حي الكراغلة والشتاوة غير أن معظم أجزاء نواة المدينة قد هدمت نهائيا بقرار وزاري على إثر الزلزال الذي ضرب المدينة سنة 1965 م، كما تقدر المساحة في هذه المرحلة ب 11.20 هكتار

مخطط رقم (02) : يوضح مرحلة الأتراك سنة 1500م – 1841 م

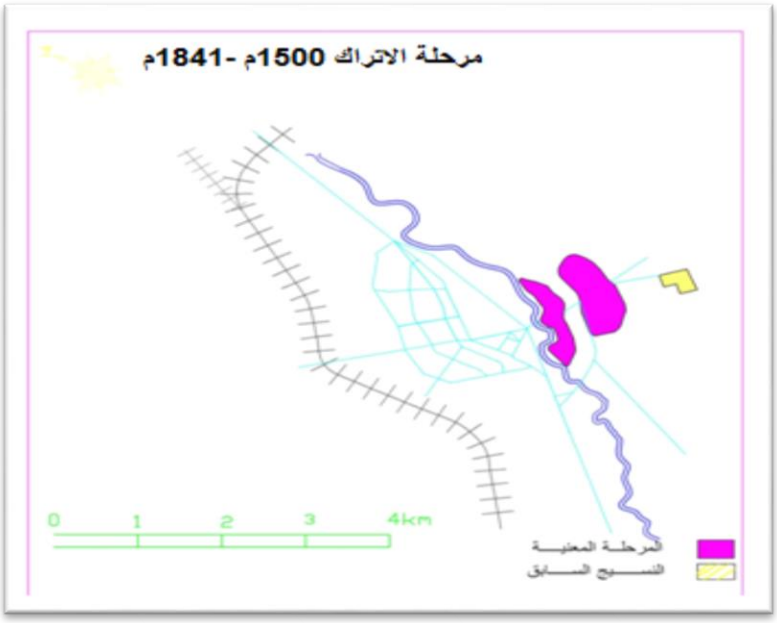

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مدينة المسيلة سنة 2008

[1] مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة سنة 2008

صورة رقم 03 : توضح الوالي بوخالفة

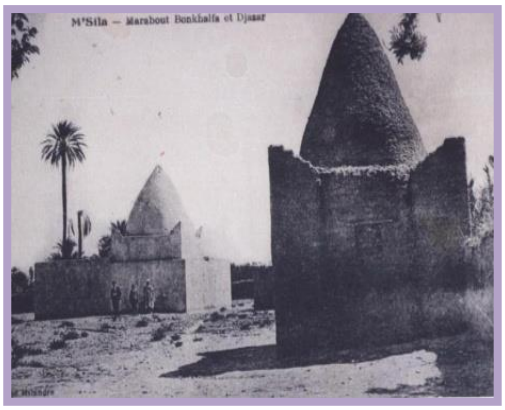

صورة رقم 04: دار ضريح الوالي بوجملين

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

2-3- المرحلة الثالثة: المرحلة الاستعمارية1841م – 1962 م[1]

تتميز هذه الفترة بدخول الاستعمار الفرنسي وقيامه ببناء أول ثكنة عسكرية بالمدينة على الضفة الغربية من الواد سنة 1855م، وتحولت المدينة إلى مركز إداري ، وفي هذه الفترة شهدت المدينة توسعاً عمرانياً امتد نحو الجهة الغربية من الواد، وكان ميلاد حي العرقوب و الكوش، والجعافرة شرقاً والملاحظ في هذه الفترة أيضاً هو هجرة السكان من الأرياف خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، والتي لقيت تشجيعاً كبيراً من قبل المستعمر،وكان من آثار هذه الهجرة انتشار بعض التجمعات السكنية لاسيما بالناحية الشرقية .وقد قام المستعمر بإنشاء عدة مشاريع تتمثل في شبكات الصرف الصحي والكهرباء بالإضافة إلى إنجاز مستشفى سنة 1950م .حيث قدرت هذه المساحة ب 30.11 هكتار

[1] مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة سنة 2008.

مخطط رقم (03) : يوضح المرحلة الإستعمارية من 1841 م – 1962 م

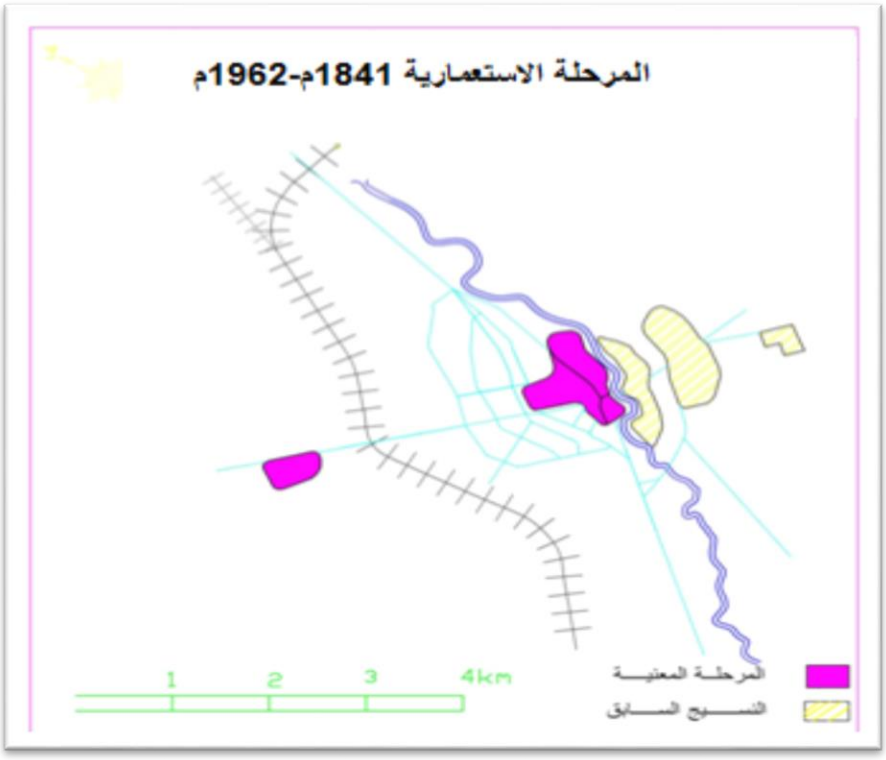

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم 05 :الحي الاستعماري

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم 06 : مقر الدائرة – الأمن الحضري حاليا

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

2-4- المرحلة الرابعة : ما بعد الاستقلال 1962 1974م

خلال هذه الفترة عرفت المدينة هجرة ريفية كبيرة نحوها فور خروج الاستعمار، نتج عنها انتشار ظاهرة البناء الفوضوي على محيط المدينة مما دفع بالسلطات المحلية إلى تخصيص مناطق سكنية في إطار البناء الذاتي المخطط وتميزت هذه الفترة بظهور حي وعواع المدني، كما تم إنجاز حي 500 مسكن و 300 مسكن، وهذا قصد إسكان العائلات المنكوبة نتيجة زلزال 1965م، هذا كله من الناحية [1]الغربية لمركز المدينة، وتميزت أيضاً هذه الفترة بميلاد حي لاروكاد بالناحية الشرقية للمدينة على طول الطريق الوطني رقم (40) . حيث قدرة هذه المساحة ب 68 هكتار.

مخطط رقم (04) : يوضح مرحلة ما بين 1974م – 1986

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم 07 : توضح محطة بنزين

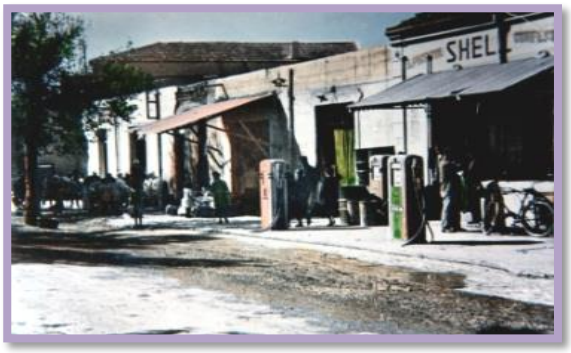

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم 08 : توضح جامع بوجملين

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم 09 : توضح ساحة الشهداء

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 20008

2-5- المرحلة الخامسة: المرحلة ما بين 1974- 1986م

شهدت هذه الفترة توسعاً كبيراً وتغيير في الهيكل والنسيج العمراني للمدينة، ليصبح التنظيم والتخطيط هو الذي يحكم التوسعات التي تعرفها المدينة،ولعل أهم حدث يميز هذه المرحلة هو الترقية الإدارية إلى مركز ولاية وذلك إثر التقسيم الإداري لسنة 1974م لتستفيد المدينة من عدة هياكل ومشاريع إدارية وخدماتية وكذا برامج سكنية، وتجهيزات عامة أقرها

المخطط الرباعي الثاني، وابتدءا من 1975م قام المسئولون بالأخذ على عاتقهم مشكل التعمير، وقد استفادت المدينة من أول دراسة ميدانية ومخطط عمراني وهو المخطط العمراني الموجه (P.U.D) سنة1977م والذي كان من بين نتائجه إقامة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى إلى جانب المنطقة الصناعية سنة 1975م .

مخطط رقم (05) : يوضح المرحلة ما بين 1974م – 1986 م

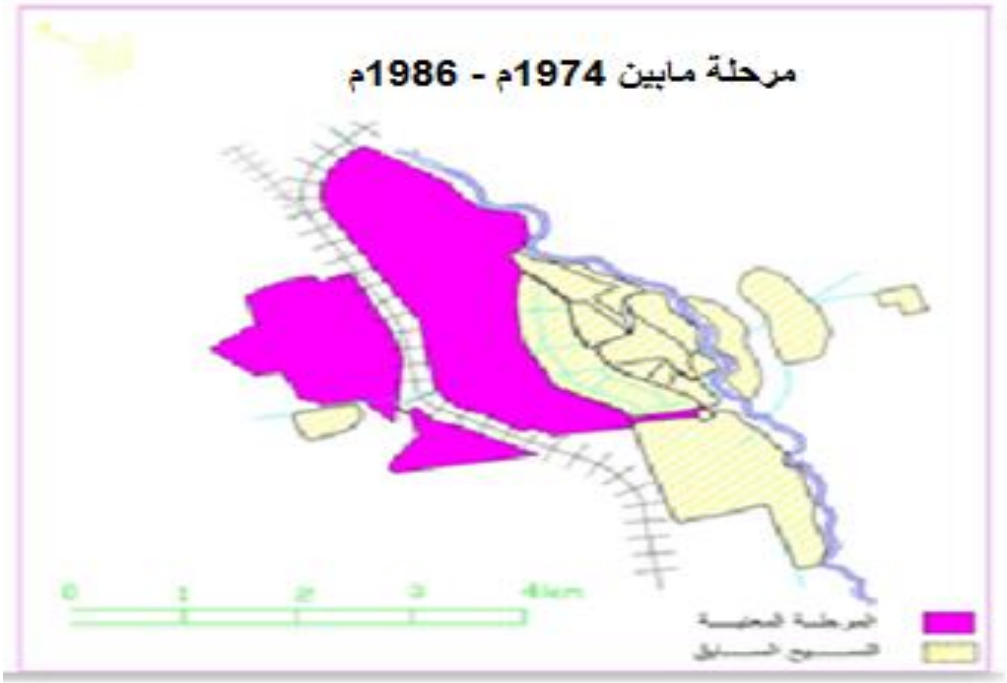

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم 10: مقر الولاية سنة 1978

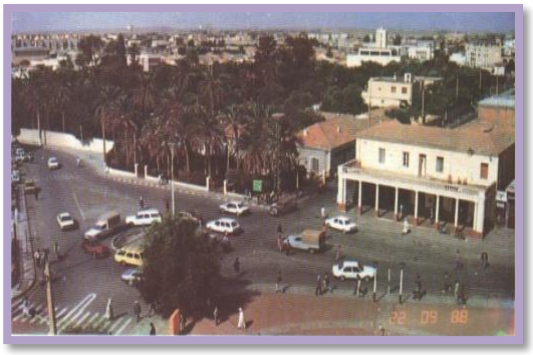

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

صورة رقم11 : مقر البلدية سنة 1982

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

2-6- المرحلة السادسة:مرحلة 1986 الى 2003

وفي هذه المرحلة تم ظهور مخطط شغل الارضPOS، ومخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرPDAU اداتي التعمير . واستمر في هذه المرحلة التوسع العمراني لمجال المدينة بالناحية الغربية كما أنشأت العديد من الأحياء الجماعية مثل حي 5 جويلية وحي 608 إلي جانب توطين العديد من المشاريع و المرافق .

مخطط رقم(06) : يوضح مرحلة مابين 1986م –2003 م

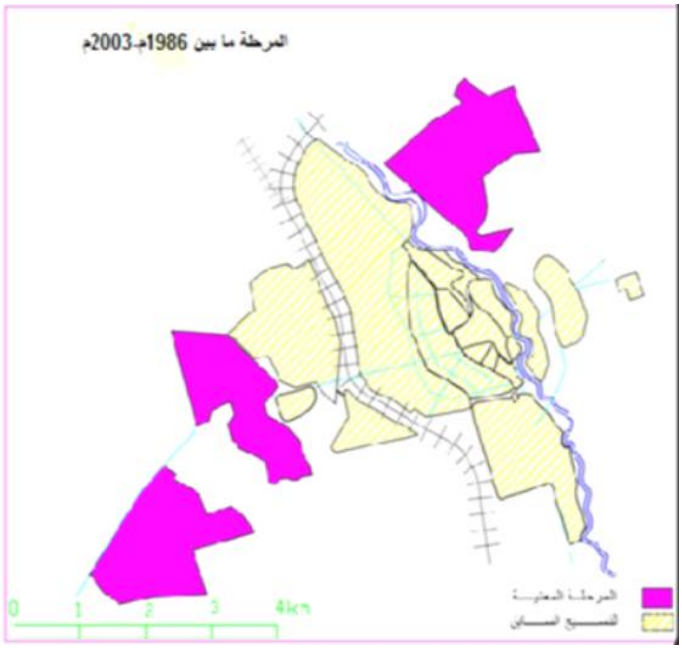

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

2-7- المرحلة السابعة: مرحلة ما بين 2003-2015م

تم في هذه المرحلة تجديد للمخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير.

حيث شهدت هذه الفترة توسعا كبيرا على اثرها ظهرت عدة احياء مثل حي 5جويلة حي الشارقة حي 1200 مسكن و تقدر مساحة التوسع بـ 217 هكتار.

مخطط رقم(07): يوضح المرحلة مابين 2003م – 2015م

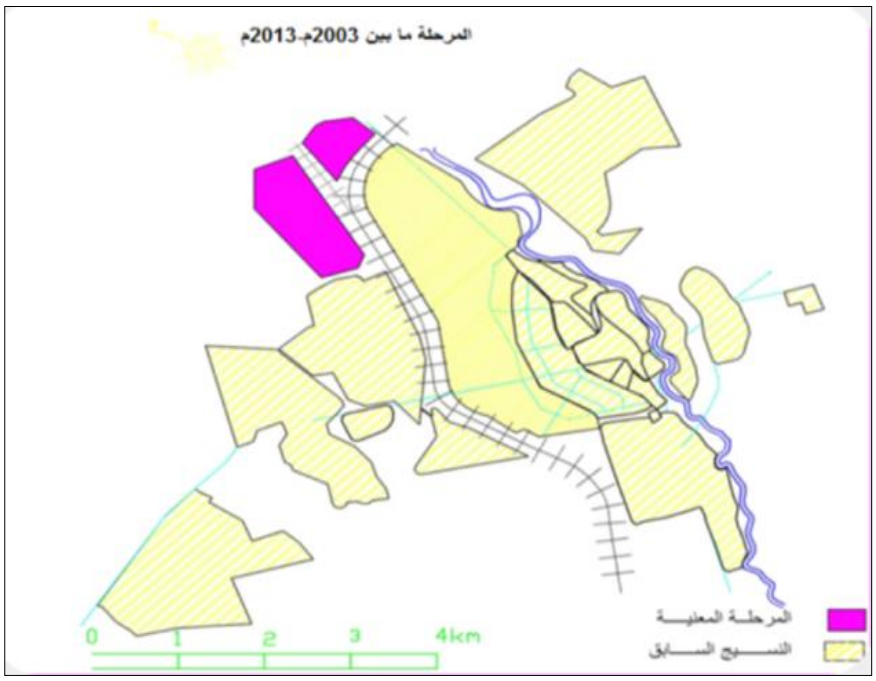

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2008

2-8- المخطط النهائي

خطة المدينة : إن خطة المدينة تكاد تقترب من ذلك النمط المعروف بالخطة النصف دائرية ، غير أن ذلك لا يعني أنها تخلو من صفات الخطة الشطرنجية، أما الشيء الذي يؤكد لنا سيادة النمط نصف دائري للتخطيط، هو التقسيم الذي جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة حيث اقترح تقسيم المدينة إلى سبعة قطاعات عمرانية، فالخطة النصف دائرية لمدينة المسيلة، تتلاءم مع الظروف المجالية و مؤهلات الموضع، ولا تزال تستخدم في التوجهات المستقبلية للمدينة إلى يومنا هذا .

مخطط رقم (08): مخطط يوضح الشكل النهائي لمدينة المسيلة

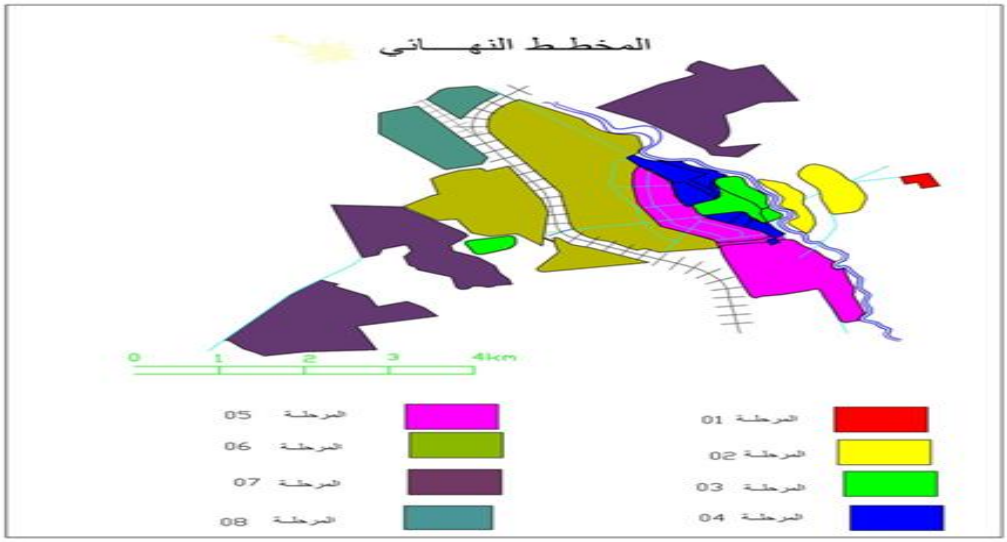

2-9- إتجاه التوسع المستقبلي

حسب مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة فان اتجاه التوسع المستقبلي مبرمج في الجزء الشمالي الغربي للمدينة

مخطط رقم(09): مخطط يوضح التوسع المستقبلي لمدينة المسيلة

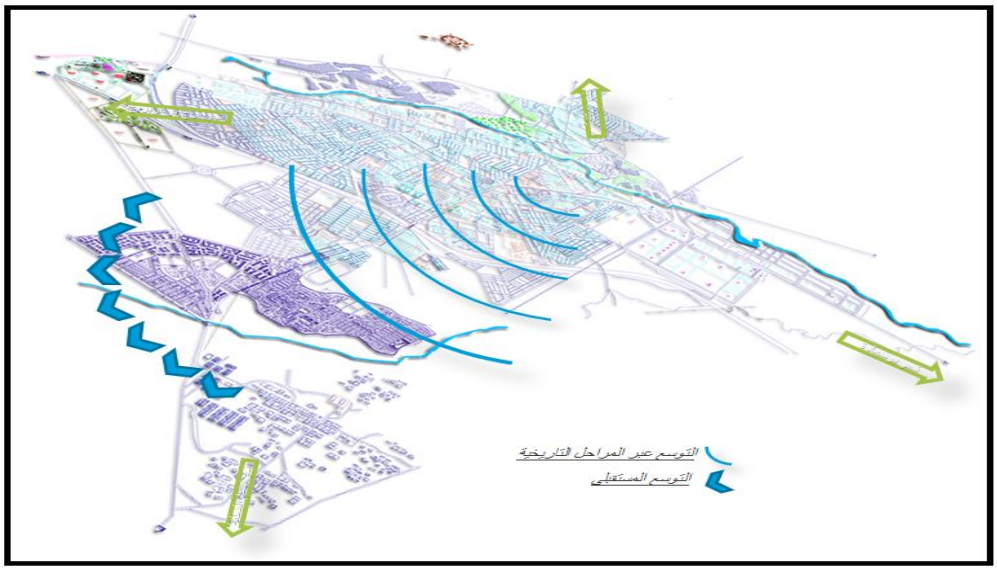

3- أنماط المساكن:

3-1-النمط التقليدي:

صورة رقم 12: سكن ذو نمط تقليدي

المصدر : من إعداد الطالبة

هو عبارة عن مساكن ذات هندسة معمارية بسيطة وواجهات صماء، مواد بنائها الأساسية هي الحجارة والطين أما أسقفها فمن القرميد أو الخشب والطين، ينتشر هذا النمط بالقطاعين الأول والثاني حيث يشكل النواة القديمة للمدينة وقد تم إزالة معظم مساكنه لتدهور حالتها، قدرت نسبته بـ: 4.8% من إجمالي الأنماط السكنية بالمدينة.

المصدر- فاتح اوذينة .....

3-2-النمط العادي:

صورة رقم 13: سكن ذو نمط عادي

المصدر:من إعداد الطالبة 2016

هو مجموعة مساكن جدرانها وأسقفها من الاسمنت أو ذات أسقف من القرميد، تتألف من طابق أرضي وفي بعض الأحيان من طابقين مع تجارة مدمجة بالسكن في الطابق الأرضي (RDC) أو سكنات خالية من المحلات التجارية تعوض بفناء أو ساحات ، ينتشر هذا النمط بالمدينة ككل بعدد مساكن يقدر بـ: 14091 مسكن، ويشكل أكبر نسبة من الأنماط السكنية الموجودة بها حيث قدرت بـ: 52.7%.

3-3-نمط الفيلات:

صورة رقم 14 : فيلا

المصدر:من إعداد الطالبة 2016

هي عبارة عن مساكن تتميز بهندسة معمارية راقية ذات مظهر خارجي جذاب، تدل على الفخامة وتخص أصحاب الدخل الجيد، تتوزع بشكل نقطي بنسب متفاوتة عبر كافة القطاعات العمرانية وتبرز أكثر بالقطاع العمراني الثاني، قدر عدد مساكن هذا النمط بـ: 3209 مسكن أي بنسبة 12% من إجمالي الأنماط السكنية في المدينة.

3-4-نمط العمارات:

صورة رقم 15:عمارة

المصدر:من إعداد الطالبة 2016

هذا النمط النوع جاء لسد احتياج الطلب الكبير على السكن فهو يخدم الجانب الكمي أكثر من الجانب الكيفي، نجده على شكل مجمعات سكنية (عمارات مهيكلة بمجال عمودي) ، تمثل نسبته 29.1% من مجموع الأنماط السكنية في المدينة بعدد عمارات يقدر بـ: 7781 عمارة، يتميز هذا النمط بتعدد الطوابق

ويضم مجموعة من الشقق يشترك سكانها في مدخل وسلم واحد، من سلبياته أنه يتطلب تهيئة مجاله الخارجي (مساحات خضراء، مرافق السيارات، ساحة لعب الأطفال...)، ومن إيجابياته أنه:

- غير مكلف من الناحية الاقتصادية.
- ذو استهلاك محدود للمجال.
- توفره على كل الشروط الصحية الجيدة (كشبكة الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز...).

3-5-النمط الفوضوي:

يظهر لنا هذا النمط بأشكال وأحجام مختلفة لا يميزها أي طابع معماري واضح وتحكمها الرغبة الإنسانية في السكن، يعتمد على مواد بناء رديئة ذات عمر افتراضي قصير نسبيا، جدرانه من الطين والحجارة أو الآجر غير المترابط، هذه المساكن غير ملائمة صحيا وبيئيا فضلا عن ذلك تخلو من الحد الأدنى من الخدمات الأساسية المتمثلة في الكهرباء والماء والصرف الصحي، تنتشر على أطراف المدينة بنسبة 1.4% من إجمالي الأنماط السكنية بها، بالرغم من محاولات التحكم في انتشاره إلا أنه لا زال يشوه الصورة الحالية للنسيج الحضري.

صورة رقم 16: سكن فوضوي

المصدر:من إعداد الطالبة 2016

الجدول رقم (03): مدينة المسيلة – توزيع المساكن حسب النمط:

عدد	التقليدي	العادي	العمارة	الفيلا	فوضوي

المساكن الإجمالي	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
26738	1283	4.8	14091	52.7	7781	29 .1	3209	12	374	1.4		

المصدر: تحقيق ميداني + معالجة المعطيات

4-نوعية المساكن:

من حيث الصور التي تشكلها عناصر المدينة وباعتماد عدد الطوابق كمعيار، يمكننا تقسيم نوعية المساكن إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

الصورة (17): السكن الفردي

المصدر : من إعداد الطالبة

4-1-السكن الفردي:

يتميز هذا النوع أحيانا بطابق أرضي (RDC)

وأحيانا أخرى يضاف إليها طابق أو طابقين،

تتوزع مساكنه عبر كل القطاعات العمرانية بعدد يقدر بـ: 16647 مسكن أي ما نسبته 62.26% من مجموع الأنواع السكنية بالمدينة وهو بذلك يستحوذ على النسبة الأكبر من المساكن.

4-2-السكن النصف جماعي:

يتميز هذا النوع بارتفاع يبدأ من طابق واحد (R+1) إلى طابقين (R+2)، ويضم مجموعة من الشقق لا يشترك سكانها في مدخل وسلم واحد، مساكنه متجانسة من حيث التقسيم الداخلي، يشغل نسبة 3.04% من مجموع الأنواع السكنية بالمدينة ليشكل بذلك أضعف نسبة من المساكن.

الصورة (18): السكن الجماعي

4-3-السكن الجماعي:

المصدر: من إعداد الطالبة 2016

يتميز هذا النوع بتعدد الطوابق (أكثر من طابقين)، ويضم مجموعة من الشقق يشترك سكانها في المدخل والسلم، يتركز في وسط المدينة والجهة الغربية منها حيث تمثل نسبته 34.7% من إجمالي الأنواع السكنية بالمدينة.

الجدول رقم (04): مدينة المسيلة – توزيع المساكن حسب النوع:

عدد المساكن	فردي		نصف جماعي		جماعي	
الإجمالي	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
26738	16647	62.26	813	3.04	9278	34 .7

المصدر: تحقيق ميداني + معالجة المعطيات

5-الحالة الإنشائية للمساكن:

يقصد بها الوضعية التي توجد عليها المباني وتقاس حسب معايير عدة نذكر منها مادة البناء، تاريخ البناء، نمطه ومظهره الخارجي، وانطلاقا من هذه المعايير استطعنا تحديد ثلاث حالات إنشائية للمساكن:

الصورة (19): مساكن في حالة جيدة

5-1-مساكن في حالة جيدة:

المصدر : من إعداد الطالبة 2015

هي المساكن المبنية من مواد صلبة ذات نمط عصري وأسقفها من الاسمنت أو القرميد، يضم هذا النوع من المساكن الفيلات والعمارات والمساكن

حديثة البناء وبعض المساكن المبنية وفق معايير

عمرانية صحيحة، يتواجد عبر كل القطاعات العمرانية ويشكل أكبر نسبة بـ: 57.16% من إجمالي المساكن.

2-5-مساكن في حالة متوسطة:

هي مساكن ذات جدران متوسطة الصلابة ومادة صنع أسقفها القرميد أو الاسمنت، نمط بنائها عادي حيث تحتاج غالبا إلى عمليات تدخل لصيانتها، يمثل هذا النوع نسبة 30.52% من المجموع الكلي للمساكن ويتوزع عبر مختلف القطاعات العمرانية.

3-5-مساكن في حالة رديئة:

هذا النوع من المساكن تكون جدرانه مبنية من الحجارة أو الطوب أو مواد أخرى، ويمثل هذا النوع نسبة قليلة تقدر بـ: 12.32% من المساكن تكون في حالة سيئة وأغلبيتها مهددة بالانهيار نجده بنسبة كبيرة بالقطاع الأول الذي يشمل النواة القديمة والتي يرجع تاريخ بنائها إلى الفترة التركية، بالإضافة إلى مساكن النمط الفوضوي، تحتاج هذه المساكن لعمليات تدخل عاجلة بفعل تضافر عاملي الزمن والإنسان عليها نظرا لقدمها.

الصورة (20): مساكن في حالة رديئة

المصدر: من إعداد الطالبة 2016

الجدول رقم (05): مدينة المسيلة – توزيع المساكن حسب الحالة الإنشائية:

عدد المساكن الإجمالي	جيدة		متوسطة		رديئة	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
26738	15283	57.16	8160	30.52	3294	12.32

المصدر : تحقيق ميداني + معالجة المعطيات

6- صفة أشغال السكن:

يقوم هذا التقسيم على أساس نسبة إشغال المسكن بالإضافة إلى طريقة استعماله، وانطلاقا من هذا استطعنا تحديد أربع صفات وهي: مساكن مشغولة، مساكن شاغرة، مساكن ذات استعمال مهني ومساكن ثانوية.

الجدول رقم (06): مدينة المسيلة – توزيع المساكن حسب صفة إشغال المسكن:

عدد المساكن الإجمالي	مشغول		ثانوي		شاغر		ذو استعمال مهني		معامل شغل المسكن
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
26738	18944	70.85	1120	4.19	4947	18.5	1727	6.46	6.7

المصدر : تحقيق ميداني + معالجة المعطيات

نلاحظ من الجدول أن المساكن المشغولة هي التي تمثل النسبة الأكبر من مجموع المساكن أي ما يعادل 70.85%، أما المساكن الشاغرة فتمثل نسبة 18.5% وهذه النسبة كبيرة بالنسبة لمجموع المساكن وهي تأثر على الحركة الديناميكية لأنها غير مستغلة، أما

النسبة المتبقية فهي للمساكن الثانوية بنسبة 4.19% والمساكن ذات الاستعمال المهني بها نسبة تقدر بـ 6.46%.

قدر معدل إشغال المسكن على مستوى المدينة بـ: 6.7 فرد/ المسكن، هذا المؤشر يقوم بضبط عدد الأفراد الذين يسكنون في وحدة واحدة (المسكن) حيث يعتبر مرتفعا مقارنة بالمعدل الوطني المقدر بـ: 6 أفراد/ المسكن، لهذا لابد من بناء سكنات جديدة لتلبية وتغطية حاجيات السكان.

7- شبكة الطرق والمواصلات:

1-7-شبكة الطرق:

☜ **الطرق الوطنية :**[1]

- الطريق الوطني رقم (40) والذي يربط الشرق بالغرب على المحور (بريكة، المسيلة، تيارت).
- الطريق الوطني رقم (45) والذي يربط الشمال بالجنوب على المحور (بوسعادة، المسيلة، برج بوعريريج).
- الطريق الوطني رقم (60) والذي يربط الجزائر العاصمة بالمسيلة.

☜ **الطرق الولائية :**[2]

يخترق مدينة المسيلة طريقان ولائيان، يتمثلان في:

- **الطريق الولائي رقم (01):**

يربط هذا الطريق مدينة المسيلة بذراع الحاجة غربا، و يستمر حتى بلدية أولاد منصور، يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقا من بشيلقة شرقا حتى حدود بلدية أولاد منصور غربا مرورا بمركز مدينة المسيلة.

- **الطريق الولائي رقم (02):**

يربط هذا الطريق مدينة المسيلة ببلدية المطارفة شرقا، يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقا من قرية أولاد بديرة شرقا ثم مقبرة الأشياخ ثم حي الجعافرة وكذلك الطريق الرابط بين أولاد ماضي – المسيلة.

---

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المرحلة النهائية، ص:11.

[2] مكتب دراسات النقل، مخطط الحركة والنقل بمدينة المسيلة، 2005، ص: 13.

☜ **الطرق البلدية:**[1]

توجد بعض الطرق البلدية والتي تربط بعض القرى وهي تعاني من تدهور كبير بفعل عدم صيانتها لفترة زمنية كبيرة من أهم هذه الطرق نجد:

- الطريق البلدي الرابط بين الطريق الولائي أولاد منصور بقرية غزال ثم الطريق الوطني رقم (45).
- الطريق البلدي الرابط بين الحجاجبة والطريق الولائي رقم (01) أولاد ماضي المسيلة.
- الطريق البلدي الرابط بين مزرير وأولاد علي بن زيد.
- الطريق البلدي الرابط بين سد القصب (البراج) بالطريق الوطني رقم (45).
- الطريق البلدي الرابط بين نوارة مع حي لاروكاد.
- الطريق البلدي الرابط بين الطريق الولائي رقم (01) مسيلة أولاد منصور ثم قرية لحصن.
- الطريق البلدي الرابط بين أولاد بديرة بأولاد سلامة.

تعتبر شبكة الطرق في وسط المدينة القلب النابض للمدينة ككل، لأنها منطلق النشاط العمراني، و محركه الأساسي، و هذا ما تمثله شبكة الطرق في وسط مدينة المسيلة، حيث تحتضن أغلب النشاطات اليومية للسكان، و تتحمل في ذلك ضغطا كبيرا يفوق طاقتها في كثير من الأحيان، و هم ما يمكن ملاحظته عند تحليل هذه الشبكة، هو ما يلي:

8- عدم وجود تدرج في الطرق، مما أدى إلى غياب التوازن الذي يجب أن يتوفر في شبكة طرق كهذه.

- سيطرة الطرق ثنائية الاتجاه.

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مرجع سابق، ص: 12.

- الحالة الفيزيائية لأغلب الطرق متدهورة، مما يعرقل السير الحسن للحركة المرورية.
- تجهيز هذه الطرق بالإشارات المرورية اللازمة غير كافي، و غير مدروس دراسة علمية مستفيضة.

كل هذه النقاط سواء مجتمعة أو منفصلة أدت إلى خلل في السير الحسن للحركة المرورية في هذه الشبكة، فكثر عن ذلك الاكتضاض و التوقف الطويل، والحوادث التي كثيرا ما تحدث في هذه الأماكن.

☜ **المحاور الرئيسية في المدينة:**

- محور شارع شريط عبد الحفيظ وعبد القادر سحنوني.
- محور شارع العقيد الحواس والعقيد عميروش.
- محور شارع الحرية وكريم بلقاسم.
- محور شارع 11 ديسمبر.
- محور شارع خير الدين عمارة.

من الواضح أن هذه المحاور عبارة عن روافد تصب جمعها في المحاور الرئيسية للمدينة ككل، معنى ذلك أنها تزيد من شدة الحركة فيها بدلا من أن تكون متنفسا لها، و بالتالي فهي تزيد من تفاقم المشاكل المرورية في المدينة.

مدينـــة المســـيلة: شـــبكة الطـرق

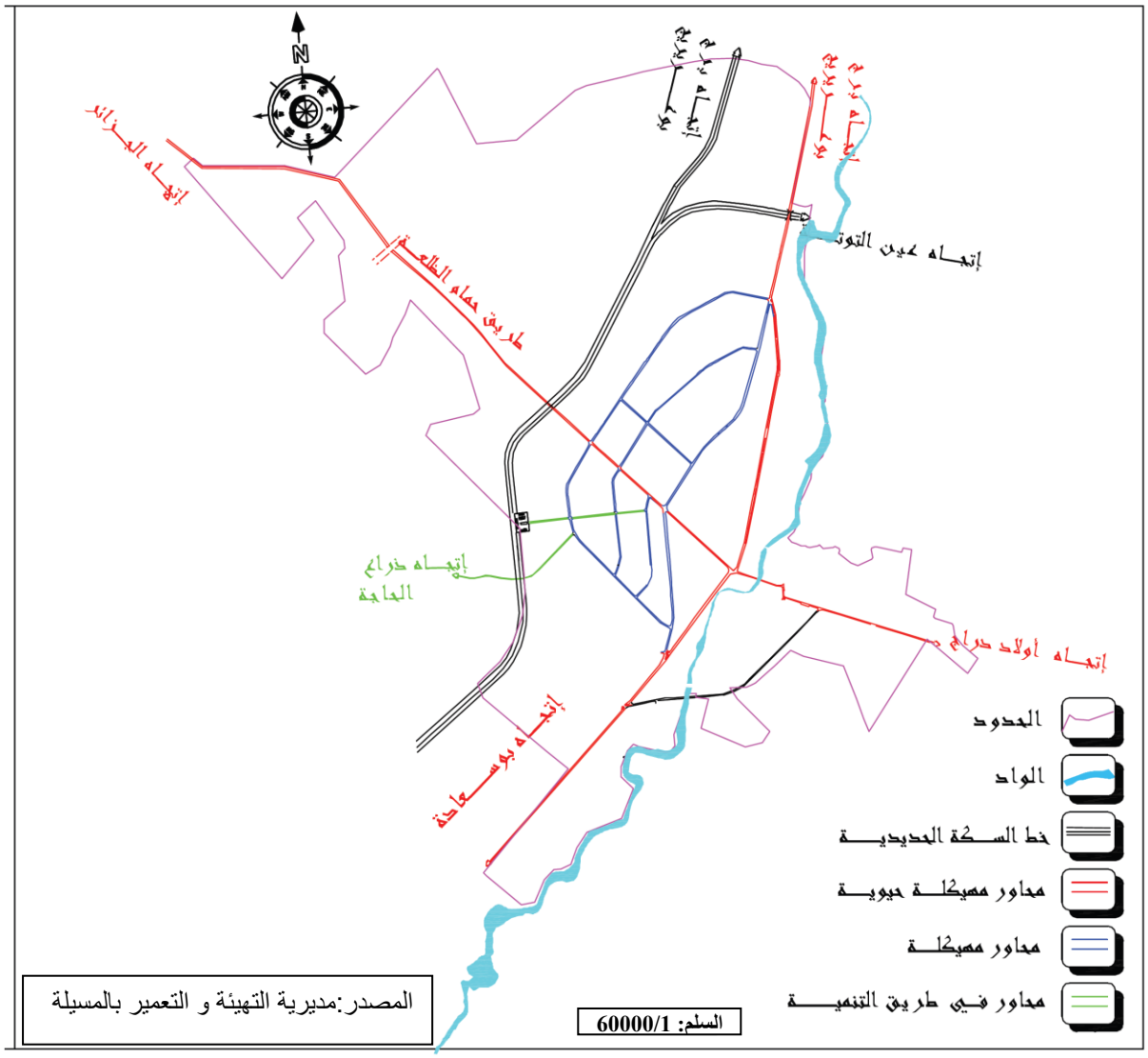

2-7-مفترقات الطرق:

- **مفترق طرق الأمن المركزي:**

وهو أهم مفترق داخل المدينة بصفته نقطة تقاطع لطريق رئيسي مزدوج الذي يربط بين شمال وجنوب المدينة، وطريق رئيسي يربط بين شرق المدينة وغربها.

- **مفترق طرق الملحق الجامعي رقم (02):**

يمثل نقطة تقاطع طريق رئيسي الذي يربط وسط المدينة وغربها، و طريق ثانوي الذي يسمى شارع 11ديسمبر.

- **مفترق طرق جامعة محمد بوضياف:**

ذو أهمية كبيرة إذ أنه يمثل نقطة تقاطع الطريق الرئيسي الذي يربط وسط المدينة بغربها، والطريق الثانوي المخصص لحركة الوزن الثقيل.

- **مفترق الطرق ساحة الشهداء:**

يقع في وسط المدينة القديم ويمثل نقطة تقاطع طريقين رئيسيين، الطريق الذي يربط شمال المدينة بجنوبها، والطريق الذي يربط شرق المدينة بغربها، مما يجعله ذو حركة كثيفة جدا.

- **مفترق طرق محطة المسافرين القديمة:**

يقع هذا المفترق في الناحية الجنوبية من المدينة، حيث يمثل مدخل المدينة، وبه حركة كثيفة نوعا ما

- **مفترق طرق مقر الولاية:**

يمثل نقطة تقاطع شارع الشهيد بن التومي جمال الدين وشارع الحرية، وهو ذو أهمية متوسطة مقارنة بالمفترقات سابقة الذكر.

- **مفترق طرق شركة التأمين (S A A):**

يمثل نقطة تقاطع شارع كريم بلقاسم وشارع خرخاش لمين محمد، وكلاهما شارع هام إلا أنه يفتقر تماما للتهيئة المناسبة.

- **مفترق طرق مسجد الإمام مالك بن أنس:**

يمثل نقطة تقاطع طريق رئيسي يربط بين شرق المدينة وغربها، وطريق ثانوي وطريق من الدرجة الثالثة، حيث يحتوي هذا المفترق على ستة مداخل إلا أنه يفتقر للتهيئة المناسبة.

من خلال الملاحظة الميدانية التي قمنا بها، استخلصنا أن كل المفترقات على مستوى المدينة تفتقر للتهيئة المناسبة من جهة، والإشارات المرورية من جهة أخرى، مما يجعلها غير قادرة على استيعاب المرور الموجود فيها، وتخل بذلك بالسير الحسن للحركة المرورية في المدينة. لأن التهيئة المجالية لمفترق الطرق مهم جدا.

☜ **الجسور:**

تحتوي مدينة المسيلة على خمسة جسور منها ثلاثة ذات أهمية كبيرة ومستعملة بصفة دائمة، أما ما تبقى فقليل الاستعمال نذكرها بالترتيب حسب أهميتها:[1]

- جسر الكدية الرئيسي يبلغ طوله 35م وعرضه 10م.
- جسر الكدية الثانوي يبلغ طوله 10م وعرضه 6م.
- جسر الجنان الكبير (المشتلة) يبلغ طوله 250م وعرضه 8م.
- جسر سيدي عمارة يبلغ طوله 42م وعرضه 10م.
- الجسر القريب من الجامعة يبلغ طوله 43.5م وعرضه 16م.

كل هذه الجسور تمثل نقاط اتصال بين منطقة و أخرى من المدينة، إلا أنها في رأينا غير كافية لاستيعاب الحجم الكبير لحركة المرور، حيث تسبب هذا العجز في عرقلة الحركة المرورية في المدينة ككل، و جعل هذه النقاط نقاط نزاع و اكتضاض كبيرين بين مختلف وسائل النقل، ولذلك بات من الضروري التفكير في إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة

☜ **حركة المشاة:**

لم يقم أي اعتبار لهذه الحركة في مدينة المسيلة حيث لم تخصص لها مسارات في المدينة ككل أو في الأحياء، وبقيت موازية للحركة الميكانيكية، ورغم هذا لا توجد مشاكل كبيرة تعيق هذه الحركة، إلا عند تقاطعها بالحركة الميكانيكية وعند المفترقات بصفة خاصة، أين لاحظنا غياب كلي لتهيئات خاصة بذلك، تمنع أو تقلل قدر الإمكان من تقاطع حركة المشاة مع الحركة الميكانيكية، وهي النقطة الهامة في التسيير العام للحركة والتنقل في المدينة، وتتم حركة المشاة عموما على حواف المحاور المهيكلة، وذلك لوجود التجهيزات والخدمات بمحاذاتها.

حسب الملاحظة الميدانية، فإن حركة المشاة في مدينة المسيلة أغزر بكثير من الحركة الميكانيكية، وتتركز في مقاطع معينة كالمقطع الواصل بين سوق الكدية ووسط

[1] قرميط علي، علاقة الأمن المروري الحضري بالتنظيم العام للمدينة – دراسة حالة مدينة المسيلة– رسالة ماجستير في التسيير الإيكولوجي للمحيط، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة 2003، ص: 132.

المدينة، الذي يفتقر تماما لأي نوع من التهيئة من جهة ولا يستجيب لكثافة حركة المشاة التي تمر عبره من الناحية المجالية من جهة أخرى، كما نلاحظ ظاهرة النقص في عرض الرصيف في أغلب المحاور في مدينة المسيلة، إضافة إلى استغلالها من التجار، الشيء الذي يجبر المشاة على استعمال قارعة الطريق للتنقل، مما يخلف اختلاط كبير بين الحركة الميكانيكية وحركة المشاة، ويزيد من تفاقم المشاكل المرورية التي على رأسها اللاأمن المروري.

3-7-شبكة السكة الحديدية:

خط السكة الحديدية والذي يربط المدينة بخطين، (المسيلة – بريكة) يقدر طوله بـ: 148.8 كلم[1] ،(المسيلة – برج بوعريريج) بطول يصل إلى 55.3 كلم، كما أنه يربط المدينة بالشبكة الوطنية للسكة الحديدية.

4-7-النقل الحضري:

- حسب مخطط النقل الحضري بواسطة الحافلات لسنة 2014، فإن عدد الخطوط المستغلة هو 09 خطوط، تغطيها 160حافلة وبمتوسط مقاعد 69 ، هي تغطي كل مجال المدينة.
- يصل عدد مركبات النقل الحضري لمدينة المسيلة 442 سيارة أجرة جماعية، و252 سيارة أجرة جماعية بين الولايات، وتقوم هذه الحظيرة بتدعيم حظيرة النقل بواسطة الحافلات.
- عدد المواقف المسجلة ضمن الخطوط الحضرية هي 144 موقف منها 62 موقف ذات لوحات إرشادية.

5-7-التجهيزات- الطرق المساحات الحرة:

تقدر مساحة التجهيزات بـ: 513.30 هكتار أي بنسبة 21.36% من المساحة الإجمالية للمدينة حيث تتركز بنسبة كبيرة في الحي الإداري، أما شبكة الطرق فتحتل مساحة 319.01 هكتار لتمثل ما نسبة 15.72% من المساحة الإجمالية، في حين أن المساحات

[1] بركات زين العابدين، مدينة المسيلة لتنظيم المجاري وأفاق التوسع لسنة 2020، ص 27 .

الحرة تستحوذ على أكبر نسبة من مساحة المدينة حيث تقدر بـ: 23.89% أي أنها تتربع على مساحة 594.23 هكتار.

الجدول رقم (07): مساحة التجهيزات- الطرق المساحات الحرة:

المساحة الإجمالية للمدينة(%)	التجهيزات		الطرق		المساحات الحرة	
	المساحة (هـ)	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)
2487.36	**513.30**	**21.36**	**319.01**	**15.72**	**594.23**	**23.89**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المسيلة

8- الاستخدامات الأخرى (التجهيزات العمومية):

1-8-الاستخدامات التعليمية:[1]

تعد الاستخدامات التعليمية من أهم الاستخدامات الضرورية في رفع المستوى التعليمي والثقافي ودرجة تحضر أي بلد، حيث تولي الإدارة المحلية اهتماما كبيرا لهذا القطاع نظرا لأهميته، فقد وزعت هذه التجهيزات على مختلف أنحاء المدينة وذلك من اجل رفع نسبة التغطية على مستواها، وانطلاقا من هذا سنحاول تحليل الوضعية التعليمية في مدينة المسيلة وحتى تكون الصورة واضحة ندرس كل طور تعليمي على حدى:

أ. التعليم الأساسي (الطور الأول والثاني):

يوجد بمدينة المسيلة: 63 مؤسسة تعليمية للطورين الأول والثاني، مختلفة الأحجام أكبرها مدرسة ستيح (وعواع المدني) ومدرسة عبد الحميد بن باديس بـ: 24 حجرة، يتتلمذ بهذه المؤسسات: 22308 تلميذ منهم 10859 إناث يتوزعون على 596 حجرة، بمعدل إشغال قسم يقدر بـ: 37 تلميذا/ القسم يشرف على تأطيرهم: 894 أستاذ، وقد سجل أكبر

[1] مديرية التربية لولاية المسيلة: الموسم الدراسي 2014/ 2015.

معدل إشغال للقسم بمدرسة حي السوق القديمة حيث قدر بـ: 39.14 تلميذا/ القسم، أما التحضيري فيأخذ دائما نصيب حجرة واحدة بمعدل إشغال قسم 15 – 35 تلميذا/ القسم.

ب- التعليم المتوسط (الطور الثالث):

يوجد بمدينة المسيلة: 21 اكمالية وواحدة في طور الإنجاز، أكبرها إكمالية أحمد شوقي وبن الذيب بلقاسم بعدد حجرات يبلغ: 24 حجرة وأصغرها إكمالية الإخوة بلقبي بـ: 10 حجرات بأدنى معدل إشغال للقسم الذي بلغ: 32 تلميذ/ قسم، يتتلمذ بهذه المتوسطات: 13665 تلميذ منها 6690 إناث على مستوى 433 حجرة، يؤطر هذا العدد من التلاميذ: 828 أستاذ، سجل أكبر معدل إشغال للقسم بإكمالية بن الهيثم بالإضافة إلى إكمالية أحمد شوقي بـ: 42 تلميذ/ القسم.

جـ- التعليم الثانوي:

يوجد بمدينة المسيلة 11 ثانوية منها 07 بنظام نصف داخلي و04 بنظام داخلي، أكبر ثانوية من حيث عدد الأقسام هي ثانوية عبد المجيد اعلاهم بـ: 36 حجرة أين سجل أدنى معدل أشغال الفوج بـ: 33 تلميذ في الفوج، يتتلمذ بهذه المؤسسات 9618 تلميذا منها 5773 إناث يتوزعون على مستوى: 243 حجرة، وقد بلغ معدل إشغال القسم 40 تلميذا/ القسم يشرف على تأطيرهم: 606 أستاذ، سجل أكبر معدل إشغال الفوج بثانوية إبراهيم بن الأغلب التميمي بـ: 44 تلميذ في الفوج.

د- التعليم العالي:[1]

تضم مدينة المسيلة جامعة تقدر مساحتها بـ: 48،80 هكتار، وقطب جامعي حديث النشأة لتخفيف الضغط عن الجامعة مساحته49.10 هكتار. لهما أهمية كبيرة إقليمية ووطنية، وقد بلغ العدد الإجمالي للطلبة خلال الموسم الجامعي 2014/ 2015م: 28535 طالب يتوزعون على 07 كليات ومعهدين يشرف على تأطيرهم 1378 أستاذ، أي بنسبة أستاذ لكل 20 طالب.

[1] إدارة الجامعة – مديرية الدراسات- 2014/ 2015.

- عدد المقاعد البيداغوجية: 36217 مقعد بيداغوجي.
- عدد المطاعم: 09 مطاعم.
- عدد المدرجات: 70 مدرج.
- عدد أقسام الأعمال الموجهة: 444 قسم.
- عدد المكتبات: 07 مكتبات.
- عدد المخابر: 149 مخبر.
- عدد الإقامات الجامعية: 11 إقامة منها 06 إناث، بسعة 16782 سرير.

هـ- التكوين المهني:

يتوفر بمدينة المسيلة معهد وطني للتكوين بمساحة هكتارين وبطاقة استيعابية تقدر بـ: 400 مقعد أما عدد المتربصين خلال الموسم 2015/2014 فيقدر بـ: 593 متربص، وهذا لأن مجال نفوذه يتعدى حدود البلدية ليمتد إلى البلديات المجاورة، ومعهد آخر تم إنجازه بحي 05 جويلية لكن لم يسلم بعد، ونسجل أيضا ثلاث مراكز للتكوين مجهزة بورشات كبيرة للتدريس التطبيقي والعملي بطاقة استيعابية تقدر بـ: 800 مقعد، حيث بلغ عدد المتربصين 533 متربصا ، يتوزعون على 23 تخصصا، يقوم بتأطيرهم 41 أستاذا، إضافة إلى 05 مؤسسات تكوينية خاصة بطاقة استيعاب تقدر بـ: 345 مقعد، وقد بلغ عدد المتربصين بها 305 متربصا، يتوزعون على 11 تخصصا تحت إشراف 18 أستاذا.

الجدول رقم (08): مراكز التكوين المهني والتمهين

المؤسسة	طاقة الاستيعاب النظرية	الطاقة الحالية	عدد التخصصات المفتوحة	عدد المدرسين
المعهد الوطني للتكوين المهني (INSEP)	400	593	19	25
مركز التكوين المهني	350	220	10	20
مركز التكوين المهني الوحدة رقم 03	300	146	06	11
ملحق مركز التكوين المهني رقم 03	250	167	07	10

المصدر : مديرية التكوين المهني والتمهين

الجدول رقم (09): مراكز التكوين المهني الخاصة

المؤسسة	طاقة الاستيعاب النظرية	الطاقة الحالية	عدد التخصصات المفتوحة	عدد المدرسين
المنار	60	41	02	06
القلم	85	7	01	02
الرائد	80	150	03	04
الفردوس	40	20	01	02
الشيماء	80	87	04	04

المصدر: مديرية التكوين المهني والتمهين

2-8-استخدامات الحماية الاجتماعية:

تتمثل هذه المرافق في: 12 روضة بطاقة استيعاب تقدر بـ: 520 طفل أما عدد المستفيدين فيقدر بـ: 388 مستفيدا، ومدرستين إحداهما لصغار الصم البكم بسعة 120 فرد، والثانية لصغار المكفوفين بطاقة استيعاب 100 تلميذ، وأيضا مركز طبي بيداغوجي للأطفال المتخلفين ذهنيا بسعة 120 فرد وقد ضم 102 مستفيدا، ومصدر للرعاية والتربية في وسط مفتوح تقدر طاقة استيعابه بـ: 300 فرد، إضافة إلى مركز متخصص بإعادة التأهيل بسعة 100 فرد ومركز الطفولة المسعفة.

الجدول رقم(10): مراكز الحماية الاجتماعية

المؤسسة	طاقة الاستيعاب النظرية	الطاقة الحالية
روضة	520	388
مدرسة صغار الصم البكم	120	78
مركز طبي بيداغوجي للأطفال المتخلفين ذهنيا	120	102
مركز إعادة تأهيل	100	/
مدرسة صغار المكفوفين	100	/
مصدر الرعاية والتربية في وسط مفتوح	300	300

المصدر : مديرية الصحة

3-8-الاستخدامات الصحية:

تعتبر الصحة من أهم المواضيع الجديرة بالدراسة، لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة المواطنين، وذلك لما لها من دور في تحسين المستوى المعيشي لهم، وفيما يخص هذا الاستخدام تتمتع مدينة المسيلة بإمكانيات معتبرة تتوزع كما يلي:

أ. المستشفيات:[1]

يوجد مستشفى واحد بمدينة المسيلة أنجز منذ أكثر من 25 سنة وهناك هيكل تابع له هو الاستعجالات الطبية يحتوي على 30 سرير، يتربع هذا المشفى على مساحة 2.9250 هكتار ويسهر على علاج سكان المدينة والبلدية، تقدر الطاقة الاستيعابية له بـ: 324 سرير

[1] مديرية الصحة.

أي بمعدل 501 نسمة/ السرير، وهو يفوق المعدل الوطني الذي يقدر بـ: 250 نسمة/ السرير، وهذا دليل على نقص فادح في التغطية بهذه الخدمة على مستوى المدينة، وهناك مستشفى كبير بسعة 240 سرير قد تمت الدراسات الهندسية له واختيار الأرضية.

ب. العيادات متعددة الخدمات:

تتوفر مدينة المسيلة على عيادتين متعددتي الخدمات، واحدة بحي البدر والثانية بحي الزاهر، تحتلان مساحة تقدر بـ: 6025م².[1]

ج. قاعة العلاج:

يوجد 06 قاعات علاج على مستوى المدينة تتوزع عبر الأحياء التالية (حي الجعافرة، مويلحة، حي السونيتاكس، حي 358 مسكن بمويلحة، لاروكاد، اشبيليا).[2]

د. مراكز صحية:

تتوفر مدينة المسيلة على 03 مراكز صحية تتموقع كما يلي: مركز صحي بحي 504 مسكن، مركز طبي اجتماعي للمجاهدين بحي الزاهر (300) مسكن، مركز تصفية الدم الزهراوي.

هـ. عيادة التوليد:

توجد بالمدينة عيادة توليد وطب الأطفال سليمان عميرات، على مستوى القطاع العمراني الثالث حيث تقدم جميع الخدمات الصحية الجراحية، تتربع على مساحة 14050م² وتقدر الطاقة الاستشفائية لها بـ: 64 سرير، مجال خدمة هذه العيادة يمتد خارج المدينة لخدمة التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة بالبلدية ويعود هذا الاستقطاب لافتقارها الكلي لمثل لهذه المرافق.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المرحلة النهائية، ص33.

[2] مديرية الصحة.

و. الصيدليات والعيادات الخاصة:

سجلنا بمدينة المسيلة وجود ما يلي:

الجدول رقم (11): الصيدليات والأطباء في مدينة المسيلة على مستوى القطاعين العام والخاص

القطاع	الأطباء المختصين	طبيب عام	جراحة أسنان	صيدلية
العام	23	53	05	05
الخاص	59	41	39	35

المصدر: الدليل السنوي الإحصائي 2014 / 2015

بالإضافة إلى وجود عيادتين خاصتين هما:[1]

- عيادة القلعة تقع بحي إشبيليا وطاقة استيعابها 26 سرير.
- عيادة الحضنة تقع على طريق برج بوعريريج وطاقة استيعابها 21 سرير.

ومن خلال تحليلنا للاستخدامات الصحية لمدينة المسيلة نجد:

- ضغط كبير ومتزايد على مستوى كافة الهياكل.
- قلة التأطير والتجهيز وضعف في سد الاحتياجات خاصة في المستشفى المركزي.

4-8- الاستخدامات الإدارية، الأمنية والخدماتية:

باعتبار أن مدينة المسيلة مقر للولاية، فإنها تتوفر على معظم الهياكل الإدارية والأمنية، تتوزع بنسب متفاوتة عبر القطاعات العمرانية غير أننا نجد معظمها في القطاع العمراني الثاني والثالث (مركز المدينة)، تعتبر من أهم الخدمات في المدينة كونها تتكفل بالحاجيات الأساسية للسكان وبعضها موجه لخدمة الولاية ككل.

[1] مديرية الصحة.

بالنسبة للمرافق ذات الخدمات الإدارية فإننا نسجل أن مدينة المسيلة تتوفر على حي إداري تتمركز به جميع المرافق الإدارية ذات شعاع نفوذ يتعدى الحدود البلدية، إلى المجال الولائي فالحي الإداري ميزة تنفرد بها مدينة المسيلة مع بعض المدن الجزائرية القليلة، فهي توفر سهولة كبيرة في الاتصال بالإدارة والقضاء على حاجيات المواطن بأقل تكلفة وأسرع وقت، كما تساهم في هيكلة وتنظيم النسيج الحضري لمدينة المسيلة. تتمثل هذه المرافق في مقر الولاية، المجلس الشعبي البلدي، الدائرة والبلدية بفروعها حيث تتربع على مساحة تقدر بـ: 22745م²، بالإضافة إلى المديريات مثل مديرية التربية، مديرية الصحة والسكان، مديرية التجارة، مديرية التعمير والبناء، مديرية السكن والتجهيزات العمومية...، كما نجد المرافق المالية متمثلة في 06 بنوك وخزينة عمومية بمساحة 24631م².

أما المرافق الأمنية فنجد مؤسسة إعادة التربية، مقر الشرطة الرئيسي و08 مقرات للأمن الحضري، مقر للدرك الوطني، مدرسة للشرطة وإدارة السجون بمساحة 10320م²، ومقر للقطاع العسكري بمساحة 3500م²، مع وجود مقر للحماية المدنية بمساحة 26500م²... .

كما سجلنا عدة مصالح ذات طابع خدماتي منها 08 محطات بنزين، 03 محطات للمسافرين حيث تبلغ مساحة محطة القطار 2.87هـ، محطة مراقبة السيارات...، مع الإشارة إلى وجود بعض التجهيزات المدمجة في السكن وهي تنجز غلى عاتق البلدية قصد تسهيل الخدمة للسكان مثل فروع البريد فنسجل وجود مركز للبريد و05 فروع بمساحة5678 م²، بالإضافة إلى وكالتي هاتف بمساحة 13800 م²، أما بخصوص وكالات التأمين فنسجل 07 وكالات تأمين بمساحة 21187م²... .

5-8-الاستخدامات التجارية:

في هذا المجال اتضح أن معظم التجارة والخدمات تتواجد بوسط المدينة، أما باقي المناطق فأغلب ما يوجد بها محلات المواد الغذائية وبعض النشاطات الحرفية التي تتوزع بشكل متفاوت، وتتواجد على طول حواف الشوارع حيث تندمج مع الوظيفة السكنية في

طوابقها الأرضية، وقد اعتمدنا في تصنيف التجارة والخدمات والنشاطات الحرفية على أساس التردد وعملية البيع والشراء، وعلى هذا الأساس يكون التصنيف التالي:

أ. مواد غذائية عامة:

سوق مغطاة (وسط المدينة) + حي 1000 مسكن + حي 300 مسكن، مركز تجاري (وسط المدينة)، مركز تجاري (حي 05 جويلية)، محلات تجارية (حي المنظر الجميل + محطة نقل المسافرين)، سوق أسبوعي بالمويلحة، سوق يومي الكدية.

ب. تجارة مختلفة:

مركز تجاري (وسط المدينة)، مواد البناء، الألبسة والأحذية، بيع مواد التجميل والعطور، المكتبات، الأدوات الكهرومنزلية، الخزف والزجاج، العقاقير، قطع الغيار...

ج. خدمات فردية:

مدارس تعليم السياقة، محلات الحلاقة والخياطة، المقاهي والمطاعم، الهواتف العمومية، غسل الملابس، الحمامات والمرشات، صيانة وتركيب الهواتف، محلات التصوير، المحامين، الأطباء، مكاتب الدراسات...

د. نشاطات حرفية:

نجارة، حدادة، خراطة وتقويم، صناعة وبيع الجلود، بيع المجوهرات، الأواني التقليدية، صناعة المفاتيح و لوحات الترقيم، تصليح السيارات، خياطة الملابس، صناعة الزجاج ....

6-8-الاستخدامات الثقافية، الرياضية الترفيهية والسياحية:

تلعب المرافق الثقافية دورا مهما في حياة المواطنين فمن خلالها يتم توعية السكان وتحسين مستواهم، تتمثل هذه المرافق في مركزين ثقافيين بمساحة تقدر بـ: 6650م²،دار الثقافة بمساحة 2400م²، متحف تقدر مساحته بـ: 3088م²، دار الحضانة ودار الطفولة بمساحة 10305م²، بالإضافة إلى 02 دار الشباب ومكتبتين واحدة بسعة 300 مقعد وإذاعة الحضنة...

أما بالنسبة للمرافق الرياضية والترفيهية فتتركز في كل من القطاعين الثاني والخامس، وتتمثل في مركب رياضي بمساحة 182164م²، قاعتين متعددتي الرياضات تقدر مساحتهما بـ: 10739م²، مسبحين بمساحة 5862.5م²، ملعب بلدي بمساحة 20500م²، وملعب متعدد الرياضات و05 ملاعب جوارية، بالإضافة إلى مركب سباق الخيل الذي تبلغ مساحته 140125م²، ويتعدى مجال خدماته المدينة لكنه غير مستغل. كما تتوفر المدينة على متحف وقاعتين للسينما تتربعان على مساحة تقدر بـ: 2210م²، وتحويان 611 مقعدا إلا أن نشاطهما محدود على غرار بعض المناسبات، إضافة إلى 26 حديقة.

وفيما يخص المرافق السياحية فمدينة المسيلة تشتمل على 08 فنادق، منها فندق مصنف وهو فندق القلعة الذي يحتوي على 141 غرفة و316 سرير، وهو تابع للقطاع العام رفقة فندق القصب، الذي يحتوي على 40 غرفة و60 سرير، أما الفنادق الأخرى فهي تابعة للقطاع الخاص، بمساحة إجمالية تقدر بـ: 28866م² ومجموع 520 سرير. إضافة إلى 05 وكالات للسياحة والسفر منها ثلاثة فروع.

7-8-الاستخدامات الصناعية:

يعتبر الاستخدام الصناعي في مدينة المسيلة مهما جدا مقارنة بباقي الاستخدامات الأخرى، لأنه يعتبر كوسيلة لتنمية اقتصادها وتلبية حاجيات سكانها والإنقاص من معدل البطالة، ويتمثل هذا الاستخدام في تجهيزات المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات بحيث:

تتواجد المنطقة الصناعية في الجهة الجنوبية للنسيج الحضري للمدينة، على الطريق الوطني 45 الرابط بين المسيلة وبوسعادة، تتربع على مساحة قدرها 164.08 هكتار، إلا أن المساحة المشغولة هي: 146هـ موزعة على 79 وحدة صناعية، ومن أهم الوحدات التي تمارس نشاطها بشكل مستمر نجد ما يلي:[1]

- ميتانوف (الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم).
- مركب النسيج.

[1] مديرية التخطيط والبرمجة العمرانية لولاية المسيلة.

- وحدة الحليب (ملبنة الحضنة).
- مؤسسة نفطال.
- وحدة أغذية الأنعام.
- تعاونية الخضر والحبوب الجافة.

تقع منطقة النشاطات في الجهة الجنوبية للنسيج الحضري للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 45 مسيلة – بوسعادة، تشغل مساحة قدرها 109.07 هكتار موزعة على 313 وحدة صناعية من أهمها:

- وحدة نفطال لتعبئة قارورات الغاز.
- وحدات إنتاج البلاط والطوب والقنوات.

8-8- الاستخدامات الدينية:

يتوفر بمدينة المسيلة 40 مسجدا بطاقة استيعابية تقدر بـ: 85820 مكان، زاوية ، و62 جمعية دينية، بمرشد ديني و6 مراقبين، 4 أئمة مدرسين، 21 إمام مربي، 10 أئمة ابتدائيين و17 أستاذا قرءانيا، بالإضافة إلى وجود 05 مقابر منها واحدة مسيحية، تحتل في مجملها مساحة تقدر بـ: 25.43 هكتار.

9- المساحات الخضراء والساحات العمومية:

من المعروف أن المساحات الخضراء هي رئة المدينة وباندثارها تفقد المدينة وسكانها الحق في هواء نقي، فكلما أنشئت سكنات جديدة تتوسع المدينة أكثر على حساب المجال البيئي، ومدينة المسيلة تحتوي على مجموعة من الحدائق مثل، حديقة أحمد مدغري، حديقة 500 مسكن، حديقة 1000 مسكن، بالإضافة إلى مجموعة من الساحات مثل ساحة 01 نوفمبر، ساحة عميروش، ساحة الشهداء، فهي قليلة العدد والمساحة وعلى الرغم من ذلك نجدها غير مهيأة.

خلاصة:

من خلال دراستنا التحليلية لنمو وتطور مدينة المسيلة ، وجدنا أن الخطة التي نمت علي ضوئها مدينة المسيلة هي الأقرب للخطة النصف دائرية، حيث تعد ذات أهمية كونها تمثل نمطاً متميزاً بصفات خاصة تنفرد بها عن غيرها من المدن، و ذلك نتيجة للظروف المختلفة التي واكبت مراحل تطورها المجالي و العمراني و أعطت لنا نتيجة الصورة الحالية للمدينة

مقدمة:

تعتبر دراسة سكان المدينة في غاية الأهمية لأنها تساعد في فهم الخصائص التاريخية و الوظيفية في الحياة البشرية التي تظهر عن طريق تفاعلها مع البعض حتى تتشكل بوضوح العلاقة التي تربط بينهما.[1]

فالدراسات السكانية تهتم بظاهرة التوزيع السكاني و تباينهم المكاني و تحليل ذلك التباين بالاضافة إلى الاهتمام بالحجم و التركيب و الحركة و النمو معتمدة في ذلك الأساليب الإحصائية و الرياضية التي شاع استخدامها في الدراسات الإنسانية بصفة عامة و الدراسات الجغرافية بصفة خاصة.[2]

و فيما يلي سيتم التطرق الى مراحل نمو سكان مدينة المسيلة و توضيح و تحليل أهم الأسباب التي أدت الى هذا النمو الغير طبيعي.

[1] مقيبس بشير ،مدينة وهران دراسة في جغرافية العمران ،المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1983،ص 127.

[2] مريبعي السعيد،التغيرات السكانية في الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر،سنة 1984،ص 05.

I. الدراسة السكانية:

1-التطور السكاني:

إن دراسة التطور السكاني لمدينة المسيلة يساعدنا في تحديد وتيرة النمو ومقارنتها بالبلدية ككل، وذلك لمعرفة مدى استقطاب المدينة للسكان أو نفورهم منها. إذ "تكمن أهمية التطور السكاني في كونه يرتبط بالنمو الحضري، فزيادة عدد السكان تعني الأهمية الاقتصادية للمدينة وبالتالي الزيادة في المساكن والخدمات الحضرية لهؤلاء السكان وهكذا تنمو المدينة بشكل موازي للنمو السكاني"[1].

1-1-مراحل التطور السكاني:

شهدت مدينة المسيلة نموا ديموغرافيا ملحوظا كغيرها من المدن الجزائرية، وبحكم أنها ارتقت إلى مقر ولاية سنة 1974م فقد استفادت من عدة مشاريع مما ساهم في تطور عدد سكانها، وحتى نتمكن من متابعة هذا التطور نعتمد في ذلك على إحصائيات السكن والسكان ابتداء من سنة 1966 إلى غاية 2015، و نقوم بتقسيم هذه الفترة إلى أربع مراحل أساسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): التطور السكاني لمدينة المسيلة من سنة 1966م إلى 2015م

	عـــــدد السكـــــان (ن)						معدلات النمو السنوية (%)				
السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2015	77/66	87/77	98/87	08/98	15/08
المدينة	19657	29512	65805	102151	132975	165778	3.76	8.34	4.07	2.67	3.2
البلدية	35377	52600	75516	115490	156647	199029	3.67	3.68	3.93	3.09	3.48

المصدر : مديرية التخطيط و البرمجة العمرانية

[1] صحراوي عبد العزيز، ضيف عبد الوهاب، دراج عبد المالك، النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة، مذكرة تخرج جامعة قسنطينة، ص87.

من خلال الجدول يتضح لنا أن المدينة مرت بخمسة مراحل أساسية:

أ- المرحلة الأولى (1966م – 1977م):

عرفت المرحلة الأولى تطورا ملحوظاً في عدد السكان، حيث ارتفع من 19657 نسمة سنة 1966م إلى29512 نسمة سنة 1977م، أي بزيادة سكانية قدرها 9855 نسمة وهذا بسبب:

- ترقية مدينة المسيلة إلى مركز ولاية سنة 1974م، واستفادتها من المشاريع والبرامج السكنية.
- استمرار النزوح الريفي من المناطق المجاورة للبحث عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية.
- الزيادة الطبيعية المرتفعة التي مست كافة أنحاء الوطن بعد عودة الاستقرار وتحسن المستوى المعيشي.

وقد بلغ معدل النمو خلال هذه المرحلة حوالي 3.76% وهو منخفض بالمقارنة مع المعدل الوطني الحضري لنفس المرحلة والمقدر بـ 5.40%.

ب- المرحلة الثانية (1977م -1987م):

ازداد عدد سكان المدينة خلال هذه الفترة حيث بلغ 65805 نسمة سنة 1987 م، وبمعدل نمو قدره 8.34 % وهو مرتفع مقارنة بالمعدل الحضري الوطني الذي قدر بـ 5.46 %، ويرجع تفسير هذا إلى:

- توطين وحدات جديدة في المنطقة الصناعية مما أدى إلى استقطاب اليد العاملة وعائلاتهم.
- استمرار في وتيرة الزيادة الطبيعية بشكل مرتفع وهذا لتحسن الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والصحية.
- النزوح الريفي الكبير بتلك الفترة إذ استحوذت المدينة على جملة من المرافق والتجهيزات ذات مجالات نفوذ محلية وإقليمية.

- بروز المنطقة كقطب تنموي جديد واستفادتها من عدة مشاريع تنموية وذلك ما شجع على الهجرة.

جـ- المرحلة الثالثة (1987م– 1998م):

تزايد عدد السكان خلال هذه المرحلة من 65805 نسمة سنة 1987م إلى 102151 نسمة سنة 1998م، بمعدل نمو قدره 4.07 % وهو منخفض مقارنة مع المعدل الحضري الوطني الذي يقدر بـ 5.34 % وأيضا مع المرحلة السابقة، ويمكن تفسيرها بـ:

- تنمية العديد من البلديات المجاورة مما قلل من الحركات الوافدة نحو المدينة.
- الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد.

د- المرحلة الرابعة (1998م–2008م):

تعتبر فترة التوازن والاستقرار وهذا ما تعكسه الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ 3620 نسمة، بينما بلغت الزيادة السكانية السنوية 3082 نسمة، حيث سجلنا في هذه المرحلة استمرارا في انخفاض معدل النمو الذي وصل إلى 2.67% وهو أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ 3.09%، وهذا الانخفاض راجع إلى:

- التحولات الاقتصادية والسياسية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية نتيجة تخلي الدولة على تدعيم العديد من القطاعات الهامة كالسكن والصناعة والشغل.
- دخول المتعاملين الخواص في تسيير المؤسسات العمومية.
- الوعي الاجتماعي والميل إلى تكوين أسرة قليلة الأفراد.

هـ- المرحلة الخامسة (2008م- 2015 م):

نلاحظ خلال هته المرحلة ارتفاعا في معدل نمو المدينة حيث وصل إلى 3.32% وبحجم سكاني يقدر بـ: 165778 نسمة، هذا راجع للزيادة الطبيعية التي شهدتها، ويبقى أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ 3.48%، وهذا راجع للقوانين الجديدة التي طرحها رئيس الجمهورية لفائدة سكان الريف وخلق فرص عمل خارج المدن.

الشكل رقم (01): منحنى تطورسكان مدينة المسيلة من 1966 إلى 2015

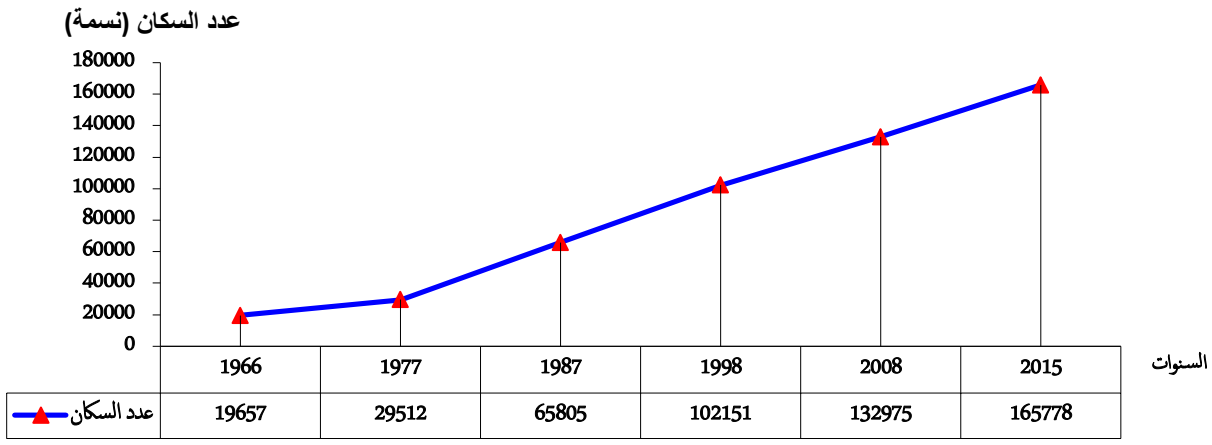

	1966	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان	19657	29512	65805	102151	132975	165778

1-2-أمد الحياة :

نعني بأمد الحياة ، أمل أو توقع الحياة و يستخدم بأساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة الذي يتتبع مجموع السكان من بداية تاريخ ميلادهم حتى وفاتهم من فئات الأعمار و الجنسين معا .

فهو عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سن معلومة . وهنا نقول أنه كلما زادت وفيات الأطفال يقصر أمد الحياة و يطول كلما قلت وفيات الأطفال الصغار . كما نسجل انه يختلف بين المجتمعات لأسباب معدودة .

كان لاستمرار انخفاض معدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة أثره الواضح في ارتفاع متوسط طول عمر الفرد ، مما أدى إلى تزايد عدد السكان الذين يصلون إلى أعمار متقدمة فوق الستين وأكثر ويعد هذا النمط المتزايد هو المميز لكثير من الدول العالم في الحاضر ، كلما مات الناس بعد عمر طويل .

ومعدله في الجزائر 73.77 في سنة 2008 [1]

ومعدله في فرنسا 80.97 في سنة 2007[2]

ومعدله في العالم 65.82 في سنة 2008[3]

ومعدله في المسيلة 75في سنة 2008[4]

جدول رقم (13) : تطور عدد السكان في المدينة و التجمعات من 1966 /2003 .

كما تطور سكان بلدية المسيلة حسب المعطيات المتوفرة من خلال الإحصاء العام للسكن وإحصاء مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية كما يوضح الجدول الموالي:

التعيين	1966	1977	1987	1998	2003
مقر البلدية	19675	30419	66373	100745	113643
التجمعات الثانوية	-	4294	9709	13450	8765
التجمعات الريفية	15720	17875	6795	7488	32104
المجموع	35377	52600	82877	121683	139100

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] مديرية الصحة بالمسيلة

تميزت مدينة المسيلة بنمو متزايد في عدد السكان خلال السنوات الأخيرة حيث قدر معدل النمو ب 3,37% كما أن نسبة سكان المدينة بلغت 84,88% من سكان البلدية.

2- التركيب السكاني:

يعتبر التركيب العمري والنوعي من أهم العوامل المؤثرة في المعالم الديموغرافية، نظرا لعلاقتها ونموها حسب فئات السن والنوع الأمر الذي يساعدنا على الربط بينهما وبين معدلات الزواج، بالإضافة إلى تأثيرها الواضح على الزيادة الطبيعية من ناحية، واتجاه الخصوبة من ناحية أخرى والتي ترتبط كلها بالقوة الإنتاجية للسكان، والجدول التالي يوضح التركيب النوعي والعمري حسب الفئات العمرية على مستوى المدينة.

الجدول رقم (14): التركيب النوعي والعمري لسكان مدينة المسيلة لسنة 2014

رقم الفئة	الفئات العمرية	تقديرات عدد السكان لسنة 2015						نسبة النوع(*)	
		ذكور	%	إناث	%	المجموع	%		
I	14-0	25298	15.26	24635	14.86	49933	30.12	103	103ذكر لكل 100 أنثى
II	64-15	54972	33.16	54110	32.64	109082	65.8	102	102 ذكر لكل 100 أنثى
III	65+	3398	2.05	3365	2.03	6763	4.08	101	101ذكر لكل 100 أنثى
المجمـــوع		83668	50.47	82110	49.53	165778	100	102	102 ذكر لكل 100 أنثى

المصدر : تقديرات مديرية التخطيط والبرمجة العمرانية لسنة 2014

(*)-نسبة النوع = (عدد الذكور/عدد الإناث)× 100.

أ- التركيب النوعي:

تعتبر دراسة البنية النوعية للسكان مهمة لإبراز مدى التوازن السكاني بين عددي الذكور والإناث، الأمر الذي يساعدنا على الربط بينهما وبين معدلات الزواج،كما يحدد كون الفرد ذكر أو أنثى نوع نشاطه وكذلك حاجته، فالنشاط الصناعي غالبا ما يعتمد على عنصر الذكور، بينما يبرز عمل المرأة على وجه الخصوص في قطاع الخدمات. ويمكن تحديد نسبة النوع للمدينة حسب الفئات العمرية التالية:

- **الفئة (0-14) سنة:**

تمثل هذه الفئة صغار السن، ويلاحظ فيها أن عدد الإناث يقل عن عدد الذكور، حيث بلغ عدد الإناث 24635نسمة أما عدد الذكور فقد بلغ 25298 نسمة ونسبهما على التوالي: (14.86% - 15.26%) من مجموع سكان المدينة، وسجلت نسبة النوع 103 ذكر لكل 100 أنثى.

- **الفئة (15-64) سنة:**

وهي الفئة التي يسجل فيها 54110 أنثى و54970 ذكر أي بفارق860 نسمة، ونسبتهما على التوالي: (32.64% - 33.16%)، من إجمالي سكان المدينة، وسجلت نسبة النوع 102 ذكر لكل 100 أنثى.

- **الفئة (+65) سنة:**

قدر مجموع هذه الفئة (ذكور + إناث) بـ: 6763 نسمة أي: 3398 ذكر و3365 أنثى وبنسبة: (2.05% - 2.03%) لكل منهما على التوالي من إجمالي سكان المدينة، وبذلك فإننا نسجل عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، وسجلت نسبة النوع 101 ذكر لكل 100 أنثى.

بصفة عامة قدر عدد الذكور لسنة 2015 لمدينة المسيلة حوالي 83668 نسمة في حين قدر عدد الإناث بقيمة 82110 نسمة ونسبهما على التوالي: (50.47% -

49.53%) من إجمالي سكان المدينة، وبالتالي سجلت نسبة النوع لسنة 2015: 102 ذكر لكل 100 أنثى.

ب- التركيب العمري:

إن تحديد الفئات العمرية للسكان يمكننا من تحديد احتياجات كل فئة، ويعد من أهم المؤشرات الديموغرافية الدالة على حيوية السكان وقوتهم الإنتاجية ومعرفة اتجاه نموهم العام، وعلاقته بالتخطيط لمختلف القطاعات الخدماتية. ويمكن تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية كبرى:

- **الفئة (0-14) سنة:**

وهي فئة الأطفال حيث تمثل نسبة: 30.12% من إجمالي سكان المدينة أي ما يعادل: 49932 نسمة وتشكل قاعدة الهرم العريضة حيث تمثل الفئة المستهلكة في مجتمع المدينة، ويعود ارتفاع النسبة هذه الفئة إلى عدة عوامل منها:

- ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات نتيجة تحسن الظروف الصحية والمعيشة للسكان.

- ارتفاع معدل الخصوبة بالمدينة.

- **الفئة (15-64) سنة:**

وتعرف بالفئة النشيطة والمؤهلة للعمل إذ تمثل السكان في سن العمل ويقدر عددها بـ: 109082نسمة أي بنسبة:65.8% من إجمالي سكان المدينة، وبالتالي تكون الفئة التي يبرز وزنها الاقتصادي في المدينة لذلك يجب المراعاة وتوجيه العناية لها لدفع عجلة التنمية للمدينة، وذلك بتوفير إمكانيات ومناصب الشغل لها.

مع الإشارة أن السن القانوني لتصنيف السكان (ذكور – إناث) ضمن هذه الفئة (النشطة) هو 18 سنة كمقياس وطني.[1]

- **الفئة (+65) سنة:**

وتمثل فئة الشيوخ والمتقاعدين، حيث تعتبر الفئة الخارجة عن العمل وتقدر بـ: 6763 نسمة أي بنسبة: 4.08% من إجمالي سكان المدينة، وتشكل قمة الهرم الحادة وهي تتدرج ضمن الفئة المستهلكة أو المعالة إلى جانب صغار السن (0–14) سنة.

- أهم ما يمكن تمييزه من خلال تحليل الفئات العمرية المركبة لسكان مدينة المسيلة:

- تقارب الفئتين (ذكور + إناث) من حيث العدد بالإضافة إلى حجمهما الكبير، حيث تزخر المدينة بطاقة شبابية هائلة وهامة يجب الاهتمام بها ومراعاة احتياجاتها حسب إمكانيات وطاقة المدينة، وبإمكانها المساهمة بقسط وافر في تنمية المنطقة وهذا ما تتميز به أغلب المدن الجزائرية.

- قاعدة الهرم تمثل: 30.12% من إجمالي سكان المدينة وهي الفئة المعالة إضافة إلى فئة كبار السن +65 سنة التي تمثل 4.08% من إجمالي سكان المدينة، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للمعالين والمستهلكين في المدينة بنسبة: 34.2% من إجمالي سكان المدينة وهم بذلك لا يشكلون عبئا اقتصاديا على الفئة الثانية (15–64) سنة والتي تمثل: 65.8% من إجمالي سكان المدينة وهي الفئة النشطة.

- الهرم السكاني يتخذ شكلا حادا للغاية في الفئات العمرية (+65) سنة حيث قدرت نسبهم: 4.08% من إجمالي سكان المدينة.

[1] بركات زين العابدين، مرجع سابق، ص27.

- الشكل رقم (02): الهرم العمري والنوعي لسكان مدينة المسيلة سنة 2015م

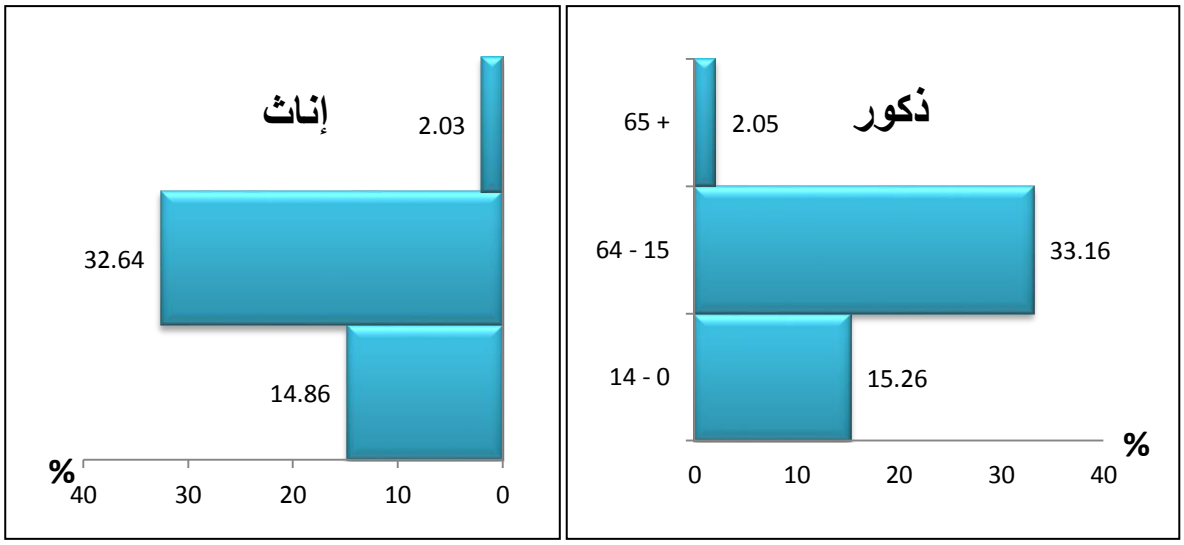

المصدر: من إعداد الطالبة

3- الكثافة السكانية:(*)

إن عنصر السكان هو المعيار الرئيسي في كل دراسة لها علاقة بالمجالات العمرانية، الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف دراسة توزيع السكان بالمدن إلى الكشف عن سبل تنظيم السكان داخل المساحة العمرانية المتاحة لهم، كما توضح دراسة الكثافة السكانية العلاقة بين أحجام السكان والمساحة العمرانية التي يشغلونها"[1]عبر مراحل تطورها ومنها نستطيع تحديد مدى استجابة السكان مع البيئة التي يعيشون فيها ومقدار تفاعلهم معها، فتكون إما جاذبة للسكان أو طاردة لهم.

(*) – الكثافة السكانية = عدد السكان/ المساحة الإجمالية للمدينة (نسمة/ الهكتار).

[1] عبد الفتاح إمام حزين، مدينة الفيوم، دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1983، ص 203.

جدول رقم (15): مدينة المسيلة– الكثافة السكانية من سنة 1998 إلى غاية 2015:

السنة	عدد السكان (ن)	المساحة (هـ)	الكثافة (ن/هـ)[1]
1998	102151	1498.17	68.18
2008	132975	1820.85	73.03
2015	165778	2214.21	74.87

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المسيلة

بالاعتماد على معطيات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998– 2008– 2015، الذي مكننا من توزيع سكان مدينة المسيلة وحساب الكثافة السكانية حيث يظهر لنا تزايد عدد السكان يصحبه تطور واضح لقيمة الكثافة، كما هو موضح في الجدول أعلاه الذي نلاحظ من خلاله أن مدينة المسيلة عرفت كثافة سكانية كبيرة عبر مختلف مراحل تطورها، مع زيادة سكانية ساهمت في استهلاك المجال بطريقة سريعة، فقد قدرت الكثافة السكانية لسنة 1998 بـ: 68.18 ن/ هكتار والتي تعتبر كثافة مرتفعة لتتطور سنة: 2008 وتصل إلى 73.03ن/ هكتار، وفي سنة 2015 ارتفعت إلى: 74.87 ن/هكتار نظرا للجذب الكبير التي تشكله المدينة لتوفرها على أهم المرافق والتجهيزات.

تعتبر مدينة المسيلة من المدن التي تعاني من التوزيع غير المنتظم عبر مجالها الحضري، إذ تتركز أكبر كثافة للسكان بمركز المدينة والأحياء التاريخية القديمة كما نسجل كثافة سكانية عادية عبر الأحياء الأخرى.

[1] ملاحظة: تم حساب الكثافة السكانية في الجدول أعلاه دون إدخال مساحة المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات والتي تبلغ 273.15 هكتار.

أ. الكثافة السكنية: (*)

إن تطرقنا إلى هذا الجانب له أهمية بالغة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة، وفي إعداد مخطط ما إذ أن الزيادة السكنية تؤثر مباشرة على مساحة الأرضية المعدة للبناء التي يجب أن تتماشى مع احتياجات الأفراد من مساكن وتجهيزات.

الجدول رقم (16): مدينة المسيلة– الكثافة السكنية من سنة 1998 إلى غاية 2015:

السنة	عدد المساكن (مسكن)	المساحة (هـ)	الكثافة (مسكن/ هـ)
1998	17293	1498.17	11.54
2008	21544	1820.85	11.83
2015	26738	2214.21	12.08

المصدر: التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية المسيلة

نلاحظ من خلال الجدول أن الكثافة السكنية بمدينة المسيلة منخفضة، ويمكن تفسير ذلك بأن المدينة يغلب عليها طابع السكن الفردي وهو ما ينقص من كثافة السكنات، بالإضافة إلى احتوائها على عدد كبير من التجهيزات بما أنها عاصمة ولاية، وكما هو موضح في الجدول فإن قيمة الكثافة في تزايد مستمر عبر السنوات من11.54 مسكن/ هكتار سنة 1998 إلى 11.83 مسكن/ هكتار سنة 2008 وارتفعت سنة 2015 إلى 12.08 مسكن/ هكتار، وهذا نتيجة تزايد عدد المساكن والتي بدورها تساهم في استهلاك مساحة المدينة بالإضافة إلى محاولة الحفاظ على العقار بالتركيز على السكن الجماعي الذي ميزته الكثافة العالية.

(*)– الكثافة السكنية = عدد المساكن/ المساحة الإجمالية للمدينة (مسكن/ الهكتار).

4- الهجرة :

و هي انتقال الأفراد من مكان الأصل إلى مكان الوصول و هي أنواع:

الهجرة اليومية ،الموسمية و السنوية و هي تخص مناطق طرد السكان.

و لها أسباب طبيعية و بشرية:

أ. الأسباب الطبيعية : كل قوة طبيعية تسبب تهجير البشر مثل الزلازل ،البراكين و الفيضانات و غيرها.

ب. الأسباب البشرية : و منها عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الحربية و منها البحث عن الحياة الأفضل.

4-1-الهجرة و النزوح الريفي

نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله مدينة المسيلة كعقدة مواصلات ومركز هام للتجارة، فهذا يساهم بشكل كبير في نمو الحجم السكاني، ويعود السبب في ذلك أيضا إلى هجرة السكان من المناطق المجاورة إلى مركز المدينة، فقد بلغت الهجرة الوافدة نحو المدينة 2894 وافد لسنة 2008م وتطورت إلى 4716 وافد سنة 2013م، وذلك حسب أرقام القوائم الانتخابية من خلال تحويل مقر الإقامة ، ونفسر هذه الظاهرة باقتصار برامج السكن والنشاطات وكذا مختلف البرامج التنموية على مركز المدينة فقط، وعدم إنشاء حوافز لتصبح الظاهرة عكسية، وهو ما يجعل حركة التوافد نحو مركز المدينة في تصاعد، مما أثر على استغلال المجال الحضري للمدينة و قد توافد السكان من عدة مناطق ريفية منها أولاد ماضي وأولاد دراج و مزرير و السوامع و المعاضيد و غيرها من المناطق الأخرى التي لم يتم تسجيلها.

جدول رقم (17) : عدد سكان الأرياف الوافدين نحو مدينة المسيلة خلال العشر سنوات الأخيرة:

السنة	عدد السكان الوافدين	نسبة الهجرة%
2006	3232	11,4
2007	1666	5,8
2008	10190	36
2009	2894	10,2
2010	1152	04
2011	1952	6,9
2012	1706	06
2013	1391	4,9
2014	1852	6,5
2015	2215	7,8

المصدر:مكتب الانتخابات ببلدية المسيلة 2016 +معالجة الطالبة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الوافدين الذين تم تسجيلهم خلال العشر سنوات الأخيرة قد بلغ 28250 وافد و هذا رقم معتبر مقارنة بالفترة الوجيزة التي تزايد خلالها مع التذكير أن هناك أعداد أخرى مجهولة الكم بسبب غياب الرقابة و تحايل الريفيين من أجل التوطن داخل المدينة ،و من الواضح أن أكبر نسبة سجلت هي في عام 2008 و هذا راجع إلى اهتمام السلطات العليا في هذه السنة بشكل خاص لأنه كانت هناك دورة إحصاء للسكان و السكن أما في السنوات الأخرى فتم تسجيل نسب عادية نوعا ما.

5- التركيب الاقتصادي للمدينة:

5-1-السكان النشطين (الداخلين في سن العمل):

ويمثلهم السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العاملة (النشطة) و الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) سنة، وقد بلغ عددهم لغاية 2015م حوالي 108999 نسمة وهم بذلك يمثلون ما نسبته 65.75% من إجمالي سكان المدينة ويمكننا تقسيمهم إلى الفئات التالية:

أ- القوة العاملة:

السكان العاملين فعلا: وهم من الأفراد المشتغلين فعلاً وقد بلغ عددهم سنة 201م حوالي **40433** عامل[1] بنسبة قدرها 24.39% من إجمالي سكان المدينة، ونسبة 37.09% من إجمالي السكان النشطين، ونسبة 68.98% من إجمالي أفراد القوة العاملة، وهم يمثلون القوة المنتجة في المدينة.

السكان البطالين: ويمثلون السكان القادرين على العمل والمنتمين للفئة (15-64 سنة) والباحثين عنه ولم يجدوه، وقد بلغ عددهم سنة 2015م حوالي **18186**بطال [2]ممثلين ما نسبته 10.97% من إجمالي سكان المدينة، ونسبة 31.02% من إجمالي أفراد القوة العاملة.

ب- القوة الغير عاملة:

ويمثلها الأفراد القادرين على العمل والمنتمين للفئة (15-64 سنة)، وغير الراغبين فيه وتمثل ربات البيوت – الطلبة – فئة المعاقين ....الخ، وقد قدر عددهم سنة 2015م بـ: **50380** نسمة أي بنسبة: 30.39% من إجمالي سكان المدينة، كما أنهم يمثلون ما نسبته 46.22% من السكان الداخلين في سن العمل.

---

[1] مديرية التخطيط والبرمجة العمرانية (D.P.A.T) لولاية المسيلة، ديسمبر 2014.

[2] نفس المرجع السابق.

ب- السكان الخارجين عن سن العمل:

وهم الأفراد المنتمين للفئتين (0-14سنة) و(+65سنة)، كونهم غير قادرين على تحمل أعباء العمل نتيجة عدم بلوغهم السن القانوني بالنسبة للفئة الأولى، أو نتيجة تجاوزهم لسن 65 سنة، و قد بلغ أفراد هاتين الفئتين حوالي **56779** نسمة، بنسبة 34.25% من إجمالي سكان المدينة في سنة 2014.

الجدول رقم (18): تركيب القوة العاملة لسكان مدينة المسيلة لسنة 2014م

الفئـــة	العدد/ ن	النسبة %	النسبة %
إجمالي سكان المدينة	165778	100	/
داخلون في سن العمل (15-64) سنة	108999	65.75	100
قوة عاملة	58619	35.36	53.78
قوة غير عاملة	50380	30.39	46.22
عاملون فعلا	40433	24.39	37.10
يطالون	18186	10.97	16.68
خارجون عن سن العمل (0-14) ,(+65) سنة	56779	34.25	100
صغار السن (0-14) سنة	49932	30.12	87.94
كبار السن (+65) سنة	6847	4.13	12.06

المصدر : معطيات مديرية التخطيط و البرمجة العمرانية

الشكل رقم (03) : مدينة المسيلة، توزيع القوى العاملة لسنة 2014

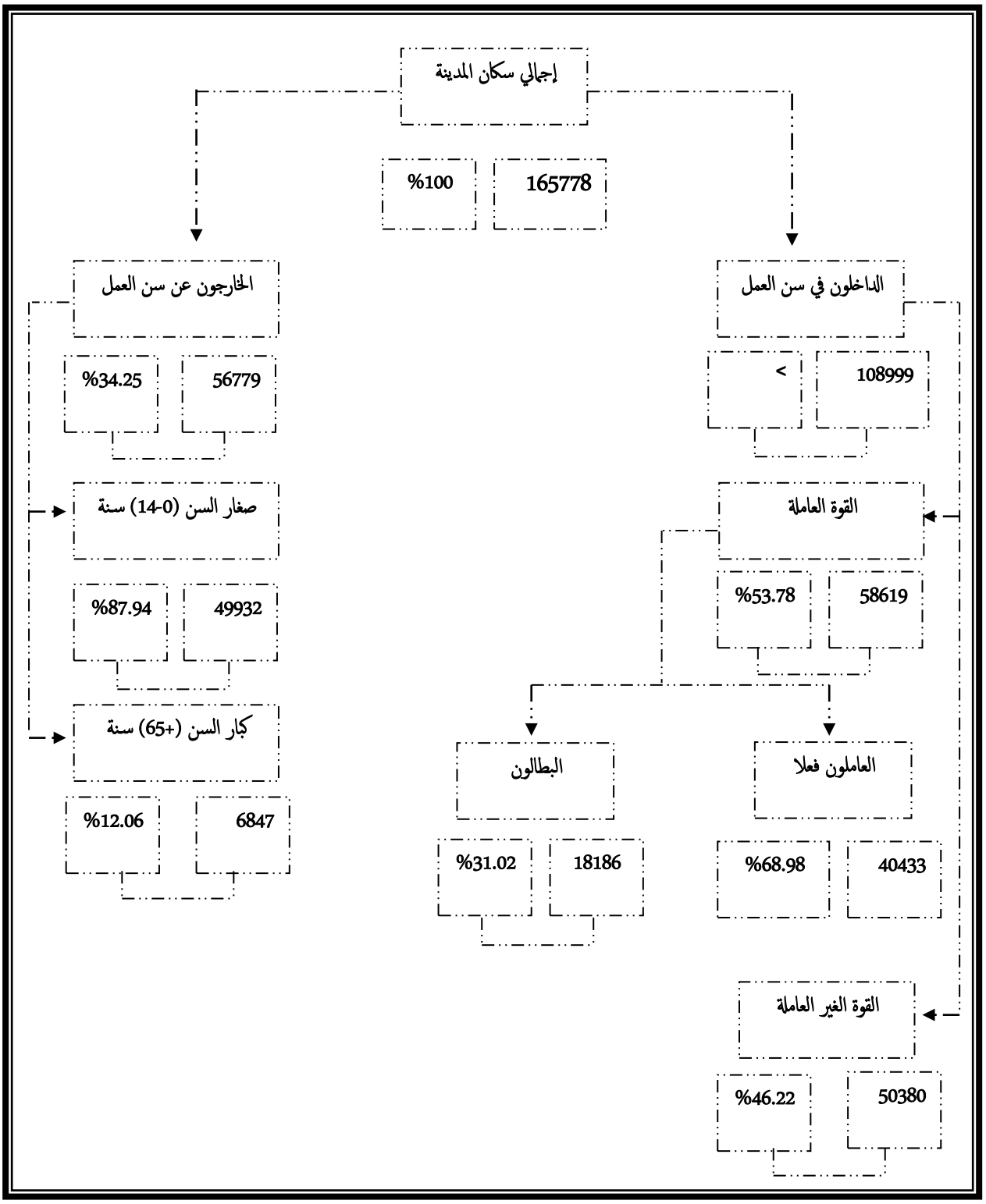

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط لولاية المسيلة.

التطور الوظيفي للمدينة:

نعني بالتطور الوظيفي للمدينة التركيب الاقتصادي لها، حيث نميز الوظيفة الاقتصادية لها ونحدد نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في دفع عجلة التنمية بالمدينة، وتساعدنا دراسة التركيب الوظيفي للمدينة على تسليط الضوء على حجم القوة العاملة فعلياً، وتصنيفها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى (الفلاحة – الصناعة، البناء و الأشغال العمومية – الخدمات).

أ- تطور المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

نقصد بالنشاط الاقتصادي القطاع الذي يعمل به الفرد بصرف النظر عن مهنته، وفيما يلي سوف نتطرق إلى توزيع السكان المشتغلين بالمدينة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال السنوات 1987، 1997، 2008 و2015م.

الجدول رقم (19) : تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط الاقتصادي

السنوات	القطاع الأول		القطاع الثاني				القطاع الثالث		المجموع	
	الفلاحة		صناعة		بناء وأشغال عمومية		تجارة +خدمات+إدارة			
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
1987م	585	4.80	1766	14.50	2082	17.10	7742	63.58	12175	100
1997م	758	3.87	4136	21.12	2648	13.52	12041	61.48	19583	100
2008م	933	2.50	7536	20.21	5388	14.45	23192	62.20	37287	100
2015م	821	2.03	8734	21.60	6461	15.98	24417	60.39	40433	100

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة العمرانية

- **القطاع الأول" الفلاحة "**:

على ضوء النتائج الواردة في الجدول نلاحظ أن مدينة المسيلة شهدت تذبذباً في عدد المشتغلين في الفلاحة خلال الفترة (1987م –2015م)، حيث تقلصت نسبة العاملين من 4.80% سنة 1987م إلى 2.03% سنة 2015م، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب أهمها استقطاب الفلاحين من طرف القطاعات الأخرى الأكثر راحة، أضف إلى ذلك تقلص الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني الكبير، وعدم نجاعة السياسة الزراعية المنتهجة من طرف السلطات المحلية.

- **القطاع الثاني" صناعة + بناء وأشغال عمومية "**:

فيما يخص هذا القطاع فقد عرف تطورا ملحوظا في عدد عماله، حيث نجد أن عدد المشتغلين به في تزايد مستمر إذ قفز من 3848 عامل بنسبة 31.60% من إجمالي القوة العاملة سنة 1987م إلى 14870 عامل بنسبة 37.58% سنة 2015م، وهذا التطور السريع نتيجة لأسباب عديدة منها إنشاء المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات، وتوطين عدة وحدات بها على مدار السنوات وما وفرته من مناصب شغل، بالمقابل شهد قطاع البناء والتعمير تطوراً ضعيفا قيمته 566 منصب شغل في الفترة 1987م– 1997م و السبب يعود إلى حل المقاولات العمومية بعد إفلاسها وتسريح العمال بسبب الأزمة التي مرت بها الجزائر ككل، أما من 1997م– 2015م فيظهر جليّا تزايد عدد المشتغلين بزيادة قدرها 3813 منصب شغل، نتيجة إنشاء مقاولات خاصة وعامة بسبب النمو السكاني السريع والطلب المتزايد على السكن.

- **القطاع الثالث" الخدمات + التجارة + الإدارة "**:

من خلال الجدول نلاحظ التطور والتضخم الكبير لعدد المشتغلين بهذا القطاع عبر مختلف المراحل، حيث بلغت نسبتهم سنة 1987م 63.58% أي ما يعادل 7742 مشتغل، ليصل في سنة 2015م إلى 24417 مشتغل ولكن بنسبة أقل قدرت بـ: 60.39% من إجمالي المشتغلين بالمدينة، ويعود هذا إلى تركز مختلف المنشآت الإدارية والاجتماعية

بالمدينة خاصة بعد ترقيتها إلى مقر ولاية سنة 1974م، ويتوسع هذا القطاع بتوسع المرافق المختلفة (الإدارية، التجارية، الصحية، التربوية، الثقافية، الرياضية... الخ)

الشكل رقم04: مدينة المسيلة: توزيع نسبة المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ما بين (1987- 2015)

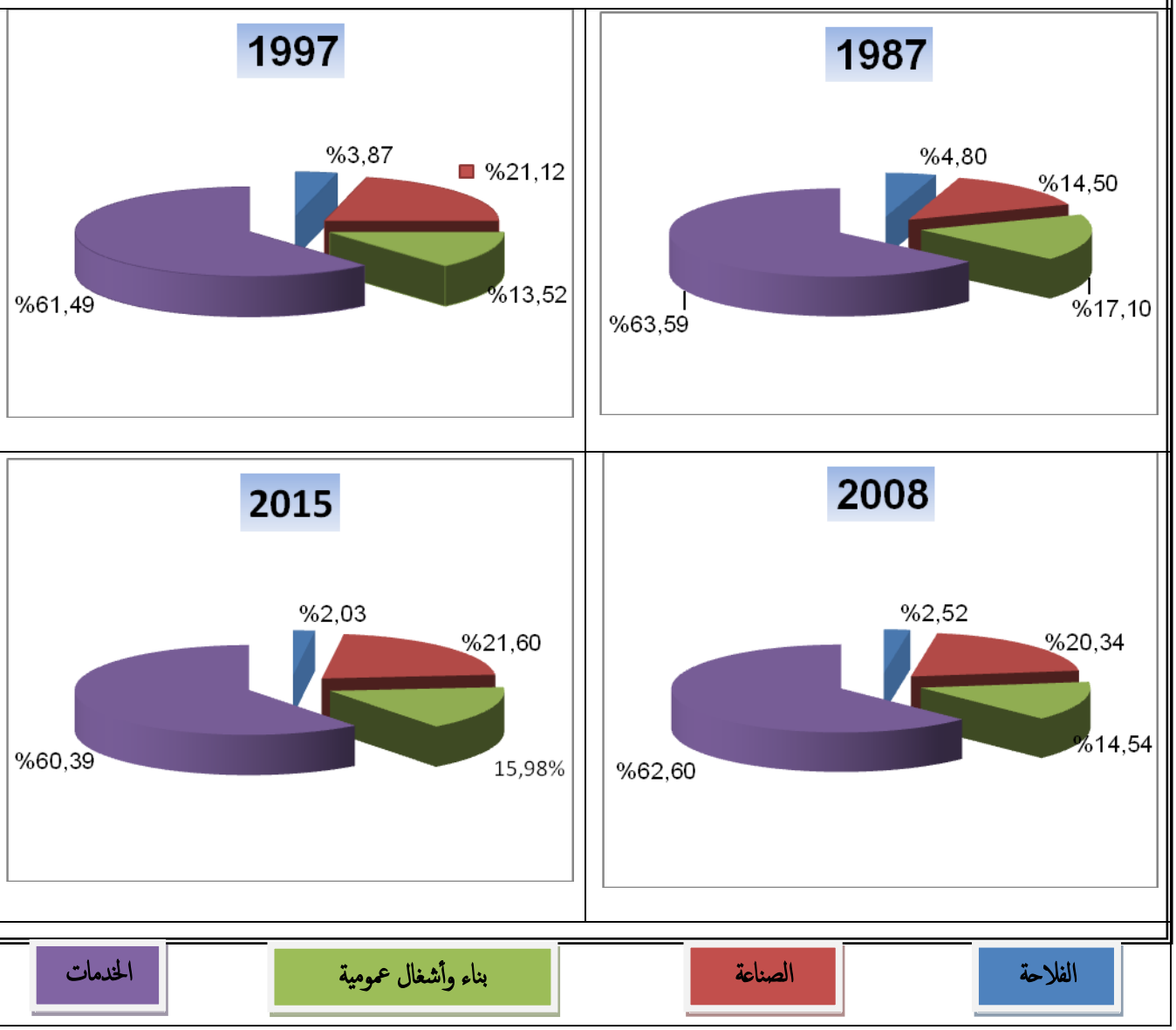

المصدر : من إعداد الطالبة

ب- تطور مستوى النشاط الاقتصادي في المدينة:

سنقوم في هذا العنصر بعرض تطور لكل من النشاط الاقتصادي ونسبة البطالة وكذا معدل الإعالة وذلك عبر السنوات (1987- 1997- 2008-2015م)، لمعرفة مدى إسهام سكان المدينة في هذا النشاط، والنتائج موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (20): مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي بمدينة المسيلة

السنوات (م)	إجمالي عدد السكان (نسمة)	السكان في سن العمل	العاملون فعلا	البطالين	معدل النشاط الاقتصادي (%)	نسبة البطالة (%)	معدل الإعالة
1987	65805	29209	12175	2632	[1]18.50	[2]9.01	[3]5.40
1997	99168	44242	19583	7862	19.75	17.77	5.06
2008	132975	84737	30359	14245	22.83	16.81	4.38
2015	165778	108999	40433	18186	24.39	16.68	4.10

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط والبرمجة

يبين الجدول تطور كل القوى العاملة ومستوى النشاط الاقتصادي من 1987م-2015م حيث نلاحظ كيف أن معدل النشاط الاقتصادي الصافي قد تزايد باستمرار خلال هذه السنوات، فقد قدر سنة 1987م بـ: 22.50% وهو معدل مقبول نسبياً، ويمكننا تفسيره بالأجواء الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، كتركز مختلف الإدارات والمؤسسات الخدماتية بالمدينة إثر ترقيتها كمقر ولاية سنة 1974م، وتوطين المنطقة الصناعية بالمدينة في (15

[1] معدل النشاط الاقتصادي الصافي= (عدد السكان العاملين فعلا / عدد السكان الإجمالي) ×100.

[2] نسبة البطالة الفعلية= (عدد البطالين÷ عدد السكان في سن العمل) ×100.

[3] معدل الإعالة الحقيقي= عدد السكان الإجمالي ÷ عدد السكان العاملين فعلا.

أكتوبر 1975م) ومنطقة النشاطات، كل هذا جعل من المدينة قطبا اقتصاديا جاذبا لليد العاملة ليصل معدل النشاط الاقتصادي إلى 24.39% سنة 2015م أي من 100 نسمة نجد 24 شخصا يشتغلون، وقد ارتفع هذا المعدل بقيمة 4.64% عن المعدل المسجل سنة 1997م، وهو دليل على نجاح تطبيق سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتي كانت من نتائجه إنشاء بعض المؤسسات.

أما عدد البطالين فقد قدر سنة 1987م بـ 2632 بطال، بلغت خلالها نسبة البطالة الفعلية 9.01%، لترتفع إلى 18.77% سنة 1987م متأثرة بالوضع المتأزم الذي آلت إليه مؤسسات القطاع العام والذي كان من نتائجه تسريح عمالها، في الوقت الذي وصل فيه معدل الإعالة الحقيقي إلى 5.40% وهو ما يعنى أن يكفل كل عامل 05 أفراد، ليتحسن باستمرار ويصل إلى 04 أفراد/ عامل سنة 2015م، ويمكننا تفسير ذلك بالارتفاع في عدد العاملين فعلا حيث بلغ **40433** عامل، بالموازاة مع ذالك انخفاض معدلات البطالة إلى 16.68% سنة 2015م.

خلاصة:

شهدت مدينة المسيلة نموا سكانيا معتبرا حيث تضاعف عدد السكان 08 مرات خلال الفترة الممتدة مابين 1966 و 2015، ولكن تميزت هذه الفترة بعدم الانتظام في نمو عدد السكان بها، وذلك كان بسبب التدفقات الريفية المتتالية منذ الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا.

و من خلال الدراسة السكانية لمدينة المسيلة يمكن تسجيل عدة نقاط ذات صلة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

رغم الضخ الكبير للأموال من طرف الدولة لتدعيم السياسات الريفية و محاربة الهجرات البدوية المتتالية نحو المدينة إلا أن تلك السياسات باءت بالفشل و تزايد النزوح الريفي عن ذي قبل لعدة عوامل و نأخذ ولاية المسيلة كمثال إذ أنها تزخر بمؤهلات طبيعية فلاحية و رعوية غاية في الأهمية إلا أنها مهددة بالانقراض لعزوف الفلاح الجزائري عن هذه المهن معتبرا إياها مهينة و شاقة هذا من جهة و من جهة أخرى تعاني المنطقة الحضرية من عجز في جميع المجالات و الذي تولد عن التزايد و التضخم و الضغط السكاني و الطلب المستمر على مختلف الخدمات الناجم عن الهجرات الريفية –الحضرية حيث صاحب هذا الضغط توطن فوضوي للعمران و نقص كبير في الشبكات القاعدية و عجز في توفير مناصب العمل و مقاعد الدراسة و المؤسسات الاستشفائية...الخ

خاتمة عامة

الخاتمة:

تعاني الجزائر اليوم من الكثير من المشاكل العمرانية التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يهدد أمن البلاد و نموها، خاصة و أن تخطيط المدن هو نتيجة لتركيب عمراني و إبداع معماري يرتكز على خصوصيات معينة بتلك المدينة أو المنطقة وفق انتمائها الحضاري، لكن النمو العشوائي و المفاجئ لسكان المدن الجزائرية حال دون تنظيمها و تخطيطها على المدى القريب و المتوسط و البعيد أما بالنسبة للمناطق الريفية فقد أصبحت مهجورة من قبل سكانها تاركين وراءهم ثروات تكاد لا تنضب سعيا وراء التعليم و مناصب الشغل و الخدمات الصحية و الحياة الكريمة عموما فاصطدموا بالواقع الذي فرض عليهم التوطن داخل أحياء منبوذة تخلو من أبسط شروط الحياة العادية و تزخر بشتى المشاكل العمرانية و الآفات الاجتماعية.

و لقد أدركت الدولة الجزائرية أن تنمية الريف تضمن فائدة مزدوجة فمن ناحية يقل عدد النازحين نحو المدن فتستقل هذه الأخيرة من شتى مظاهر الاكتظاظ و قصور الخدمات ، و من ناحية أخرى تتكاثر الثروة الزراعية الوطنية و تنمو باهتمام الفلاحين بالأراضي الفلاحية و الثروات النباتية و الحيوانية،فأصدرت عددا من المشاريع من مشروع التنمية الريفية و التجديد الريفي و الدعم الفلاحي و ترقية المرأة الريفية إلى جانب المشاريع الأخرى كالبناء الريفي...كل هذا من أجل الحد أو التقليل من ظاهرة النزوح الريفي، و هذا يتطلب تطور جدي و تحسن ملموس في وضعية الفلاحين و ساكني الأرياف الذين يعانون تدهورا معروفا في مستوى معيشتهم،حيث أصبح دخلهم النقدي و اندماجهم في الاقتصاد الوطني و مكانتهم الاجتماعية تتقلص شيئا فشيئا و أصبح مستوى استهلاكهم ينخفض بمرور السنين و إزاء هذه الوضعية التي تتسم بالخطورة يتعين على الدولة الجزائرية أن تضع استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة في الريف.

خاتمة عامة

و تعتبر مدينة المسيلة من المدن التي عرفت تحولات سريعة في مجالها و توسعات أفقية متوالية و زيادة في المباني و الطلب عليها لكن كل ذلك التطور الكمي كانت له آثار سلبية على مرفولوجية المدينة و سعة الخدمات و المرافق العمومية إلى جانب تدهور المحيط الخارجي كانتشار التلوث و تدهور الطرق و ظهور الآفات الاجتماعية كالفقر و السرقة و العنف و الجريمة بأنواعها المختلفة.

الاقتراحات و التوصيات:

يدور موضوع البحث حول إمكانية الحد من ظاهرة النزوح الريفي و تخفيف الضغط عن المدن من خلال استعراض بعض المعوقات التي تحول دون ذلك ومنها خاصية الجذب التي تتمتع بها المراكز الحضرية، واتساع حركة الاستثمارات بها، مما يجعل المدن مراكز للاستقرار السكاني، و عدم وجود رؤية وطنية شاملة لمعالجة أوضاع الريف، وضعف مستوى المشاركة الشعبية، وسيطرة المفهوم التقليدي القائم على مبدأ الاعتماد على الدولة كمحرك للتنمية الريفية، وضعف الأنظمة في حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.

في البداية،من خلال ما توصلت إليه الدراسة النظرية و البحث الميداني تم التوصل إلى الاقتراحات التالية:

1-في الريف:

- ضرورة إطلاق برامج ريفية وطنية و تشجيع العمل الفلاحي و دعمه بوسائل حديثة.
- التخفيف من حدة النزوح الريفي و ذلك بتنمية الريف و تطوير التجمعات الثانوية .
- ضرورة تزويد المناطق الريفية بالشبكات الأساسية كالغاز،الكهرباء،المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي و تعبيد الطرقات و توفير المواصلات و وسائل النقل و غيرها و ذلك بلفت انتباه السلطات المعنية لمعاناة هؤلاء السكان.
- ضرورة توفير المرافق الصحية و التعليمية و الدينية و الأمنية و حتى الترفيهية و الأسواق...
- رفع المستوى المعيشي للفلاح الجزائري و رفع قيمته المعنوية لدى الرأي العام و إظهار مدى اهتمام السلطات العمومية به و نشر الوعي عبر مختلف وسائل الإعلام و الإشارة إلى أهمية الثروات الطبيعية النباتية و الحيوانية.

- المشاركة الشعبية في المجتمع الريفي

و هي تلك العملية التي يساهم من خلالها سكان الريف في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي مما يساعد أكثر على لمس الواقع الفعلي فهم الأدرى باحتياجاتهم ،وذلك من خلال العمل معاً في البرامج التنموية التي تستهدف سد احتياجاتهم، وحل مشاكلهم والمشاركة هنا لا تعني فقط المشاركة السياسية وحسب بل المشاركة في كافة مجالات الحياة, ومشاركة كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، أفراداً وجماعات ومواطنين ومؤسسات.[1]

2-في المدينة:

- تشديد الرقابة العمرانية على المناطق الحضرية في كافة التراب الوطني.
- ضرورة التحكم في نمو المدينة من خلال توجيه هذا النمو إلى ما يحقق حاجات السكان المتنامية.
- زيادة عدد مختلف التجهيزات و قدرتها الاستيعابية.
- ضرورة القضاء على البناءات الفوضوية و ذلك بهدمها و إخضاعها لعمليات التخطيط من طرف الجهات المختصة.
- سن قوانين صارمة و رادعة فيما يخص البناءات الفوضوية و الأحياء القصديرية و تشويه و تغيير واجهات العمارات.
- يمكن للحكومات المحلية في البلدان النامية أن تعالج أوجه نقص المساكن من خلال اتخاذ مبادرات للبناء ترمي إلى إنشاء مساكن مستدامة وبأسعار معقولة ، و عن طريق تحسين المستوطنات غير النظامية . ويمكن أيضًا للمناطق شبه الحضرية أن تستفيد من برامج الإدماج الاجتماعي التي تحسِّن المستوطنات غير النظامية القائمة وتمنع إقامة مستوطنات جديدة من خلال

[1] الدكتور دوخي عبد الرحيم الحنيطي أستاذ الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية ، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، جامعة مؤتة-الأردن 2012.

التخطيط المكاني المناسب . ويمكن إدراج هذه المناطق في شبكة النقل الحضرية كذلك.

كل هذه النظريات و غيرها لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم التنسيق مع الجهات الحاكمة و تنبيههم إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية لتفعيل التنمية الريفية لمواجهة ظاهرة الفقر و إعادة التوازن السكاني و الحد من زحف المدينة على حساب الأراضي الزراعية و نزوح الريفيين نحو المدينة.

قائمة المراجع

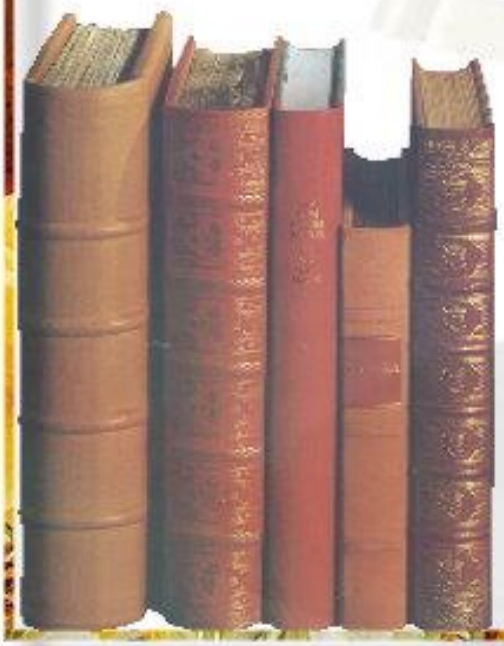

I. المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. إبراهيم تهامي ، الأحياء المتخلفة بين التهميش السوسيواقتصادي ، مخبر الإنسان و المدينة.
2. بشير التيجاني :التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر، الطبعة الأولى 2002.
3. بشير تيجاني ، مفهوم و أراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987
4. عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران و السكن و الإسكان، مخبر الانسان و المدينة، طبعة 2007.
5. عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية و ممارسة التهيئة، حوليات حول وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي جامعة منتوري ، قسنطينة، 1997.
6. عمر الصدوق، الطبيعة القانونية للمخطط الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
7. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 1984
8. مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، سنة 1984.
9. مصطفى منير محمود، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، القاهرة سنة 2012.
10. مقيبس بشير، مدينة وهران دراسة في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1983.

ب)المجلات و المنشورات و التقارير:

1. الدكتور دوخي عبد الرحيم الحنيطي، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، جامعة مؤتة–الأردن 2012 .
2. طارق الثقفي ، منشور ندوة التنمية الريفية بالباحة، الرياض، السعودية سنة 2014 .
3. عبد الحميد دليمي ، السياسات الحضرية ، منشورات جامعة قسنطينة 2003.

عبد الله طاهري و زملاؤه تقارير الطلاب ، البناءات الفوضوية بمدينة وهران ، مكتبة الجغرافيا، وهران، بدون سنة.

4. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة السادسة عشر لتسخير العلم و التكنولوجيا و الابتكار لأغراض استدامة المدن و المجتمعات المحلية الشبه حضرية، تقرير الأمين العام، جنيف 2013.

ج)مذكرات التخرج و الرسائل الجامعية:

1. بركات زين العابدين ، مدينة المسيلة للتنظيم المجالي و آفاق التوسع لسنة 2020، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية، معهد علوم الارض ، جامعة قسنطينة، 2000.
2. بشير التيجاني:البناءات الفوضوية بحي بوعمامة بوهران، مجلة وهران2011
3. جمال جعيل، نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.

4. دحماني محمد بومدين، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري، دراسة ميدانية بمدينة الجلفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، الجزائر 2009.
5. صحراوي عبد العزيز، ضيف عبد الوهاب، دراج عبد المالك، النمو الحضري واشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة، جامعة قسنطينة.
6. طكوك نزهة، الهجرة الداخلية و الاستقطاب الحضري، ولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة الحضرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
7. عقون سمير و زميله، تهيئة مخطط شغل الأرض من منظور التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة المسيلة ، 2009.
8. قتالي عبد الغاني، عوامل و انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
9. قرميط علي، علاقة الأمن المروري الحضري بالتنظيم العام للمدينة – دراسة حالة مدينة المسيلة–رسالة ماجستير ف التسير الايكولوجي للمحيط، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2003.
10. لبعير بلعباس، الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر 1995–2005 رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سيدي بلعباس، 2011.
11. لجين عباس حمودي، التنمية الريفية المستدامة و نمو المستقرات الريفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، 2009.

12. مروة أبو الفتوح السيد، التخطيط لتنمية ريفية مستدامة في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ، كلية الهندسة المعمارية و التخطيط العمراني جامعة عين شمس، 2006.
13. مليحي نجاة، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
14. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.
15. الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر1988-2008، دراسة حالة مدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

د) -المراجع القانونية والادارية:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير-المسيلة2008.
2. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية المسيلة.
3. مديرية التربية لولاية المسيلة.
4. مديرية السياحة المسيلة.
5. مديرية الشوؤن الدينية المسيلة.
6. مديرية الصحة المسيلة.
7. مديرية النقل المسيلة.
8. مكتب الإحصاء المسيلة.
9. مكتب الانتخابات المسيلة .

هـ)المواقع الالكترونية:

1. ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة, http//www.wekipidia.chap.libre.com

و) المراجع باللغة الفرنسية:

1. Cherif Rahmani. la croissance urbaine en Algérie, OPU, Alger, 1982.
2. Marc Cote, l'espace algerien, les prémices d'un aménagement, OPU, Alger, 1983.
3. Zucchelli Alberto, introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, V.1, OPU, Alger, 1983.

قائمة المراجـــــع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
علوم الأرض و الكون
جامعة محمد بوضياف،المسيلة

معهد: تسيير التقنيات الحضرية تخصص: تسيير مدينة

استمارة بحث لنيل شهادة ثانية ماستر في
تسيير التقنيات الحضرية–تخصص تسيير مدينة.

السياسة الريفية و دورها في تخفيف الضغط الديموغرافي على المناطق الحضرية

دراسة ميدانية:مدينة المسيلة

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

بلبال الهام تشريفت عبد المالك

السنة الجامعية: 2016/2015

تحية طيبة:

يهدف هذا الاستبيان إلى انجاز دراسة تتمحور حول: السياسة الريفية و دورها في تخفيف الضغط الديموغرافي عن المناطق الحضرية، أرجوا منكم أن تتفضلوا مشكورين بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة طالما أنها تعبر عن رأيكم بصدق، ونحيطكم علما بأن المعلومات التي سوف تدلون بها ستحظى بسرية تامة، وأنها لا تستخدم إلا لأغراض علمية.

وشكرا

ما هو مكان إقامتك الأصلي؟

دوار ☐

قرية ☐

مدينة ☐

ما هو سبب انتقالك إلى المدينة؟

بحثا عن العمل ☐ بحثا عن الأمن ☐

لتعليم الأبناء ☐ انعدام المرافق و الشبكات في الريف ☐

ما نوع المسكن الذي تقيم فيه حاليا؟

بيت قصديري ☐

بيت عادي ☐

ما نوع الشبكات التي يتوفر عليها الحي؟

شبكة الغاز ☐ الماء الشروب ☐

شبكة الصرف الصحي ☐ الكهرباء ☐

كيف هي الخدمات بمدينة المسيلة؟

متوفرة ☐

ناقصة ☐

منعدمة ☐

كيف ترى مدينة المسيلة و عمرانها من الناحية الجمالية و التنظيمية؟

منظمة ☐

عشوائية ☐

أسئلة تخص المنطقة الريفية الأصلية:

كم تبعد المنطقة الريفية التي كنت تعيش فيها عن المدينة؟

10 كلم ☐

20 كلم ☐

أكثر من 20 كلم ☐

هل يوجد نقل عمومي و مواصلات من تلك المنطقة إلى المدينة؟

نعم ☐

لا ☐

ما هي الخدمات التي تتوفر عليها المنطقة؟

تعليم ☐ مسجد ☐

خدمات صحية ☐ أمن مركزي ☐

سوق ☐

ما هي الشبكات التي تتوفر عليها المنطقة؟

الغاز ☐ الصرف الصحي ☐

الكهرباء ☐ الماء الشروب ☐

تعاقبت عدة سياسات في الجزائر من أجل تنمية الريف الجزائري و تطويره، هل استفدت من إحداها؟

نعم ☐

لا ☐

إذا تمكنت السلطات العليا من خلق سياسة لتطوير الريف و توفير جميع الخدمات و تحسين مستوى المعيشة فيه،هل يمكن أن تحدث هجرة عكسية(من المدينة إلى الريف) و يستقر السكان في الأرياف لخدمة الأرض و السعي وراء الإنتاج؟لماذا؟

.....

.....